

جامعة الجزائر

كلّية الآداب و اللغات
قسم الترجمة

المصطلح القانوني و ترجمته

دراسة تحليليّة مقارنة من خلال " قانون الأسرة "

مذكرة أعدتها

الطالبة : نورة دبّاش

للحصول على شهادة الماجستير في الترجمة
فرع : عربي - فرنسي

تحت إشراف الأستاذة :

باني عميري

السنة الجامعية : 2002 / 2003

باسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من احترقت شمعة منيرة فأضاءت دربي،
إلى من سعت جاهدة لإرشادي و كانت خير نبراس أقتاد به ،
إلى أستاذتي الفاضلة **باني عميري** التي لم تبخل علي بنصائحها و لا بجهدها.

إلى روح والدي الطاهرة،
يا من استمددت من وجهه الطاهر هدوء الصبر و توهج الحقيقة و الإخلاص في العمل،

إلى أمي الغالية، شفاها الله من أسقامها و أطال عمرها،

إلى كل من كان له الفضل في أن تؤتي مجهوداتي ثمرتها المرجوة،

أهدي هذا العمل المتواضع، تقديرا و إجلالا.

كلمة شكر و تقدير

رجائي أن تجد أستاذتي الفاضلة باني عميري أسمى عبارات التقدير و الامتنان في ثنايا هذا البحث الذي كان لها الفضل في الإشراف عليه، بل شاركتني في تشييد صرحه لبنة لبنة، إلى أن اكتمل بفضل الله و بفضل آرائها و توجيهاتها السديدة.

و قد كانت أراء أستاذي القدير الدكتور سليم بابا عمر نبراسا منيرا و سراجا وهاجا ، إذ أنار طريقي لإلمامه بالقانون و الشريعة و الترجمة في آن واحد، و هي كلها مواضيع انصب فيها موضوع بحثنا.

كما أقدم عرفاني لأخوتي الذين بذلوا مجهودهم لتوفير المراجع، لا سيما القانونية منها حتى يكتمل هذا البحث.

و الشكر جزيل الشكر للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة.

الفهرس

البـــاب الثـــاني : الدراســـة التطبيقـــية

الفـــصل الأول : تـــحليل الترجمة :

مقــدّمــة

ينصبّ موضوع بحثنا في اتّجاه محدّد، هو ترجمة المصطلحات القانونيّة. وقد اخترنا قانون الأسرة مدوّنة لبحثنا لأنّه يحتوي أساسًا على الأحكام الشّرعيّة المستمدّة من **القرآن الكريم** ومن **الشّريعة الإسلاميّة**، خاصة تلك المتعلقة بمواضيع محدّدة كالخطبة و الزّواج والصّداق والطّلاق والعدّة والحضانة والمواريث والتّركة وما إلى ذلك.

ولم يكن اختيار المدوّنة اعتباطيا، بل متعمّدًا لأنّ قانون الأسرة هو القانون الوحيد الذي لم تستمدّ أحكامه من القوانين الفرنسية، على خلاف القوانين الأخرى كالقانون المدني أو قانون الإجراءات المدنيّة أو قانون الإجراءات الجزائيّة وغيرها. بالإضافة إلى أنه قانون صادر عن هيئة رسمية مكونة من فقهاء ، و قد قامت بترجمته مجموعة من المترجمين العاملين بوزارة العدل و المجلس الدستوري؛ و هذا الأمر يفترض أن يكون العمل منقحا لا تشوبه شائبة، إلا أن الواقع غير ذلك.

وبما أن كثيراً من المصطلحات الواردة في المدوّنة مستمدّة من الشريعة الإسلامية، فإن ترجمتها لم تكن أمرًا يسيرًا نظرًا لاختلاف الانتماء الحضاري و الدّيني والعقائدي للغة الانطلاق ولغة الوصول.

فقد تم في بعض الأحيان وضع أكثر من ترجمة للمصطلح الواحد، من ذلك مثلا مصطلح **طلاق** الذي عبّر عنه المترجم تارة بلفظة **séparation** و تارة بلفظة **divorce** .

إلاّ أنّه حين يتعلّق الأمر بترجمة **الطّلاق البائن بينونة صغرى** أو **بينونة كبرى** أو **الطّلاق الرّجعي** أو **الطلاق بالثّلاث** و غيرها من الصّيغ التي يمكن استعمالها كدخيل لاحتوائها على مفاهيم حضارية خاصة، فإن المترجم يطنب أحيانًا محاولا تقريب المعنى إلى ذهن القارئ، دون أن يوفق دائماً.

لهذه الأسباب، رأينا أنّ الموضوع بحاجة إلى دراسة تزيل بعض الإبهام عن المعنى المراد توصيله من خلال ترجمة تلك المصطلحات؛ فاجتهدنا في البحث عمّا يمكن أن يقترب من المعنى الأصلي للعبارة، إذ أنّ المرادف في لغة الوصول لا وجود له أحيانًا لانعدام المفهوم، و يقول **فردينان دي سوسور :**

« Si les mots étaient chargés de représenter des concepts donnés d'avance, ils auraient chacun, d'une langue à l'autre, des correspondants exacts pour le sens : or, il n'en est pas ainsi. » (1)

(1) انظر Ferdinand de SAUSSURE, **Cours de Linguistique Générale**, Payot, Paris, 1969, P 161.

" لو كانت الكلمات محمّلة بمفاهيم محدّدة مسبقاً، لكان لكلّ كلمة مرادف معنوي يوافقها في لغة أو أخرى. إلاّ أنّ الواقع غير ذلك." (1)

و قد لاحظنا أن المترجم كان يلجأ أحيانا إلى تعويض المصطلح بلفظة أخرى لا تؤدّي حتمًا نفس المعنى المراد تبليغه في النّص الأصلي. و أحيانا يقوم بالنقل الصوتي للمصطلح أي استعماله كدخيل، و هذه الطريقة جيدة إذا كانت قائمة على نظام علمي مضبوط يفهمه الجميع.

لهذا السّبب بات ضروريّاً الرّجوع إلى أصول المصطلحات بالعودة إلى أصول الفقه أي القرآن الكريم و السّنة و القياس و الإجماع، و خاصة الآيات التي وردت فيها الأحكام الشرعية التي تنظّم حياة الأسرة، و منها سورة النّساء التي تتميّز بأحكام المواريث وكذا سورة الطلاق وغيرهما؛ فاستعنا بثلاث ترجمات للقرآن الكريم هي ترجمة **كزيمرسكي دي بيبرشتين** و ترجمة **محمّد حميد اللّه** و ترجمة **حمزة أبو بكر**.

---

(1) ترجمتنا.

و لا يخفى على الجميع أنّ ترجمة القرآن قد اعترضتها مصاعب عديدة، وأثارت كثيرا من الجدل. ورغم تعدّد ترجماته لاسيما نحو الفرنسيّة، فإنّ القارئ المتمكن من اللغة العربية تنتابه في كلّ مرّة الرّغبة في الرّجوع إلى النّص الأصلي، إزالة للالتباس و رغبة منه في إدراك المعنى المراد من النص . لذا قمنا بجرد المصطلحات القانونيّة الواردة في المدوّنة؛ ثمّ عمدنا إلى دراستها دراسة دلاليّة معجميّة و تحليليّة قصد الوصول إلى اكتشاف قواعد (إن وجدت) لترجمتها، و محاولة منّا معرفة مدى مطابقة هذه المصطلحات لتلك الواردة في التّرجمات الثّلاث للقرآن.

وبما أن المشرّع قد استمدّ المواد الواردة في المدوّنة من الشّريعة الإسلاميّة كما أسلفنا الذكر، و أنّ معظم الأحكام وردت في القرآن الكريم بصريح العبارة، اضطررنا إلى الاستعانة بكتب فقهيّة للبحث عن مفاهيم و دلالات بعض هذه العبارات و كذا العبارات التي لم يرد ذكرها في القرآن الكريم، لأنها نتاج القياس أو الإجماع، و منها عبارة **الأكدريّة** و **الغرّاوين**[1] الواردة في

(1) انظر تحديد هذين المصطلحين في الملحق ص 128 و 134.

بـــاب أحـــكام الـــمـــواريث من المـــدونة. فـــلفظات "**زواج**" أو "**طلاق**" أو"**ميراث** " هي كلـــها ذات مفـــاهيم متداولة بين عـــامة النـــاس، نجـــد مقابلاتها تحـــمل نفس المعنى في كل اللـــغات، إلا أنـــه يتحتـــــم علـــى البـــاحث في المجـــال الاصطلاحي الـــرجوع إلى الـــمعنى الـــفقهي لهذه اللـــفظات وذلك بغيـــة معـــرفة مـــدى إيـــفـــاء المترجم بالمعنى الـــمراد في النص الأصـــلي، لأن مفهـــومها الفـــقهي قـــد يختلف عن المفهـــــوم الـــمعجمي. وإذا ما عدنا إلى تـــرجمـــات الـــقرآن الثلاث السالفة الذكـــر، نـــجد تـــرجمة **كزيمرسكي دي بـــيبرشتين** (**Kasimirski de Beberstein**) لا تـــحتوي على شرح و لا على هوامش، بينما جاءت تـــرجمة كل مـــن **حمـــزة أبو بكـــر** و **مـــحمد حميد اللـــه** غنية بـــالتفاسير و الهـــوامش ، بـــحيث نجـــد الكلمة و مقابلها باللغة الفرنسية و الـــعبارة التي تفـــسرها ثم توضيحا في الـــهامش يعود بالـــقارئ إلى حقبة زمنية معينـــــة أو إلـــى المعنى الأصلي لذلك المصطلح؛ لأن استعمـــال اللـــفظات يتغيـــر مع مر الســـنين، فقد ينحرف المعنـــى أو تضـــاف لـــه دلالات أخـــــرى و قـــد تـــختفي بعض هذه اللفظات لعدم تداولها[1]. و نظـــرا لصـــعوبة إيجـــــاد الـــكلمة أحيانا في اللـــغة المنقـــول إليها، اضطـــر الـــمترجمان إلـــى

---

(1) يؤدي البعد الدلالي للألفاظ دورا أساسيا في بقائها أو اندثارها حسب أهميتها من حيـث الاستعمال و الشيوع. و يـــرى البعض أن البقاء للكلمات ذات المعنى المعقول و المتصـور، و الاندثـــار للكلمات ذات الدلالات المجردة غير الملموسة التي يصعب تصورها الذهني.

استعــمال الشّــرح والجمل الاعتراضيّــة و غيــر ذلك من التقنيات.

وبما أنّ الكلمات أو الألفاظ تحمل أصلا معنى معجميــا عامــا، ثــم يســتعملها المتكلّم في سياق يختاره ويعطيها مفهوما قــد يكــون مخالفــا لمفهومها العام فقد عمدنا إلى البحث عن مصطلحات المدوّنة في الموسوعة الفقهيّــة،[1] و بعد العثور على معنى هــذه المصطلحات و شــرحها قمنــا بالبحث عن المصطلح المقابل لكلّ تلك اللفظات والعبارات حتى نعــرف إذا كان الــمترجم قد وفــق في ترجمته أم لا. كما قــمنا باستعمال الإحصــاء و الحصر لأن النص الأصلي للمدونة فيه تكرار لبعض المصطلحــات، إذ نجد المترجم يعبر أحيانا عن هذه المصطلحات بعبارة ثم يعطيها ترجمــة مختلفة عن الترجمة الأولى دون أي مبرر. و انطلاقا من هذه الدراسة قد يمكننا استخلاص قــواعد ترجميــة يمكن لطلبة قــسم الترجمة الاستــفادة منها، و نتمنى أن نكون قد وفقنــا و لو جزئيا في هذا المسعى المتواضع.

---

(١) . الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، 1999.

الباب الأول :

الدراسة النظــرية

الفـــصل الأول

- الترجـــمة بين الإمكانية و الاستحالة،
- التكافؤ بين نص الانطلاق و نص الوصول،
- خصائص النص القانوني و ترجمته،

-الترجمة بين الإمكانية و الاستحالة :

لقد ذهب بعض المنظّرين إلى القول باستحالة التّرجمة خاصّة حين يتعلّق الأمر بترجمة الكتب السّماويّة، حيث ساد الاعتقاد أن بعض النّصوص يستحيل ترجمتها؛ و ذلك لمّا انتشرت التّرجمة و كثرت النّصوص المترجمة وكانت الرّداءة سمتها. و لم تكن التّرجمة حكرا على المترجمين فحسب بل كان يقوم بها بعض اللّغويين الّذين يجهلون آلياتها و الطرائق الكفيلة بالإيفاء بمعنى النّص الأصلي و أسلوبه.

و نظرا لضعف تلك الترجمات سعى بعض الأدباء إلى التّصدّي للتّرجمة، بعد أن كانوا يعارضونها على أساس أنها تفضي إلى نصّ ركيك الأسلوب، زائغ المعنى؛ و من بينهم **دو بيلي** (**Du Bellay**) الّذي كان من روّاد معارضي التّرجمة .

ثمّ جاء منظّر اللسانيات المعاصر **جورج مونان**(**Georges Mounin**) بكتابه "**الحسان الخائنات** " (**Les belles infidèles**)[1] و يشير به إلى التّرجمات التي كان يقوم بها من ليسوا أهلها، و قد بين فيه أنه رغم الأسلوب العذب الذي كانت تمتاز به هذه التّرجمات الصّادرة

---

(1) انظر Goerges MOUNIN, **Les belles infidèles**, Essai, Cahiers du Sud, Paris, 1955.

عن أدباء في غالب الأحيان، فإنّ المعنى المراد تبليغه في النص الأصلي لم يتم أداؤه أثناء ترجمته، لأن اهتمام أصحابه كان منصبا على الشكل أي الأسلوب دون المعنى.

و قد حصر **مونان** أسباب رداءة هذه الترجمة في نقاط ثلاث تتمثل أولا في سوء الفهم و عدم الإلمام بالنص الأصلي، و ثانيا أن ترجمة هذه النّصوص - و كانت أغلبها نصوصا أدبية - هي عبارة عن نصوص يعوض بها النص الأصلي للتعريف بالآداب الأجنبية و اتخاذها كمعيار يتمّ القياس عليه في إنشاء أدب خاص، مثلما حدث في أوربا مع الأدب الإغريقي أو اليوناني، و كان هذا الأمر عائقا يحول دون الإبداع و الإنشاء الأدبي، إذ كان على الأديب أن ينشئ أدبا على نمط الأدب المترجم، و ما خالف ذلك، فهو مرفوض.

و أخيراً يرى **مونان** أنه لا يمكن الإيفاء بأداء الأسلوب و البيان والمحسنات التي يتميز بها النص الأصلي حين نقله من لغة إلى أخرى، لأنها عناصر غير قابلة للترجمة ولا يمكن التغاضي عنها إذ هي أهم مكونات اللغة. و قد أيده في هذه الإشكالية الأخيرة حول استحالة الترجمة الأدبية المنظر المعاصر **جان روني لادميرال** **(Jean René Ladmiral)** الذي يرى أن النصوص العلمية قابلة

للتــرجمة لســلاسة أســلوبها و خلوها من الــمحسنات و البديع و البيــان وتبقى استحالة التــرجمة تخص النصوص الأدبيــة وما شــابهها. و قــد اعتبــر **فلاديمير نــابوكوف** (**Vladimir Nabokov**) أن الترجمة التــي لا يظـهر من خلالها النــص الأصــلي تكون على الأرجــح تــرجمة غــير صــائبة، حيث يقــول :

«Toute traduction qui ne sent pas la traduction sera forcément inexacte lorsqu'on l'examinera de près. » [1]

" كلّ تــرجمة لا يظــهر فيهــا أثر التــرجمة فهي حتمـــا غــير صــائبة إذا ما تم فحصها عن كثب. " [2]

و يقصد **نابوكوف** بقوله هذا النصــــوص الأدبيـــة و أكــثر منهـــا النصوص الدينية التي تمتاز بأسلوبها الإعجازي، خاصّة منها القرآن الكريم الذي جــاء بلغة تعبر عن بيئة تمتاز بعــادات و عــقائد خاصة.

و قد جــاء **فينــاي** و **داربلنيه** (**Vinay** et **Darbelnet**) بـــحلول لعدة مــشاكل نــظريــة تمــس التــرجمة بــالأبحاث التي قاما بهــا فــي مجال الأســلوبيــة المقــارنة بــين اللغتين الإنجــليزية و الــفرنسيــة ؛

---

(1) انظـر

(2) تــرجمتنا.

و بذلك تم إبعاد الاعتقاد القائل باستحالة الترجمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالنصوص الأدبية أو الدينية ، حيث ينفرد الأسلوب في النص الأصلي بخصائص يصعب الإيفاء بتبليغها في ترجمة النص؛ لذا فإن الترجمة الأدبية تكون تقريبية لكنها ليست مستحيلة و الدليل على ذلك أن الروائع الأدبية كمؤلفات **روسو** و **راسين** و **جبران خليل جبران** و **طه حسين** و غيرها قد ترجمت و كانت النتيجة جيدة للغاية. أي أنه من الصعب إنتاج نصوص أدبية متكافئة تمام التكافؤ.

-التكافؤ بين نص الانطلاق و نص الوصول :

مهما اختلفت آراء المنظرين فإنها تتفق في أن لكل لغة انتماء حضاريا و ثقافيا على المترجم أن يدركه ليتمكن من الإيفاء بمعنى نص الانطلاق؛ كما يجب الإلمام بقواعد كل لغة و المقارنة بين أساليب مختلف اللغات.

و يرى **إدموند كاري** (**E. Cary**) أن الترجمة عملية تسعى إلى إيجاد التكافؤ بين نصين مكتوبين بلغتين مختلفتين؛ و يركز على العلاقات الموجودة بين ثقافة الشعبين الناطقين بهاتين اللغتين.

و يشاطره **جون داربلنيه** (**J.Darbelnet**) الرأي إذ يرى أن الترجمة عملية نقل كل عناصر معنى النص من لغة لأخرى؛ كما يشير إلى

الفروقات التي تميز ثقافة لغة الانطلاق و ثقافة لغة الوصول. و لم يختلف **جون دوليل** (**J. Delisle**) مع سابقيه في أن للثقافة أهمية بالغة في عملية الترجمة إذ يرى أن اللغة تحمل وعيا و إرثا و ثقافة باعتبارها التعبير العميق عن المجتمع الذي يستعملها.

و لا يكون التمييز بين خصائص كل لغة إلا بدراسة اللغات و مقارنتها من حيث التركيب و الدلالة و الأسلوب و البلاغة؛ و بعد الإلمام بهذه الخصائص يمكن التصدي للترجمة، إذ من الخطأ اعتبار العملية الترجمية مجرد عملية نقل نص من لغة إلى أخرى، بل إنها عملية تبليغ تتعلق أساسا بالمعنى؛ و تقوم هذه العملية على ثلاث مراحل متتالية :

- إذ تقوم المرحلة الأولى على تحديد كل من نص الانطلاق و متلقي الخطاب و السياق الذي جاء فيه النص؛ و هذا من أجل تحديد النص في إطاره الاجتماعي و الثقافي لإدراك ظروف تحريره و كيفية استعماله.

- و تقوم المرحلة الثانية على إدراك بنية نص الانطلاق بصفة عامة و تحديد العلاقة الموجودة بين النص و السياق.

- كما تستدعي المرحلة الثالثة تحليل نص الانطلاق بدءاً بتذليل كل الصعوبات الاصطلاحية، و هذا ما يجعل المترجم يدرك مدى صعوبة عملية تبليغ محتوى نص الانطلاق نظرا للاختلاف الحضاري و الثقافي و البيئي الذي قد يؤدي إلى ترجمة خاطئة.

أما نص الوصول فيأتي بعد إدراك معنى نص الانطلاق و تحديد سياقه الثقافي و الاجتماعي و على المترجم إدراك الاختلاف الثقافي و العقائدي و البيئي الذي يميز نص الانطلاق عن نص الوصول. و قد يشكل هذا الاختلاف مصدر صعوبة تعيق المترجم، و تختلف درجة الصعوبة حسب درجة التقارب الموجود بين الثقافتين و حسب نوع النصوص و خصائصها.

-خصائص النص القانوني و ترجمته :

يتطلب عصرنا هذا الاحتكاك بين شتى الحضارات و الثقافات و بين مختلف الشعوب من أجل إدراك التطور الذي توصلت إليه الأمم الأخرى، لذا تسعى الشعوب إلى جلب المزيد من المؤلفات حديثة التأليف لا سيما تلك المختصة في مجالات علمية و تقنية، و هذا سعيا وراء تحقيق التطور و الازدهار.

و لا تقتصر الترجمة على المؤلفات العلمية فحسب، بل للنصوص الأدبية حظها في الترجمة؛ فثمة روايات لأدباء عرب تمت ترجمتها إلى عدة لغات حتى و إن كانت الحاجة الماسة حاليا لما هو نفعي لا غير، إذ نرى أن الترجمة اقتحمت عالم الإشهار و حتى السينما و أصبحت الأفلام تعنون تحتيا قبل أن تعرض على الشاشة.

و ثمة نوع من النصوص يصعب تصنيفها،لأنها علمية نظرا لاحتوائها مصطلحات دقيقة لا يمكن إغفالها حين ترجمتها؛ و في الوقت نفسه تمتاز بأسلوبها المميز و هي النصوص القانونية. و إذا رجحنا الكفة لمضمونها فإننا نصنفها مع النصوص العلمية.

و من سمات النص القانوني الوضوح، إذ لا يمكن أن تطبق المادة القانونية إذا شابها أدنى غموض. كما يمتاز النص القانوني بالدقة في اختيار الألفاظ و المصطلحات التي تجعل القارئ يدرك المعنى المقصود من النص و يبعده عن كل تأويل ذاتي.

و لا بد لمن يتصدى لترجمة النصوص القانونية أن يكون ملما بأصول هذا العلم و مصطلحاته في لغة الانطلاق و في لغة الوصول على حد سواء. فرغم اختلاف النظم التي تحكم كل مجتمع و القوانين التي

تضبط حياته إلا أنه يمكن للمترجم إيجاد مصطلحات يعبر بها عن المعنى المراد في نص الانطلاق، لأن الخطأ في ترجمة النصوص القانونية يعتبر بالغ الخطورة نظرا لطبيعة النص الذي هو نص حيوي تترتب عليه إجراءات تطبق على الأفراد الذين يحكمهم هذا القانون. لذا فقد يفضي الخطأ في ترجمة هذا النوع من النصوص إلى تطبيق خاطئ للقانون.

و عليه، فإن الرجوع إلى المعنى الفقهي للمصطلحات القانونية ضرورة حتمية، و كذا تحديد سياق استعمالها ثم محاولة إيجاد ما يقابلها في لغة الوصول. و ليس هذا الأمر سهلا دائما لأن القوانين ليست متطابقة، و لكل مجتمع ضوابط خاصة به تحكمه، إذ لا تعي الزوجة الأمريكية مثلا معنى " **الظهار**" و " **الطلاق ثلاثا** "؛ و مع ذلك فثمة بعض المفاهيم التي تعبر عنها مصطلحات قانونية مشتركة بين عدة لغات.

و من هنا فإن النص القانوني هو بمثابة النص العلمي نظرا لدقته في اختيار المصطلح و وضوح أسلوبه، إلا أن القواميس المزدوجة المختصة لا تقدم أحيانا المقابل في لغة الوصول فيجتهد المترجم في وضع تسمية قد لا تؤدي بدقة المعنى الذي يتضمنه المصطلح في لغة الانطلاق؛ و قد يكتفي المترجم بالنقل الصوتي للمصطلح، مخافة الوقوع في الالتباس أو الإبهام.

يتبين مما سبق أن الترجمة القانونية ليست عملية سهلة، حيث يرى **جون كلود غيمار** (**Jean Claude Guemar**) [1] أن ترجمة النصوص القانونية تتطلب الدقة و الوضوح نظرا للطابع المعياري و القسري الذي يمتاز به هذا النوع من النصوص. كما أن تنوع الأنظمة القانونية و اختلافها من حيث الشكل و المضمون يستدعي ممن يتصدى لترجمة النصوص القانونية أن تكون له ملكة في شتى العلوم التي لها علاقة بالقانون كمادة أساسية و حيوية في تنظيم الحياة البشرية؛ و رغم ذلك تبقى

---

(1) انظر Guemar Jean Claude , **La traduction juridique et son enseignement,** Meta XV n° 01, 1970 , PP 35, 53.

صعوبة إحداث المصطلح القانوني قائمة. و مـــهما يكـن فـإن ترجمـة النصوص القانونية تستدعي تحري الدقة و الوضوح قدر الإمكـان، كمـا ينبغي استشارة أهل الاختصاص في لغتي الانطـلاق و الوصـول تفاديـا للوقوع في الالتباس.

الفصل الثاني :
عرض المدونة

1. لمحة تاريخية،
2. التعريف بالمدونة،
3. علاقة قانون الأسرة بالقرآن الكريم.

1. لـــمحة تـــاريـــخيـــة

ا. لــمحة تـــاريخية :

لقد كانت أحكام الشريعة الإسلامية قبل الاحتـــلال الفرنســـي تطبق في ميادين الحياة العامة بما فيها نظام الأسرة. وكانت أحكـــام المذهب المالكي مطبقة في الوطن الجزائري، إلى جـــانب المذهـــب الحنفي الذي كان يخص السكان الأتراك، والمذهب الإباضي الــــذي كان يطبق بمنطقة ميزاب.

وأثناء الاحتلال الفرنسي، تم إدخال التنظيم القضائي الفرنســـي وتطبيقه في الجزائر، واضطرت الإدارة الفرنسية إلى تعيين قضــــاة مسلمين للبت في قضايا الأحوال الشخصية؛ كما أقرت الإبـــاضيين على مذهبهم في ميزاب، وأقرت الأعراف السائدة بين القبائل. [1]

ثم شرعت الإدارة الفرنسية فـــي وضـــع قوانيـــن وإصـــدار تشريعات، منها مشروع "**موران**" الذي احتوى أحكام الأســـرة مـــن زواج وطلاق وولاية ومواريث؛ كما صدرت تشريعات أخرى تنظم بعض مسائل الأحوال الشخصية.

---

[1] انظر محمد الحسني حنفي "تقنيات الأحوال الشخصية فـــي الجزائـــر" مجلـــة العلـــوم القانونية والاقتصادية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعيـــة، 1971 ، ع 2 ، ص 168.

وبعد الاستقلال، أصدر المشرع الجزائري قانونا يقضي بتمديد تطبيق القوانين الفرنسية ما عدا تلك التي تتعارض والسيادة الوطنية. وبهذا، استمرت القوانين الفرنسية المتعلقة بتنظيم الأسرة سارية المفعول إلى أن صدر القانون رقم 11/84، بتاريخ 09 رمضان 1404 الموافق لـ 09 يوليو 1984، و المتضمن قانون الأسرة موضوع بحثنا.

و قد أثار هذا القانون جدلا فقهيا حادا بين مؤيد و معارض لأحكامه، إذ ذهب البعض إلى اعتباره انتصارا لأحكام الشريعة الإسلامية و حصنا منيعا لبناء قواعد الأسرة الجزائرية ، و حفظها من التشتت و الانحراف؛ بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتباره قانونا جائرا لأنه يقوم على مبدإ اللامساواة بين المرأة و الرجل في الحقوق و الواجبات.

2. التعريف بالمدونـــة

2. التعريف بالمدونة :

إن مدونة البحث هي عبارة عن مجموعة مواد قانونية متخصصة يجمعها ما يعرف بقانون الأسرة الذي يزخر بمصطلحات تنفرد بها اللغة العربية و الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص .

و قد تم إعداد قانون الأسرة بتضافر جهود وزارة الشؤون الدينية و يمثلها المرحوم **أحمد حماني**، و وزارة العدل و يمثلها السيد **محمد تقية**، الوزير السابق لهذه الوزارة التي بادرت بإعداد الترجمة الأولية للمشروع نفسه. و أعاد البرلمان صياغته آنذاك، ثم قامت بنقله إلى اللغة الفرنسية الأمانة العامة للحكومة باعتبارها الهيئة التي تشرف على ترجمة أي نص تشريعي أو تنظيمي يصدر بالجريدة الرسمية. و حسب ما هو معمول به في الجزائر، فإن كل النصوص الرسمية تصدر باللغة العربية، ثم تتم ترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

و يشتمل قانون الأسرة على (224) مادة، تناول فيها المشرع المواضيع الآتي بيانها.

فقد اشتمل الكتاب الأول على موضوعي **الزواج وانحلاله** ،

و تضمن بابين تم تقسيم كــل باب منهما إلى فصول ؛ و جاء **باب الــزواج** في خمسة فصول، تناول الفصـــل الأول منــها مواضيـــع الخـــطبة و الـــزواج، و أركـــان الزواج، و عقد الزواج و إثباتـــه . و تناول الفصلان الثاني و الثالث موانـــع الزواج و النكاح الــــفاسد و الباطل.و في الفصل الرابع تم إبراز حقوق الزوجين و واجباتهما. أما الفصل الخامس فقد تناول موضوع النسب . و جاء الباب الثـــاني في موضوع **انحلال الزواج** مكونا من ثلاثة فصول تناول الفصـــــل الأول منها موضوع الطلاق، و تضمن الفصل الثاني آثار الطـــلاق متمثلة في مواضيع العدة و الحضانة و النزاع في متاع البيت. أمـــا الفصل الثالث فقد تناول موضوع النفقة و وجوب دفعها حتى اكتمــل الأجل القانوني.

و اشتمل الكتاب الثاني على موضوع **النيابة الشرعية**، و جاء في فصول سبعة تناول الفصل الأول أحكاما عامة و تناول الفصـــل الثاني و الثالث و الرابع مواضيع الولاية و الوصاية و القوامة. بينما تناول الفصل الخامس موضوع الحجر و أحكامه. و تضمن الفـــصل السادس موضوع المفقود والغائب و حكم كل منهما مـــن الناحيـــة الشرعية. أما الفصل السابع فقد تناول موضوع الكـــفالة و شـــروطها و واجبات الكافل و حقوق المكفول.

أما الكتاب الثالث فقد اشتمل على موضوع **الميراث**، وتضمن عشرة فصول جاء الفصل الأول كأحكام عامة. و تم في الفصل الثاني تصنيف الورثة حسب الأنصبة و تم حصر كل فئة حسب نصيبها كأصحاب النصف من الورثة و أصحاب الربع وأصحاب الثمن و أصحاب الثلثين و أصحاب الثلث و أصحاب السدس . أما في الفصل الثالث فقد تم تحديد أنصبة العصبة و تصنيفهم كالعاصب بنفسه و العاصب بغيره و العاصب مع غيره . بينما تناول الفصل الرابع أحوال الجد في المواريث؛ و جاء في الفصل الخامس موضوع الحجب على ضربين هما حجب النقصان و حجب الإسقاط و في الفصل السادس تم التعرض للعول والدفع والرد و منه الرد على ذوي الفروض و الرد على ذوي الأرحام. و تضمن الفصل السابع موضوع التنزيل ؛ و الفصل الثامن موضوع الحمل بالنسبة للمواريث. أما في الفصل التاسع فقد تم تناول المسائل الخاصة في المواريث كالأكدرية ومسألة **المشتركة** و مسألة **الغراوين** و مسألة **المباهلة** و مسألة **المنبرية**. و تناول الفصل العاشر موضوع قسمة التركات.

أما الكتاب الرابع فقد تناول موضوع **التبرعات** و قد ورد في أربعة فصول هي **الوصية و الهبة و الوقف** ، أما الفصل الرابع فتضمن أحكاما ختامية.

و لا بد من الإشارة إلى أن هذا القانون ما زال ساري المفعول إلى يومنا هذا و إلى حين إصدار القانون الجديد الذي سيعدل بموجبه القانون الحالي بما يتماشى مع العصر.

3. علاقة قانون الأسرة بالقرآن و السنة :

3. علاقة قانون الأسرة بالقرآن و السنة :

سبق أن أشرنا إلى أن قانون الأسرة الجزائري استمد أحكامه من القرآن ، و قنن معظم أحكام الشريعة الإسلامية و لم يحد عنها، فقد تناول أحكام الزواج و ما يتعلق به من نسب، و أحكام الطلاق و ما يتعلق به من نفقة و عدة و حضانة، و أحكام النيابة الشرعية و الولاية و الوصاية و القوامة و الحجر، و المفقود و الغائب و قسمة التركات ؛ و أحكام الهبة و الوقف و غيرها و هي كلها أحكام وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية.

كما ترك المشرع الباب مفتوحا أمام القضاة فيما يخص الأمور التي لم يرد بشأنها نص واضح ينظمها؛ حيث نصت المادة (222) من هذا القانون على أن : " **كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية.** " [1]

و نوضح فيما يلي هذه العلاقة القائمة بين قانون الأسرة و القرآن الكريم و السنة النبوية بعرض بعض أبواب هذا القانون.

(1) المادة 222 ، الصفحة 66.

1 - باب الزواج :

لقد استهلّ المشرّع قانون الأسرة في كتابه الأول بالحديث عن **الزّواج** وأحكامه وانحلاله، و ذكر في المادة (2) أن الأسرة هي الخليّة الأساسية للمجتمع. وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم- عن ابن عباس رضي الله عنه :

"... النكاح سنتي، فمن أحب فطرتي فليتسن بسنتي..."

و نظرا لأهمية الزواج في حياة بني البشر، نجد العديد من آيات القرآن تذكره و تحث الناس على التزاوج و من ذلك قوله تعالى :

"والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها"[1]

وقد وردت آيات كثيرة في النكاح لا يسعنا ذكرها في هذا البحث.

كما جاء في المادة (11)[2] :

" يتولى زواج المرأة وليها و هو أبوها فأحد أقاربها الأولين. و القاضي ولي من لا ولي له. "

---

(1) سورة النحل الآية 72.

(2) ص 4.

و قد سن الله تعالى و رسوله **الولاية عند الزواج** إذ جاء في الحديث الشريف :

"لا نـكاح إلا بـولي" [1]

و بين الرسول عليه الصلاة و السلام أن للثيب الحق في تزويج نفسها دون الحاجة إلى ولي؛ بينما تسأل البكر عن رأيها في الزواج. و يؤخذ برأيها لأنها هي المعنية بالأمر، و في ذلك الحديث النبوي الشريف:

"الثيب أحق بنفسها من والدها، والبكر تستأمر وإذنها سكوتها" [2]

2 – <u>باب الصداق</u> :

جاء في المادة (16) : " تستحق الزوجة الصداق كاملا بالدخول، أو بوفاة الزوج، و تستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول. " [3]

---

(1) رواه مسلم، سبل السلام، دار الجيل، بيروت، **1980**، ص **119**.
(2) متفق عليه، فتح الباري في شرح البخاري، ص **99**، ابن حجر العسقلاني .
(3) ص **5** .

و لم يجعل القرآن حق الرجل في التمتع بحليلته دون مقابل، بل أحلها لــــه من بعد **صداق** يمنحه إياها عند الدخول بها، فقد قال جل جلاله :

"وآتوا النساء صدقاتهن نحلة" [1]:

و تتطابق هذه الآيات مع الأحكام الواردة في قانون الأسرة و المتمثلة فـــي المادة التاسعة المتعلقة بالصداق، و المواد من الثالثـــة و العشـــرين إلـــى الواحدة و الثلاثين المتعلقة بالزواج و شـــروطه.

3 – **باب النسب :**

لقد تطابقت قوانين **النسب** الذي تضمنته المواد من (40) إلـــى (46)، مع ما جاء في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى :

"و ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله". [2]

---

(1) سورة النساء، الآية 5.
(2) سورة الأحزاب، الآية 5.

فقد جاء في المادة (41)[1] مثلا :

" **ينسب الولد لأبيه** متى كان الزواج شرعيا و أمكن الاتصال و لـــم ينفــه بالطرق المشروعة. "

4 – <u>بـــاب الطـــلاق :</u>

يعتبر الطلاق أبغض الحلال عند الله ، و نجد في القرآن الكريم حديثا عن **الطلاق** و **محاولة الصلح** بين الزوج قبل وقوعه و هذا ما يتبين مـــن الآية التالية :

"و إن خفتم شقاقا بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما" [2]

ففي هذه الآية يحث الله على إصـــلاح ذات البين بين الزوجين حتى لا يؤدي الشـــقاق بينهما إلى الطلاق، و ذلك بإرسال حكميـــن من أهل الزوجين بغرض الإصلاح بينهما.

---

(1) ص 12.

(2) ســورة الــنساء، الآيـــة 35.

و قد جاء في المادة (50)[1] مثلا :

" من راجــع زوجته أثناء **مــحاولة الصلح** لا يحتاج إلى عقد جديـد و من راجعها بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد."

5 – باب النــفقة :

جاء في سورة البقرة قوله تعــالى فــي الطــلاق و وجــوب الإنفاق:

"لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسّوهنّ أو تفرضوا لهنّ فريضة و متّعوهن على الموسع قدره و على المقتر قدره متاعا بالمعروف حقّا على المحسنين. "[2]

و جاء أيضا في وجوب **النــفقة** للزوجة الوالدة :

"و على المولود له رزقهن و كسوتهن بالمعروف"[3]

---

(1) ص 13.

(2) ســورة الــبقرة، الآيـــة 236.

(3) ســورة الــبقرة، الآيـــة 233.

كما جعل الله تعالى النفقة على قدر مستطاع الزوج، إذ لا يمكن إثقال كاهله بنفقة لا يطق تحملها، فقال عز و جل :

"لينفق ذو سعة من سعته و من قدر عليه رزقه فلينفق مما أتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما أتاها" [1]

و قد استمد المشرع من هذه الآية و الآية السابقة مواد قانون الأسرة من (74) إلى (80) من باب الزواج، فقد جاء مثلا في المادة (74)[2] :

" تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه بينة مع مراعاة أحكام المواد 78، 79، 80 من هذا القانون. "

و جاء في المادة (78) [3] :

" تشمل النفقة : الغذاء و الكسوة و العلاج، و السكن أو أجرته، و ما يعتبر من الضروريات في العرف و العادة. "

---

(1) سورة الطلاق، الآية 7.
(2) ص 21.
(3) ص 22.

و جاء في المادة (79)[1] :

" يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين و ظروف المعاش و لا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم. "

6 - باب العدة :

جـــاء في سورة الطلاق :

"يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدّتهن و أحصوا العدّة و اتقوا الله ربّكم لا تخرجوهنّ من بيوتهن ولا يخرجن إلاّ أن يأتين بفاحشة مبينة"[2]

وهي سورة تحدد مدة العدة بالنسبة للبكر التي لم يدخل بها، واليائس ولكل حالة عدتها. و قد استمد المشرع أحكام القانون في هذا الباب من هذه الآية. فقد جاء مثلا في المادة (61)[3] :

" لا تخرج الزوجة المطلقة و لا المتوفى عنها زوجها من السكن العائلي ما

---

(1) ص 23.
(2) ســورة الـطلاق، الآيــة 1.
(3) ص 17.

دامت في عدة طلاقها أو وفاة زوجها إلا في حالة الفاحشة المبينة، و لـــها الحق في النفقة في عدة الطلاق."

7 - باب الـميراث :

وردت أحكام الميراث في الآيات الأولى من ســورة النســاء، وتضمنت هذه السورة المحرمات من النساء بالقرابـــة والمصـــاهرة والرضاع، كما تضمنت الحث على المحافظة على أمـــوال اليتيـــم. وتناولت بالتفصيل أحكام المواريث نذكر منها بعض الآيات كقولـــه تعالى :

"للرجال نصيب مما ترك الوالدان و الأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا..."[1]،

كما قال تـــعالى :

"للذكر مثل حظ الأنثيين" [2]

(1) ســورة الـنساء، الآيـــة 7.
(2) ســورة الـبقرة، الآيـــة 11.

و قال أيضا :

"ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد" [1]

وقد استمد قانون الأسرة أحكامه من هاتين الآيتين و غيرهما، فقد جاء في المادة (126)[2] :

" أسباب الإرث : القرابة، و الزوجية. "

و جاء في المادة (144)[3] :

" أصحاب النصف خمسة و هم :

1) الزوج و يستحق النصف من تركة زوجته بشرط عدم وجود الفرع الوارث لها،
2) البنت بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى،
3) بنت الابن بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى و ولد الابن في درجتها،

---

(1) نفس الآية.
(2) ص 34.
(3) ص 38.

4) الأخت الشقيقة بشرط انفرادها، و عدم وجود الشقيق، و الأب، و ولد الصلب، و ولد الابن ذكرا كان أو أنثى، و عدم الجد الذي يعصبها،

5) الأخت لأب بشرط انفرادها عن الأخ و الأخت لأب، و عمن ذكر في الشقيقة.

و جاء في المادة (149)[1] :

" أصحاب السدس سبعة هم :

1) الأب، بشرط وجود الولد، أو ولد الابن ذكرا كان أو أنثى،

2) الأم، بشرط وجود فرع وارث أو عدد من الاخوة سواء كانوا وارثين أو محجوبين،

3) الجد للأب، عند وجود الولد، أو ولد الابن، و عند عدم الأب،

4) الجدة، سواء لأب أو لأم و كانت منفردة، فإن اجتمعت جدتان و كانتا في درجة واحدة قسم السدس بينهما، أو كانت التي للأم أبعد، فإن كانت هي الأقرب اختصت بالسدس،

5) بنت الابن، و لو تعددت بشرط أن تكون مع بنت واحدة و أن لا يكون معها ابن ابن في درجتها،

6) الأخت للأب و لو تعددت بشرط أن تكون مع شقيقة واحدة، و انفرادها عن الأخ للأب، و الأب و الولد ذكرا كان أو أنثى،

---

(1) ص 41.

7) الأخ للأم، بشرط أن يكون منفردا ذكرا كان أو أنثى، و عــدم وجود الأصل و الفرع الوارث.

و خلاصة القول أن معظم الأحكام الواردة في قانون الأســرة مستمدة من القرآن الكريم، وما لم يوجد في القرآن استمد من الســنة أو من الاجتهاد الفقهي، من ذلك مثلا المسائل الواردة في المــيراث كمسألة الأكدرية و الغراوين و غيرهما من المسائل الملقبــات التــي سنتعرض لها في حينها. [1]

---

(1) انظــر الصفحات من 120 و 121 من بحــثنا.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية

الـفصل الأول :

تــحــليل الترجــمة :

_ ملاحظات حول ترجمة بعض المصطلحات
و العبارات و العناصر النحوية.

تحليل الترجمة :

لقد وردت في ترجمة بعض مواد المدونة أخطاء يمكن أن يترتب عليها حكمان مختلفان أو إجراءات خاطئة فتصبح بذلك مخالفة للقانون . و نقوم في هذا الباب بدراسة مختلف هذه الترجمات و إبراز الخلل الموجود فيها، مستعينين في بعض الأحيان بالقانون الفرنسي الخاص بالإجراءات المدنية و بثلاث ترجمات للقرآن لإيجاد المقابل الدقيق الذي يزيل الإبهام و يرفع الالتباس؛ و ذلك كلما تعلق الأمر بمصطلحات لها علاقة بالأحكام المستمدة من القرآن و السنة كالزواج و الطلاق و العدة و الخلع...

و قد قسمنا ملاحظاتنا إلى ثلاثة أقسام :

1) ملاحظات حول ترجمة بعض المصطلحات ،
2) ملاحظات حول ترجمة بعض العبارات ،
3) ملاحظات حول ترجمة بعض العناصر النحوية .

1 ــ ملاحظات حول ترجمة بعض المصطلحات

لا بد أن نشير هنا إلى أنه بعد قيامنا بجرد المصطلحات القانونية في كل من نص الانطلاق و نص الوصول لمسنا في بعض الأحيان إبهاما يشوب الترجمة، فبحثنا في مصادر مختلفة عما يمكن أن يقارب المعنى أو ما يمكن أن يكون الترجمة البديلة لما جاء في نص الوصول. و قد قمنا بترتيب المصطلحات موضوع التحليل حسب أهمية الموضوع و درجة الخطأ، كما راعينا أحيانا انتماء مصطلحين لنفس المادة الأصلية، و مثال ذلك : إحصان، محصنة؛ ولي ، ولاية و غيرها. و لا ننكر أننا وجدنا صعوبة في ترتيب هذه العناصر حسب مقياس محدد. و المصطلحات التي استرعت انتباهنا هي التالية :

المحصنة

وردت لفظة **محصنة** في المادة التالية :

"يحرم من النساء مؤقتا، **المحصنة** والمعتدة من طلاق، أو وفاة والمطلقة ثلاثا، والتي تزيد على العدد المرخص به شرعا" (١)

و تمت ترجمتها كالتالي :

---

(١) المادة 30 ص 8.

« Les femmes prohibées temporairement sont :

- **La femme déjà mariée**
- La femme en période de retraite légale a la suite d'un divorce ou du décès de son mari
- La femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint . »

نلاحظ أن المترجم قابل مصطلح / **المحصنة** / بعبارة ***la femme mariée déjà*** و قد أخطأ في التعبير عن المعنى المراد تبليغه في النص الأصلي، و هذا ما سنوضحه فيما يلي.

و يعرف **ابن منظور** لفظة / **محصنة** / فيقول :

المحصنة هي "التي أحصنها زوجها، وهن المحصنات، فالمعنى أنهن أحصن بأزواجهن، والمحصنات العفائف من النساء ؛ وأصل الإحصان المنع، والمرأة تكون محصنة بالإسلام، والعفاف، والحرية والتزويج،... والأمة إذا زوجت جاز أن يقال أحصنت، لأن تزويجها قد أحصنها وكذلك إذا أعتقت فهي محصنة، لأن عتقها قد أعفها".[1]

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر للطباعة و النشر، **1990**، المجلد الثالث عشر، ص **120- 121**، عم **1**، **2**.

ونستنتج من هذا التحديد، أن لفظة / **محصنة** / مصطلح فقهي متعدد المعاني (Polysémique) بما أنه يطلق على المرأة المسلمة، والمرأة العفيفة، والمرأة الحرة والمرأة المتزوجة. وقد ورد ذكره عدة مرات في القرآن الكريم، من ذلك مثلا قوله تعالى في سورة النساء :

"حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم... و المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم" .[1]

"ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم".[2]

وقد بحثنا عن مصطلح / **محصنة** / في ترجمات القرآن الثلاث التي اعتمدناها و لاحظنا أنه رغم اختلافها فيما بينها، إلا أنها لم تتفق مع الترجمة الواردة في المدونة . وقد عثرنا على عدة مقابلات لمصطلح / **محصنة** / استعمل كل مترجم مقابلين منها حسب السياق، وهذه المقابلات هي :

femmes mariées, dames, femmes libres et femmes honnêtes,

وهي كلها مقابلات وردت في تحديد **ابن منظور**، ما عدا المقابل **dame**

و لكي يتضح الأمر في ذهن القارئ، نورد جميع هذه الترجمات في الجدولين التاليين:

---

(1) سورة النساء، الآيتان 23 و 24 .
(2) سورة النساء، الآية 25 .

ترجمة كزيمرسكي	ترجمة حميد الله	ترجمة حمزة أبو بكر	السورة : النساء الآيتان 23 و 24
Il vous est interdit d'épouser vos mères, vos filles [...], il vous est défendu d'épouser des **femmes mariées** excepté celles qui seraient tombées entre vos mains comme esclaves (3)	vous sont interdites, vos mères, filles [...] et parmi les femmes, **les dames**, sauf si de vos mains vous les avez obtenues comme esclaves en toute propriété (2)	[Il est illicite d'avoir des rapports sexuels] avec vos mères, vos filles [...] et avec des **femmes mariées,** exception faite des captives (1)...	**حرمت عليكم أمهاتكم و بناتكم [...] و المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ...**

(1) انظر **LE CORAN , Traduction et commentaire par** Boubakeur Hamza, Alger- ENAG, 1994, Tome I, P 481

(2) انظر **Le Saint Coran, Traduction et commentaire par** Hamidullah Muhammad, U.S.A- Amana Corporation, 1989, P 82 .

(3) انظر **LE CORAN, Traduction par** Kasimirski de Beberstein, Alger- Les Belles Impressions, 1985, P 62.

ترجمة كزيمرسكي	ترجمة حميد الله	ترجمة حمزة أبو بكر	السورة : النساء الآية 25
Il vous est défendu d'épouser des **femmes mariées** , excepté celles qui seraient tombées entre vos mains Comme esclaves. (3)	Et quiconque parmi vous ne peut pas, pour une raison matérielle, épouser de **femmes libres** et croyantes, eh bien, des croyantes parmi les esclaves que vos mains possèdent. (2)	quiconque parmi vous ne peut , de par sa situation, épouser des **femmes libres** et croyantes, doit prendre femme parmi vos jeunes esclaves croyantes (1)…	**و من لم يستطع منكم طولا أن ينكم المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم …**

(1) انظر **LE CORAN , Traduction et commentaire par** Boubakeur Hamza, Alger- ENAG, 1994, Tome I, P 48

(2) انظر **Le Saint Coran, Traduction et commentaire par** Hamidullah Muhammad, U.S.A- Amana Corporation, 1989, P 82 .

(3) انظر **LE CORAN, Traduction par** Kasimirski de Beberstein, Alger- Les Belles Impressions, 1985, P 62.

1 ـ ترجمة حمزة أبو بكر :

يلاحظ أن المترجم قد قابل لفظة **محصنات** بـــعبارة **femmes mariées** **النساء المتزوجات** في الآية 24، و قابلها بعبارة أخرى هي: **les femmes libres** أي **النساء الحرائر** في **الآية 25**؛ و قد قـــدم المترجم بالنسبة للآية 24 تفسيرا للمصطلح جاء فيه :

« Les femmes mariées; ***Muhsanât***; " **les femmes interdites**" (du verbe ***hasuna***; " être **fortifié** , **chaste**, **inaccessible**, **vertueux"**). Les femmes **"protégées"** contre tout rapport sexuel illicite en raison de leur qualité de femme **noble**, leur foi ou leur fidélité à leurs époux. »[1]

النّساء المتزوجات ، النساء **المحصـــنات** ، مـــن الفعـــل **حـــصن** أي أصـــبح **محصنا، عفيفا، منيعا** ، **فاضلا**. و المقصود هنا الـــنساء **المـــحصنات** من أيـــة علاقة جنسية غير شرعية، نظرا **لنبلهن** و إيمانـهن، أو لوفائهن لأزواجـهن. (٢)

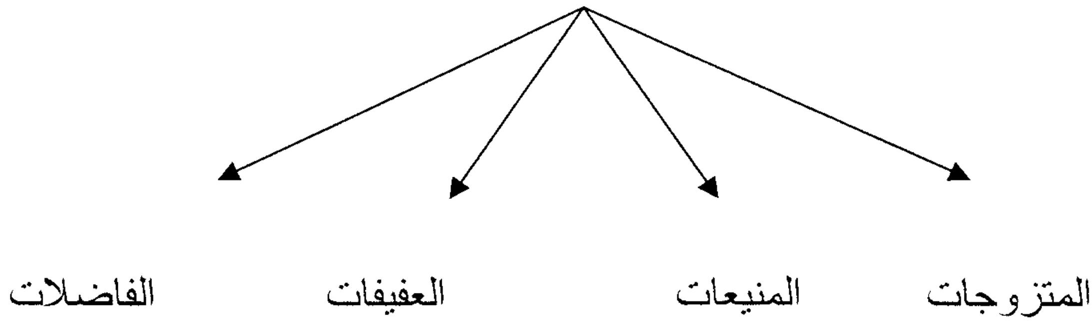
و يمكن أن نمثل مختلف المعاني التي قدمها **حـــمزة أبو بكر** لمصـــطلح **الـــمحصنات** من خلال ترجمته و شرحه بالمخطط البياني التـــالي :

---

(١)أنظر **LE CORAN, Traduction et commentaire par Boubakeur Hamza, Tome I, P 482**

(٢) ترجـــمتنا

الـــمحصـــنات



أما الصفات التي تتميز بها المحصنات فهي :

النـــبل ، و الإيـــمان، و الـــوفاء للـــزوج.

2 ــ ترجمة محمد حميد الله :

استعمل المترجم في ترجمة الآية 24 لفظة Dames (سيدات) بـــدلا من عبارة femmes mariées التي تحمل معنى حدوث الزواج، و قد قام بشـــرح هذا المقابل الذي استعمله بالإحالة إلى الهامش، و جاء في هذا الشرح ما يلي :

"Les dames : Ce terme (Litter. "Les fortifiées), désigne dans le Coran les femmes en puissance de mari, qu'elles soient esclaves ou libres" (1)

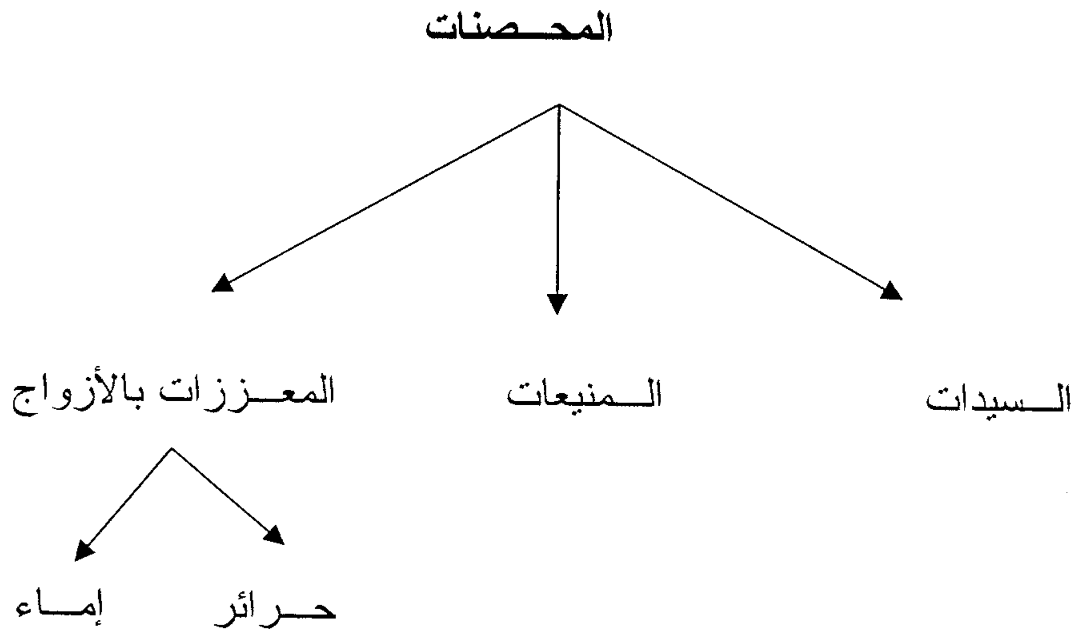
---

(1) انظر **. Le Saint Coran, Traduction et commentaire par Hamidullah, P 82**

السيدات : هذا المصطلح حرفيا يعني **المنيعات** ، و في القرآن يقصد به النساء **المعززات** بأزواجهن، سواء كن إماء أو حرائر.(1)

أما في الآية 25، فقد انفرد باستعمال المقابل femmes libres أي **الحرائـــر**.

و يمكن أن نمثل للمعاني التي قدمها **محمد حميد الله** لمصطلح **المحصنات** مـــن خلال ترجمته و شرحه بالمخطط البياني التالي :



3 ـــ ترجمة كزيمرسكي دي بيبرشتين :

يلاحظ أن المترجم قد قابل مصطلح **محصنات** بعبارتين اثنتين هما

---

(1) ترجمتنـــا.

femmes mariées (النساء المتزوجات) في الآيــة 24 و femmes honnêtes (النساء الشريفات) في الآية 25 التي ورد فيها قوله تعالى : "**فإذا أحصن**" و قابلها بما يلي :

"Si après le mariage elles commettent l'adultère...". [1]

" و إذا زنين بعد الزواج ... "[2]

وعلى خلاف "**حمزة أبو بكر**" و**محمد حميد الله**" لم يقدم "**كزيمرســكي دي بيبرشتين** " أي تفسير أو شرح.

و قد اتفق **حمزة أبو بكر** و **كــزيمرسكي دي بيبرشتين فــي** اســتعمال المقابل **femmes mariées** عند ترجمة الآية 24 من سورة النساء، بينمــا انفــرد **محمد حميد الله** باستعمال المقابل **les dames** في ترجمة نفس الآية. أمـــا فـــي الآية 25 ، فقد ترجم **أبو بكر حمزة** و **محمد حميد الله** لفظة **محصنات** بعبارة **les femmes libres** ، بينما انفرد **كزيمرسكي** باستعمال المقابل **femmes mariées**.

وما يمكن ملاحظته من الآيتين اللتين اوردناهما وترجماتهما أن من معاني مصطلح "**محصنة**" المرأة **المتزوجة** و **السيدة** و المرأة **الشريفة**، و**الحرة**.

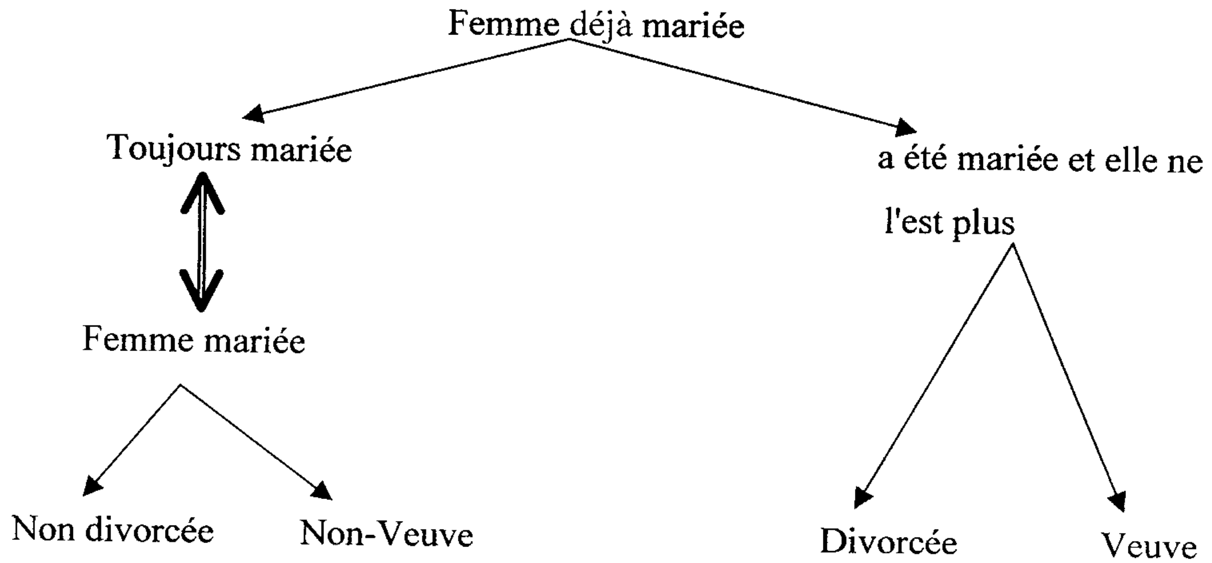
(1) انظر .Le Coran, Traduction par Kasimirski , P 63

(2) تــرجمتنا.

ولا يخفى على الجميع أن المصطلح لم يعد يستعمل في عصرنا بالمعنى الأخير (**حرة**) لأن هذا المعنى مرتبط بحقبة زمنية خاصة كان يستعبد فيها الناس وتسبى النساء في الحروب.

ومما سبق نستنتج أن مترجم قانون الأسرة لم يستعن بأهل الاختصاص، وقد ترجم مصطلح "**المحصنة**" بعبارة، "**la femme déjà mariée**".

ونتساءل لماذا أضاف لفظة "**déjà**" بما أن لفظة "**mariée**" فيها معنى الحدوث والوقوع، ولا لبس فيها ؟ فهو باستعماله للترجمة المفرطة **la surtraduction** لم يفد شيئا، بل أثار الالتباس بتحويله العبارة الأحادية المعنى **Femme *déjà* mariée** : إلى عبارة متعددة المعاني **femme Ø mariée** : ويمكن توضيح ذلك بالمخطط البياني التالي :



ومن هنا يتبين أنه على المترجم ألا يضيف أي عنصر إلا إذا كان متأكدا من أنه يؤدي دورا في تبليغ المعنى المراد وتقريبه للأذهان، ولا يثير أي التباس أو غموض.

إحصان الزوجين

وردت هذه العبارة في المادة (4) و نصها:

" الزواج هو عقد يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه : تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و **إحصان الزوجين** و المحافظة على الأنساب. " (1)

أما نص الترجمة، فجاء كالتالي :

" Le mariage est un contrat passé entre un homme et une femme dans les formes légales. Il a entre autres buts de fonder une famille basée sur l'affection, la mansuétude et l'entraide, de **protéger moralement les deux conjoints** et de préserver les liens de famille. »

يلاحظ أن عبارة **إحصان الزوجين** قد تمت ترجمتها على النحو التالي :

"**protéger moralement les deux conjoints** "

(1) ص 2.

و هي ترجمة خاطئة، و كان الأفضل ترجمة العبارة على النحو التالي :

protéger la vertu des deux conjoints

لأن لفظة | moralement | تقابلها لفظة : | **أخـــلاقيا** | أو | **معنويـــا** | **أو** | **روحيا** | و حتى | **أدبـــيا** |. [١]

و قد ورد في **لسان العرب** أن : " **الإحصان إحصان الفرج و إعفافـــه ... و أحصن الرجل إذا تزوج.** " [٢]

لذا فإن أدق ترجمة لمعنى هذه العبارة هي :

protéger la vertu des deux conjoints

أي الحفاظ على عفة الزوجين و طهارتهما من كل فعل يتنافى مع الفضيلة.

---

(١) جـــروان السابق، **الـــكنز، قـــاموس فرنسي / عـــربي** ، دار سابق للنشر، باريس، 1997، ص 645.

(٢) ابن منظور، **لـــسان العرب**، المرجع السابق، المجلد 13، الصفحة 119.

البكــــر

البكــر هي المرأة التي لم تــفتض، و يقال للرجل بكرا إذا لــم يقــرب النساء، و منه الحديث النبوي : " **البكر بالبكر جلد مائة و نفي سنة** "؛ و **البكر اصطلاحا اسم لامرأة لم تجامع بنكاح أو بغيره**"[1]. و المعنى اللغوي العام للفظة **| بكـــر |** هو أول كل شيء، و تطلق على الفتاة قبل أن تتزوج. و البكـــر هـــو أول ولد لأبويه ذكرا كان أو أنثى.

وقد وردت هذه اللفظة في المادة (12) و نصها :

" لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه و كان أصلح لها. و إذا وقع المنع فللقاضي أن يأذن به مع مراعاة أحكام المادّة 9 من هذا القانون .غير أن للأب أن يمنع **بنته البكر** من الزواج إذا كان فـــي المنـــع مصلحة للبنت. "[2]

و تمت ترجمتها على النّحو التالي :

« Le tuteur matrimonial "wali" ne peut empêcher la personne placée sous sa tutelle, de contracter mariage si elle le désire et si celui-ci lui est profitable. En cas d'opposition, le juge peut autoriser le mariage, sous réserve des dispositions de l'article 9 de la présente loi.

(١) وزارة الأوقاف الكويتية ، **الموسوعة الفقهية** ، الكويت، 1999، الجـــزء 5،ص 98 .
(٢) المدونة ، ص 2 .

Toutefois, le père peut s'opposer au mariage de **sa fille " bikr "**[1] **(jeune fille)** si tel est l'intérêt de la fille. »

نلاحظ أن المترجم اكتفى بالنقل الصوتي للفظة | **بـــكر** | » **bikr** » و قد قام بوضع ترجمة بين قوسين على النحو التالي : (**jeune fille**). إلا أن هـــذه الترجمة لم تزد المعنى وضوحا.

و من الألفاظ التي تقابل الوحدة **بكر** في اللغة المنقول إليها نجد :

aîné , vierge , pucelle , jeune fille [2]

و من هنا نرى أن نص الانطلاق لم يكن واضحا في هـــذه النقطـــة لأن الأمر يبقى مبهما لتعدد معاني هذه اللفظة. فلا يصح ترجمة | **بــكر** | بعبـــارة **jeune fille** كما ورد في المدوّنة،لأن هذه الترجمة لم تأخذ بعين الاعتبار سوى عامل السن . أضف إلى هذا أن النص الأصلي في حد ذاته لـــم يأخـــذ بعـــين الاعتبار طريقة تسجيل العقود في العصر الحاضر، فقد تكون الفتاة عذراء و لا تعتبر في لغة القانون بكرا إذا تزوجت بعقد شرعي ثم طلقت أو تـــوفي عنهـــا زوجها قبل البناء بها؛ ولهذا ينبغي مراعاة الدقة والوضوح و الشمول في النص القانوني و في ترجمته على حد سواء. و نقترح أن تتم ترجمة عبـــارة | **بنتـــه البكر** | بعبارة : sa fille qui n'a jamais été mariée؛ و أن يعاد النظر فـــي الـــنص الأصلي لتعديله تماشيا مع مستجدات العصـــر.

(١) يمـــكن أن يعتبر هذا النقل الصوتي اقتراضا إذا شاع استعماله.

(٢) جبور، عبد النور، **معجم عبد النور الحديث**،عربـــي/ فرنســـي،بيروت، دار العلـــم للملايين، 1998، ص 228 .

البناء

البناء هو الدخول بالزوجة، و **الباني** هو العروس الذي يبني على أهله؛ و الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخولها.(1)

و قد ورد مصطلح **البناء** في المادّتين (17) و (51) :

1 ــ المادة (17) و نصها :

" في حالة النزاع في الصداق بين الزوجين أو ورثتهما وليس لأحدهما بينة، وكان قبل الدخول، فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين وإذا كان **بعد البناء** فالقول للزوج وورثته مع اليمين". (2)

و قد جاءت ترجمتها على النحو التالي :

" Si avant la consommation du mariage, la dot donne lieu à un litige entre les conjoints ou leurs héritiers et qu'aucun ne fournit une preuve, il est statué, sous serment, en faveur de l'épouse et de ses héritiers. Si ce litige intervient **après consommation** il est statué sous serment, en faveur de l'époux ou de ses héritiers".

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، المرجع السابق، المجلد 14، ص 89.
(2) ص 5.

2 ـــ المادّة (51) و نصها كما يلي :

" لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرّات متتاليـــة إلاّ بعـــد أن تتزوّج غيره و تطلّق منه أو يموت عنها **بعد البنـــاء** ."[1]

وقد تمت ترجمتها على النحو التالي :

" Tout homme ayant divorcé son épouse par trois fois successives ne peut la reprendre qu'après qu'elle se soit mariée avec quelqu'un d'autre, qu'elle en soit divorcée ou qu'il meurt **après avoir cohabité.** "

يلاحظ أن المترجم قابل في المادة (17) عبارة | **بعد البناء** | بالعبارة :

après consommation

بينما قابلها في المادة (51) بالعبارة :

après avoir cohabité

و يلاحظ أن عبارة cohabité الواردة في ترجمة المادة (51) لا تؤدّي المعنى المراد تبليغه في نص الانطلاق، و ترجمتها العكسية تعطي : | **بعد**

---

(1) ص 14.

المساكنة | ، أو **| المشاركة في السكن و العيش |** أو **| المــعاشرة الزوجية |** أو **| التعايش |** أو **| المعايشة |** [1] و هي كلها عبارات تحمل معان أخرى غير معنى **البنـــاء** الذي تقابله عبارة التي استعملها المتــرجم فـــي المادّة (17) و كان موفقا في ذلك.

و نتساءل لماذا تمت ترجمة مصطلح ذي دلالة دقيقة و محدّدة بطــريقتين مختلفتين، إحداهما خاطئة ؟

الـــدّيـــة

الديـــة هي مبلغ مال يسلم جراء مقتل شخص لأهل القتيل أو ذويه. وقـــد ورد مصطلح **ديـــة** في المادّة (137) و نصّها :

---

(١) جــروان السابق ، **الكنــز**،المرجع السابق، ص 155.

" يرث القاتل خطأ من المال دون **الدّيـــة** أو التّعويض " [1]

وقد تمت ترجمتها على النحو التّالي :

" L'héritier auteur d'un homicide involontaire sur la personne du de cujus, conserve sa vocation héréditaire sans pour autant avoir droit à une part de **la rançon** (diah) et des dommages et intérêts ."

كما جاء في قوله تعالى :

"وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية مسلمة إلى أهله، إلا أن يصدقوا..." [2]

و نـــورد فيما يلي ترجمات ثـــلاثا لهذه الآيـــة لـــنتـــبين مدى توفيـــق أو خطأ المترجم في نقل معنى المصطلح " **ديـــة** " إلى اللغة الفرنسيّة .

---

(1) ص 36.
(2) ســورة النــساء، الآيـــة 92.

السورة : النساء الآية : 92	ترجمة أبو بكر	ترجمة حميد الله	ترجمة كزيمرسكي
[...] و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية مسلمة إلى أهله [...]	Quiconque tue un croyant involontairement est tenu de libérer un esclave croyant et de remettre à la famille [de la victime] **le prix du sang** (3)	Quiconque tue par erreur un croyant, qu'il affranchisse alors un esclave et remette à ses gens **le prix du sang** (2)	Celui qui tuera involontairement [un croyant] sera tenu d'affranchir un esclave croyant et de payer à la famille du mort **le prix du sang** fixé par la loi (1)

نلاحظ أن المصطلح **دية** الذي ورد في سورة النساء، قد تمت ترجمته بعبارة **le prix du sang** ولم يستعمل أي مترجم من المترجمين الثلاثة عبارة **rançon** لأنها لا تحمل معنى الدية، و هي عبارة عن مبلغ من المال يفتدى به المقتول.

---

(1) انظر **Kasimirski de Beberstein , Idem, P 69** .

(2) انظر **Muhammad Hamidullah, Idem, P 93** .

(3) انظر **Hamza Boubakeur, Idem, P 533** .

و معنى هذا أن المترجم قد أخطأ عندما ترجم مصطلح **ديّـــة** بـــ :

rançon التي يحدّدها القاموس كالتالي :

Rançon : Somme d'argent exigée pour la libération d'un prisonnier.

Du latin redemptio, action de racheter. [1]

و يتبين من هذا التحديد أن **الـــفديـــة** (**rançon**) [2] هي مبلغ من المال يتـــم تسديده مقابل تحرير سجين، بينما **الـــدية** (**le prix du sang versé**) [3] فـــهي مبلغ مال يسلمه القاتل لأهل المقتول.

و قد كان بإمكان المترجم استشارة أهل الاختصـــاص أو الرجـــوع إلـــى ترجمات القرآن لمعرفة المقابل الدقيق لهذا المصطلح.

---

(1) انظـــر **Le grand dictionnaire encyclopédique de la langue française,** Paris, Edition de la connaissance, 1996, **P 925.**

(2) و (3) جـــبور عبد النور ، **معجم عبد النور الحديث، عربي/ فرنسي** ، بيروت، **دار** العلم للملايين، **1998**، ص **756** و**488** .

الصــداق

ذكر المصطلح **صــداق** في مــواد عديدة و تمت ترجمته بلفظــة | **dot**|، نذكر منها المادة (14) و نصها كما يلي :

" **الصداق** هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها... " (١)

و تمت ترجمتها على النحو التالي :

" **La dot** est ce qui est versé à la future épouse en numéraire ou tout autre bien…"

و حسب رأينا فإن لفظة | **صــــداق** | لا يمكن مقابلتها بلفظة | **dot** |، لأن الصداق هو **مهر المرأة**، فقد جاء في **لسان العرب** أن :

الـــصداق " هو **مهر المرأة** ، و جمعها في أدنى العدد **أصدقة**، و الكثير **صدق**، و قد **أصدق** المرأة حين تزوجها، أي جعل لها **صداقا**." (٢)

---

(١) ص 5، أنظر أيضا المواد 9، 15، 16 و 17.

(٢) ابن منظــور، المــرجع السابق، المجــلد ١٠، الصــفحة 193.

و جاء تعريف لفظة | dot | حسب القاموس الموسوعي الكبير للغة الفرنسية كما يلي :

" **Dot :** 1- Ensemble **des biens apportés par une femme** lorsqu'elle se marie : **constituer une dot.**

2- Dr. Ensemble de biens donnés par un tiers à l'un ou l'autre des époux dans le contrat de mariage.

3- Compensation (bien, service) que le futur époux doit à sa belle- famille, par exemple en Afrique. " [1]

الـدوطة[2] : 1 ـ مجموعة أملاك تحضرها المرأة عند زواجها، و تشكل صـداقا.

2 ـ و في الاصطلاح القانوني هي مجموعة أملاك يقدمها طرف ثالث لأحد الزوجين منصوص عليها في عقد الزواج.

3 ـ و هي تعويض (ملك أو خدمة) من الزوج لعائلة زوجته، كما يحدث مثلا في أفريقيا.[3]

---

(1) انظر **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique de la Langue Française, Edition de la Connaissance, 1996, P 375 .**

(2) وردت هذه اللفظة في مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، الصفحة 272. و قد تم استعمال لفظة " **دوطة**" حتى يحتفظ هذا المصطلح بدلالته التي تختلف عن المصطلح " صـداق".

(3) تـرجمـتنا.

يلاحظ أن مصطلح | dot | له ثلاثة معان أولها الأملاك التي تحضرها المرأة عند زواجها، و ثانيها الأملاك التي تقدم لأحد الزوجين عند عقد قرانهما و هو المعنى القانوني للفظة، و ثالثها التعويض الذي يقدمه الزوج لعائلة زوجته نقدا كان أو خدمة.

و قد استعمل مصطلح " **الدوطة**" كمعرب لـ | dot | " من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، و لهذا فقد كان الأفضل لو استعمله المترجم أيضا لأن ترجمة المصطلح | **صداق** | بـ | dot | ترجمة لم تحترم الدلالات التي تحملها كل لفظة من اللفظتين في اللغة التي تنتمي إليها، و قد أغفل المترجم بترجمته هذه البعد الديني و الحضاري لكلا المصطلحين. و قد كان من المستحسن لو رجع إلى ترجمات القرآن و أخذ منها المصطلح الدقيق. فقد وردت لفظة | **صداق** | في سورة النساء بصيغة الجمع، إذ يقول سبحانه تعالى :

"وآتوا النساء | صدقاتهن | نحلة ". [1]

و وجدت مقابلات مختلفة للفظة | **صدقات** | في الترجمات التي اعتمدناها نحوصلها في الجدول التالي :

---

(1) سورة النساء، الآية 4.

سورة النساء الآية 4	ترجمة حمزة أبو بكر	ترجمة محمد حميد الله	ترجمة كزيمرسكي دي بيبرشتين
وآتوا النساء صدقاتهن نحلة	Donnez aux femmes des **douaires** à titre de don nuptial [1]	Et donnez aux épouses leur **salaire d'honneur** comme de droit[2]	Assignez librement à vos femmes leurs **dots** … [3]

(1) انظر . Hamza Boubakeur, Idem, Tome I, P 453

(2) انظر . Muhammad Hamidullah, Idem, P 77

(3) انظر .Kasimirski de Beberstein, Idem, P 59

نلاحظ أن **حمزة أبو بكر** قد قابل مصطلح | **صداق** | بكلمة | **douaires**| ، و قابل مصطلح | **نحلة** | بـ | **don nuptial** | و هو المقابل الدقيق لـمصطلح " صداق ".

أما **محمد حميد الله** فقد قابل المصطلح | **صداق** | بعبارة | **salaire d'honneur** | و ترجمتها العكسية "**أجرة الشرف** و تحمل هذه العبارة دلالات عميقة تتلخص في أن الزوج يعطي زوجته أجرة مقابل صيانتها لشرفها.

و أما **كزيمرسكي دي بيبرشتين** فقد اتفقت ترجمته لهذا المصطلح مع الترجمة الواردة في المدونة، حيث قابله بلفظة | **dot** | على الرغم من أن هذا المصطلح ينطوي على مفهوم | **صداق** |.

وما يمكن قوله أن الترجمات الثلاث لم توفق في أداء معنى الصداق، وإذا كان المسلم مزدوج اللغة يدرك معنى العبارات الثلاث، فإن غير المسلم لا يمكنه ذلك نظرا لعدم امتلاكه للمفهوم الحضاري الخاص بمصطلح **صداق**.

لهذا نقترح أن يترجم مصطلح | **صداق** | بعبارة | **don nuptial** | لأن هذا التركيب يعبر جيدا عن معنى الصداق.

المعتدّة

العدة اصطلاحا هي تربص المرأة الأرملة أو المطلقة ثلاثة قروء للتأكد من خلو بطنها، بعد وفاة زوجها أو طلاقها منه.

و قد وردت في المادة (30) عبارة **المعتدة من طلاق أو وفاة** و نصها :

" يحرّم من النساء مؤقتا :

المحصنة و **المعتدّة من طلاق أو وفاة**، و المطلقة ثلاثا، و التي تزيد على العدد المرخّص به شرعا. "[1]

و تمت ترجمتها كالتالي :

“ Les femmes prohibées temporairement sont:

- La femme déjà mariée,
- **La femme en période de retraite légale à la suite d'un divorce ou du décès de son mari,**
- La femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint,[2]

(1) المادّة 30، الصفحة 8 .

(2) انظر تعليقنا على ترجمة | المطلقة ثلاثا | ، ص. 63 من بحثنا هذا.

• La femme qui vient en sus du nombre légalement permis.

نلاحظ أن المترجم قد اســـتعمل عبــارة : femme en période de retraite légale مقابلا لمصطلح **المعتدّة** و لم يستعمل عبـــارة délai de viduité على الرّغم من وجود هذا المصطلح في اللغة الفرنسيّة.

و قد جاء في القاموس :

Viduité : veuvage - Dr[1]= délai de viduité : délai de trois cents jours pendant lequel une femme veuve ou divorcée ne peut se remarier (1265) du latin = Viduitas de Vidua : (Veuve)". [2]

عـــدة : ترمّل : في الاصطلاح القانوني مدة العدة، و هي مدّة ثلاثمائـــــة يــوم لا يمكن لــلمرأة الأرملة أو الــــمطلّقة أن تــتزوّج مـــن جـــديد خلالها(سنة 1265)[3]

يلاحظ أن كلمة viduité تحمل مفـــهوم **العـــــدّة** أي مـــدّة معـــدودة تنتظرها المرأة المطلّقة أو الأرملة قبل زواجها من جديد.

---

(1) انظـــر Dr = Droit.

(2) انظـــر Le Grand dictionnaire encyclopédique de la langue française, Idem, P 1156

(3) تـــرجمتـــنا.

كما ورد في القاموس القانوني المزدوج ما يلي :

délai de viduité : مـدّة العـدّة

temps de viduité : [1] وقـت العـدّة

بينما لم يتم مقابلة لفظة **retraite** بلفظة **عـدّة** كما جاء في المدوّنة، و إنما قوبلت بعدة لفظات تنتمي إلى مجالات مفاهيم أخـرى ، و قوبلـت أيضا بالانسحاب و التقاعد :

retraite : الانسحاب، التقاعد [2]

و نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لقـاموس الكـنز، فمـن بيـن المـصطلحات التي قـابل بها كلمة retraite الانصراف و الانسـحاب و التراجع و التقاعد.[3]

---

(1) انـظر مثلا قـاموس الكنـز، المرجع السابق ، ص 975 .

(2) انظر R. Terki et M. Cabbabé, **le lexique juridique**, Français / Arabe, Alger, ENL, 1986P 400.

(3) انظر **le lexique juridique, Idem, P 337**.

و من هنا نستنتج أنّ مفهوم retraite يحمل معاني كثيرة منها الانقطاع و التوقف نهائيا و لا يمكن أن يحمل معنى العدّة، إذ لم نعثر في أي قاموس على عبارة **retraite légale** بمعنى **عدّة** .

و تختلف مدّة العدّة من مجتمع إلى آخر، فهي بالنسبة المجتمع الإسلامي تتراوح بين ثلاثة قروء وثلاثة أشهر أو أربعة حسب الحالات الواردة في المدونة[1]؛ بينما مدتها بالنسبة للمجتمع المسيحي هي ثلاثمائة يوم، أي عشرة أشهر، و تمنع المرأة المسيحية من الزواج بعد طلاقها أو وفاة زوجها ، و لا يسمح لها بذلك إلا بعد مضي ثلاثمائة يوم للتأكد من خلوّ بطنها، و ذلك للحفاظ على الأنساب.

لذا كان بإمكان المترجم استعمال عبارة **délai de viduité** عوضا عن **retraite légale** حتى يكون وفيا للنص الأصلي و يبلغ المعنى المقصود من المصطلح | عدة |.

---

(1) انظر المواد 58، 59، 60 ، ص 17 من المدونة .

المطلقة ثلاثا

جاءت عبارة **المطلقة ثلاثا** في المادة الآتي نصها :

" يحرم من النساء مؤقتا :

المحصنة و المعتدة من طلاق أو وفاة و المطلقة ثلاثا ... " [1]

و تمت ترجمتها كالآتي :

" Les femmes prohibées temporairement sont :

- la déjà mariée,
- la femme en période de retraite légale à la suite d'un divorce ou du décès de son mari,
- **La femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint ... "**

يلاحظ أن المترجم لم يوفق في ترجمة عبارة **المطلقة ثلاثا** التي تنطوي على ثلاث حالات للطلاق هي :

1 ـــ أن يطلق الزوج امرأته مرة أولى ثم يراجعها، ثم يطلقها مرة ثانية ثم يراجعها، ثم يطلقها مرة ثالثة ،

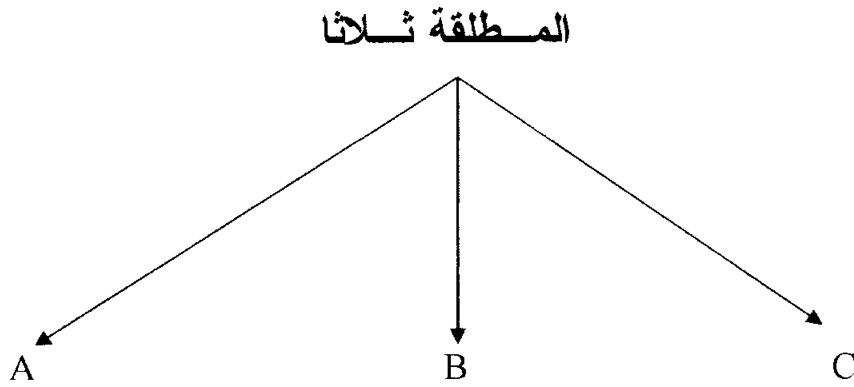
2 ـــ أن يطلقها بالتلفظ بعبارة " **أنت طالق** " ثلاث مرات متتالية،

---

(1) المـــادة 30، ص 8.

3 ـــ أن يطلقها بكلمة واحدة قائلا : " **أنت طالق ثلاثـــا** ". [1]
و إن كان طلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة.[2]

هذه هي حالات الطلاق التي ينطوي عليها النص الأصلي؛ و يمكن تلخيصها بالرسم البياني التالي :



A	B	C
la femme divorcée 3 fois par le même conjoint pour le même conjoint	la femme pour qui a été prononcé l'expression " tu es divorcée" 3 fois successivement	la femme pour qui a été prononcé l'expression " tu es trois fois divorcée"

(١) و (٢) انظر IBN ABÎ ZAYD AL-QAYRAWÂNÎ , **La Risala,** Traduction de BERCHER Léon, Alger , Editions Populaires de l'Armée, **1968**, P **182** .

و قد اقتصر المترجم على ذكر الحالة (**A**) فقط التي تطلق فيها المرأة ثلاث مرات بعد ثلاث زواجات و رجعتين و أغفل الحالتين (**B**) و (**C**).

و قام بإضافة التركيب par le même conjoint, pour le même conjoint فلم يفد بذلك شيئا بل قلص من المعاني التي تنطوي عليها كلمة | **ثلاثا** |، و أوهم القارئ بوجود حالة واحدة للطلاق.

و لهذا يقترح الأستاذ **سليم بابا عمر** عدم ترجمة مصطلح |**ثلاثا** | و نقله نقلا صوتيا لأنه مصطلح تتراكب فيه المعاني و تصعب ترجمته ، و تقدم الأستاذة **باني عميري** إمكانية أخرى و هي مقابلته بالعبارة | **le divorce par la triple formule** | و قد وردت في ترجمة كتاب " **الرسالة** " المشار إليه آنفا. (١)

النّشوز

ورد في المادّة (**37**) و المادة (**55**) مصطلح **نشوز** و لم يوفق المترجم في اختيار مقابله، و هذا ما سنبينه فيما يلي :

(١) المرجع السابق، الصفحة 183.

1 ـــ المادة (37) و نصها :

" يجب على الزّوج نحو زوجته :

ـــ النفقة الشرعية حسب وسعه إلا إذا ثبت نـــشوزها ... " (1)

و قد جاءت الترجمة على النحو التالي :

« Le mari est tenu de :

1 – Subvenir à l'entretien de l'épouse dans la mesure de ses possibilités sauf lorsqu'il est établi **qu'elle a abandonné le domicile conjugal...** »

2 ـــ المادة (55) و نصها :

" عند نـــشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بـــالطلاق و بـــالتعويض للطرف المتضرر" (2)

و قد جاءت ترجمتها على النحو التالي :

" En cas **d'abandon du domicile conjugal** par l'un des époux, le juge accorde le divorce et le droit aux dommages et intérêts à la partie qui subit le préjudice. "

يلاحظ أن المترجم قد قابل المصطلح | **نشـــوز** | في ترجمة المادة

---

(1) ص 10.

(2) ص 16.

(37) بالتركيب **abandonner le domicile conjugal**، و في ترجمة المادة (55) بالتركيب **abandon du domicile conjugal** دون أن يجتهد في إيجاد المصطلح المناسب. و لتأكيد ذلك نورد آيتين من القرآن ورد فيهما مصطلح نشوز و نقدم أيضا ترجمات الآيتين في الترجمات الثلاث التي اعتمدناها.

فقد ورد في الآية (**34**) من سورة النساء ما يلي :

" و اللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن و اهجروهن في المضاجع ... "

و يلاحظ أن | النشوز | هنا متعلق بالزوجات.

أما في الآية (128) من السورة نفسها، فقد ذكر فيها **نشوز الزوج**، و نصها :

" و إن امرأة خافت من بعلها نشوزا ..."

و قد جاءت ترجمات الآيتين على النحو التالي :

ترجمة كزميرسكي دي بيبرشتين	ترجمة محمد حميد اللـــه	ترجمة حمزة أبو بكر	ســـورة النساء الآية : 34
"Vous réprimanderez celles dont vous aurez à craindre **l'inobeissance**; vous les reléguez dans les lits à part, ..."[3]	" Et quant à celles dont vous craignez **l'infidélité**, exhortez-les, abandonnez-les dans leur lit , ..." [2]	"Exhortez celles dont vous redoutez **l'insubordination.** Reléguez – les dans les lits à part, ,..." [1]	**"و اللائي تخافون نـشوزهنّ فعظوهنّ و ا هجروهن في المضاجع ..."**

(1) انظر . Hamza BOUBAKEUR , **LE CORAN**, Algérie, Edition ENAG, 1994, tome I , P 491

(2) انظر .Muhammad HAMIDULLAH, **LE SAINT CORAN**, U.S.A, Amana Corporationm Nouvelle Edition 1989, P 84

(3) انظر . K ASIMIRSKI, **LE CORAN**, Alger, Les Belles Impressions, 1985, P 63

سورة النساء الآية : 128	ترجمة حمزة أبو بكر	ترجمة محمّد حميد الله	ترجمة كزيمرسكي دي بيبرشتين
" **و إن امرأة خافت من بعلها نشوزا** ... "	" Si une femme redoute de son époux une **attitude hostile** ... "[1]	" Et si une femme craint de son mari infidélité ... "[2]	" Si une femme craint **la** violence de son mari ..."[3]

(1) انظر **Hamza Boubakeur, Idem, P 556.**
(2) انظر **Muhammad Hamidullah, Idem, P 99.**
(3) انظر **Kasimirski de Beberstein, Idem, P 73.**

يلاحظ أن الترجمات الأربع قد قابلت كلمة | **نشوز** | بمترادفات هي : insubordination, infidélité, inobéissance, attitude hostile, infidélité , violence ؛ و نتعرض فيما يلي لهذه الترجمات بالتفصيل :

1 - ترجمة حمزة أبو بكر :

لقد قابل المترجم لفظة **نشوز** بلفظة « **Insubordination** » في الآية (34) المتعلقة بنشوز الزوجة ، و الترجمة العكسية لهذه اللفظة تعطينا مقابلات في العربية هي **تمرد** و **عصيان** و **عدم امتثال** ، و هي كلها ألفاظ تحمل معنى **النشوز**.

إلا أنه ترجم نفس اللفظة في الآية (128) المتعلقة بنشوز الزوج بالعبارة : **attitude hostile** و ترجمتها العكسية تعطينا المقابل : **موقف عدواني**.

و يقدم المترجم تفسيرا في الهامش يتعلق بالمصطلح فيقول :

"Si une femme redoute... : par dégoût intime, infirmité, stérilité ou sénilité ...".[1]

---

(1) انظر **Hamza Boubakeur, P 557**

" إن امرأة خافت ... بسبب قــرف من الــمضجع أو بسبب عــلة أو عقم أو وهن الشيخوخة ... " [1]

2 – ترجمة محمد حميد الله :

عبر المترجم عن **الــنشوز** بلفظة **Infidélité** و مقابلها العربي هو **| خيانة |** و قد تكون حجته في ذلك الآية التي ورد فيها **نشوز الرجــل**. لذا رأى أن مقابلة كلمة **نشوز** بالتمرد وعدم الطاعة أدق لأن طاعـــة المـــرأة واجبة بينما طاعة الرجل لم يشر إليها أحد. وهذا ناتج عن طريقة تفكيـــر متطرف، لأن الطاعة في الواقع واجبة لكلا الزوجين.

3 – ترجمة كزيمرسكي دي بيبرشتين :

لقد قابل المتــرجم فــي الآيــة (34) لفظـــة **| نشــوز |** بلفظـــة **inobéissance** التي لم ترد في القواميس بهذه الصيغة، بل وردت بصيغة : **désobéissance** التي استعملها **محمد حميد الله** في الإحالة التي ســنوردها لاحقا، و تحمل هذه اللفظة معنى **الــعصيان** و **التمرد** و **عدم الانصياع**.

---

(1) تــرجمتنــا.

بينما استعمل في الآية (128) عبارة تقترب من من معنى العصيان و هي : " **la violence de son mari** " أي " عنف بعلها".

ومن خلال هذه الترجمات الثلاث نرى أن **حمزة أبو بكر** قد اتفق نسبيا مع **كزيمرسكي دي بيبرشتين** في ترجمة لفظة **نشوز** واختلف عنهما **محمد حميد الله** الذي أعطاها معنى مخالفا، إلا أنه قام بإحالة إلى الهامش ضمنها ما يلي :

"Il est vrai que le mot arabe "***Nouchouz***" signifie la ***désobéissance***. Si l'on pouvait accepter ce sens dans le verset 34 supra, à propos de la femme, on ne saurait donner le même sens ici à propos de l'homme. A notre avis, dans les deux cas, c'est le sens d'infidélité qui convient le mieux…" (1)

ويواصل "**محمد حميد الله**" تفسيره لاستعمال كلمة **نشوز** بإعطاء تعريفها حسب **لسان العرب** جاء فيه ما يلي :

"D'après le grand dictionnaire Lisân, ce mot signifie *abandon par dégoût* **".**(2)

---

(1) و (2) انظر **Muhammad Hamidullah, P 99 .**

ومن خلال هذه الترجمات الثلاث، نلاحظ أن **محمد حميد الله** اتفق نسبيا مع **كزيمرسكي دي بيبرشتين** في التعبير عن معنى لفظة **نشوز**، إلا أن "**محمد حميد الله**" اختلف عنهما لأنه لم يراع تعدد المعاني **(la polysémie)** لهذه اللفظة، بل فضل إعطاءها في كلتا الآيتين معنى واحدا هو **الخيانة**. بينما احترم كل من "**حمزة أبو بكر** " و "**كزيمرسكي دي بيبرشتين**" هذه التعددية في المعاني للفظة **نشوز** حيث اتفقا في ترجمتها بعبارة **عدم الطاعة**، **Inobéïssance** و **Insubordination** في الآية (34) حين كان الفاعل هو المرأة؛ ثم ترجمها **حمزة أبو بكر** في الآية (128) بعبارة : **attitude hostile** ، بينما ترجمها **كزيمرسكي دي بيبرشتين** بعبارة " **la violence du mari** " وكلتا العبارتين تحملان معنى واحدا، لأن عدوانية الزوج و عنفه تجاه زوجته يتركان نفس الأثر في نفسيتها.

و مما سبق يمكننا اعتبار ترجمة لفظة **نشوز** بعبارة :
abandon du domicile conjugal أي **ترك بيت الزوجية**[1] ترجمة خاطئة، إذ لا تحمل المعنى المراد تبليغه. و كان من الأنسب ترجمتها في كلتا المادتين المذكورتين بلفظة **désobéissance** أو **insubordination**.

---

(1) ترجمتنا

الوصي

وردت لفظة **وصي** في المادة (92) و نصها الآتي :

" يجوز للأب أو الجد تعيين **وصي** للولد القاصر إذا لم تكن له أم تتولى أموره أو ثبت عدم أهليتها لذلك بالطرق القانونية و إذا تعدد **الأوصياء** فللقاضي اختيار الأصلح منهم مع مراعاة أحكام المادة (86) من هذا القانون. " [1]

و تمت ترجمتها بما يلي :

" L'enfant mineur peut être placé sous l'administration d'un **tuteur testamentaire** par son père ou son grand- père au cas où cet enfant est orphelin de mère ou si l'incapacité de cette dernière est établie par tout moyen de droit. En cas de pluralité de **tuteurs testamentaires**, le juge peut en choisir le plus qualifié sous réserve des dispositions de l'article 86 de la présente loi. "

---

(1) ص 26.

و جـــاء في المادّة (96) أيضا ما يلي :

" تنتهي مهمة **الــوصي** :

1 ــ بموت القاصر، أو زوال أهلية **الــوصي** أو موته ... " [١]

و تمت ترجمتها كالتالي :

" Le mandat du **tuteur testamentaire** cesse par :

1- Le décès du pupille, la cessation de la capacité du **tuteur** ou son décès...

نلاحظ أن المتــرجم قابل هنا لفظة | **وصـــي** | مرة بالتركيب : | **tuteur testamentaire** | و مرة بلفظة : | **tuteur** | و المقابل الأخير خاطئ، لأنه مقابل | **ولي** | الذي له مقابل آخر أدق هو | **tuteur légal** |، أما المقابل الدقيق لـــ | **وصي** | فهو | **tuteur testamentaire** | .

(١) ص 27.

الوصــــاية

وردت هذه اللفظة في المادة (94) و نصها كما يلي :

" يجب عرض **الوصاية** على القــاضي بمجرد وفاة الأب لتثبيتها أو رفضـها."[1]

و تمت ترجمتها على النحو التالي :

" **La tutelle** doit être soumise au juge, pour confirmation ou infirmation immédiatement après le décès du père. "

لاحظنا فيما سبق أن المترجم قد قابل لفظة | **وصــــي** | الواردة في المـادة (92) بالتركيب التالي : | **tuteur testamentaire**| ، إلا أنه في المــــادة (94) اكتفي بمقابلة مصطلح | **الوصاية** | بلفظة | **la tutelle** | و هي لا تفي بـــالمعنى لأن المترجم قام بحذف كلمة أساسية هي | **testamentaire** | ؛ مما أخل بالمعنى المراد تبليغه في النص الأصلي، لأن **الــوصاية** شــرعا هي الأمر بـــالتصرف بعد موت الولي، فهي ولاية لكنها تأتي بعـــد وفـــاة الأب، و هـــذا الاختـــلاف الجوهري بين معنيي المصطلحيـــن **tutelle** و **tutelle testamentaire** يجعلنـــا نحكم على ترجمة | **وصاية** | بـــ | **tutelle** | بأنها ترجمة غير دقيقة.

---

(1) ص 27.

الــولايــة

إن مفهوم الولاية في الاصطلاح هي القدرة على التصرف ، و قد يكـون مصدرها الشـرع كولاية الأب على أبنائه، كما قد يكون مصدرهـا تفويـض الغير كالوصاية التي هي الأمر بالتصرف بعد الموت ؛ و قد ورد هذا المصطلح في المادة (12) و نصها :

" لا يجوز **للولي** أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه و كان أصلح لها"[1].

و جاء ت ترجمتها على النحو التالي :

« **Le tuteur matrimonial** « wali » ne peut empêcher la personne placée sous sa tutelle, de contracter mariage si elle le désire et si celui –ci lui est profitable. »

و إذا رجعنا إلى القاموس القانوني المزدوج[2] فإننا نجده يقابل مصطلح

---

(1) ص 4 .

(2) انظر R. Terki et M. Cabbabé, Le Lexique Juridique, Français/ Arabe, Alger, Entreprise Nationale du Livre, 1986, P 98.

|ولي | بـــ | **tuteur légal** |، و من هنا فإن مصطلح | **ولايـــة** | يقابلـــه المصطلح | **tutelle légale** | ، و قد استغنى المترجم عن لفظة | légale | و لـــم يراع في ترجمته الدقة المطلوبة في النصوص القانونية.

الـــولـــي

جاء في المادة (11) ما يلي :

" يتولى زواج المرأة **ولـــيها** و هو أبـــوها فـــأحد أقاربها الأولين.
و القاضي **ولـــي** من لا ولي له."(1)

و تمت ترجمتها على النحو التالي :

" La conclusion du mariage pour la femme incombe à son **tuteur matrimonial** qui est soit son père, soit l'un de ses proches parents.
Le juge est le **tuteur matrimonial** de la personne qui n'en a pas. "

(1) ص 4.

كما وردت لفظة **ولي** في المادّة (12) التي سبق ذكرها في الحديث عن الولاية .

يلاحظ أن لفظة | **ولي** | قد قوبلت في المادتين (11) و (12) بـ | tuteur matrimonial| ، و بالإضافة إلى ترجمتها تم نسخها في المادّة (12) على النحو التالي : | **wali** |. ويقصد به الولي على المرأة في الزواج سواء أكان أبوها أم غيره، و الدليل على ذلك لفظة | matrimonial |.

و قد وردت لفظة **ولي** أيضا في المادة (88) و نصها :

" على **الولي** أن يتصرف في أموال القاصر تصرف الرجل الحريص و يكون مسؤولا طبقا لمقتضيات القانون العام... " (1)

و جاءت ترجمتها على النحو التالي :

" **Le tuteur** est tenu de gérer les biens de son pupille au mieux de l'intérêt de celui- ci. Il est responsable au regard du droit commun... "

و جاءت نفس اللفظة في سياق آخر، في المادّة (95) و نصها الآتي :

(1) ص 25. ، أنظر أيضا المواد من **87** إلى **91** بالنسبة للولاية و المادتين **92** و **94** بالنسبة للوصاية.

" **للوصي** نفس سلطة **الولي** في التصرّف ..." [1]

و تمت ترجمتها بما يلي :

« Le tuteur testamentaire a le même pouvoir d'administration que le **tuteur légal** ... »

يلاحظ أن المترجم قد قابل لفظة | **ولي** | في المادة (88) بلفظة | **tuteur**| و هو أيضا المقابل الذي أعطاه للفظة | **وصي** | في المادة (85). و قابل لفظة |**ولي** | في المادة (95) بالعبارة | **tuteur légal** | ، و عدم الثبات على مقابل واحد لنفس المصطلح يشيع نوعا من الاضطراب و عدم الدقة في نص الوصول.

وخلاصة القول أن المترجم قد قابل لفظة | **ولي** | بثلاث مصطلحات هي لفظة | **tuteur** | و عبارة | **tuteur légal**| و يقصد بذلك الأب، و عبارة | **tuteur matrimonial** | و يقصد بها الولي على المرأة عند الزواج، سواء كان الأب أو غيره ؛ كما قابل كل من لفظتي **ولي** و **وصي** بنفس المصطلح و هو | **tuteur** | و هذه الترجمة غير دقيقة نظرا لاختلاف مفهومي المصطلحين.

---

(1) ص 27.

المفقود و الغائب

إن مفهوم **المفقود** يختلف عن مفهوم **الغائب** و مع ذلك نجد المترجم يستعمل لفظة **الغائب** " **absent** " للتعبير عن **المفقود** في المادة (111) و نصها :

" على القاضي عندما يحكم **بالفقد** أن يحصر أموال **المفقود** و أن يعيّن في حكمه مقدّما من الأقارب أو غيرهم لتسيير أموال **المفقود** و يستلم ما استحقه من ميزات أو تبرع مع مراعاة أحكام المادّة 99 من هذا القانون. " (1)

و جاءت ترجمتها على النحو التالي :

« Le juge qui prononce le jugement d'**absence** ordonne un inventaire des biens de l'**absent** et désigne un curateur parmi les parents ou autres qui assurera la gestion de ses biens et le recouvrement des parts de succession ou des libéralités lui revenant, sous réserve des dispositions de l'article 99 de la présente loi. »

---

(1) ص 26.

كما جاء في المادة (114) ما يلي :

" يصدر **الحكم بـفقدان** أو موت المفقود بناء على طلب أحـد الورثة أو من له مصلحة أو النيابة العامة." [1]

و تمت ترجمتها كما يلي :

« **Le jugement d'absence** ou de décès du disparu est prononcé à la demande de l'un des héritiers, de toute personne y ayant intérêt ou du ministère public. »

نلاحظ أن المترجم قد أخطأ في مقابلة التركيب : " **يـحكم بالفقد** " بالتركيب : " **prononce le jugement d'absence** "، كما أخطأ في مقابلة لفظة " **الـمفقود** " بلفظة **l 'absent** في المادة (111). و نجد الخطأ نفسـه يتكرر في المادة (114) حيث قابل المترجم عبارة " **الحكـم بـالفقدان** " بعبارة " **le jugement d'absence** "، و ذلك لأن الغياب يختلف عن الفقد.

و يعرف ابن منظور **الـفقد** فيقول :

" **فـقد** الشيء و يفقده فقدًا و فقودًا ، فهو مفقود و فقيد ، و الفاقد من النساء : التي **يموت** زوجها أو ولدها أو حميها... [2]

---

(1) ص 32.

(2) ابن منظور، المرجع السابق، المجلد 3، ص 337.

و يتضح من خلال هذا الاستشهاد أن **الفـقد** هو الزوال ، و حسب ابن منظور فإن المرأة الـفاقد هي من مات زوجها أو حميها و لا أمـل في رجـوعه، أما الغائب فقد يعود. و **الفـقد** قد لا يكون إراديـا، علـى عكس **الـغياب** الذي قد يكون إراديا.

و قد تمت في القاموس القانوني المزدوج مقابلة كلمة **| absence |**(١) بما يلي : **| عدم وجود |** ، **| غـيـاب |** .

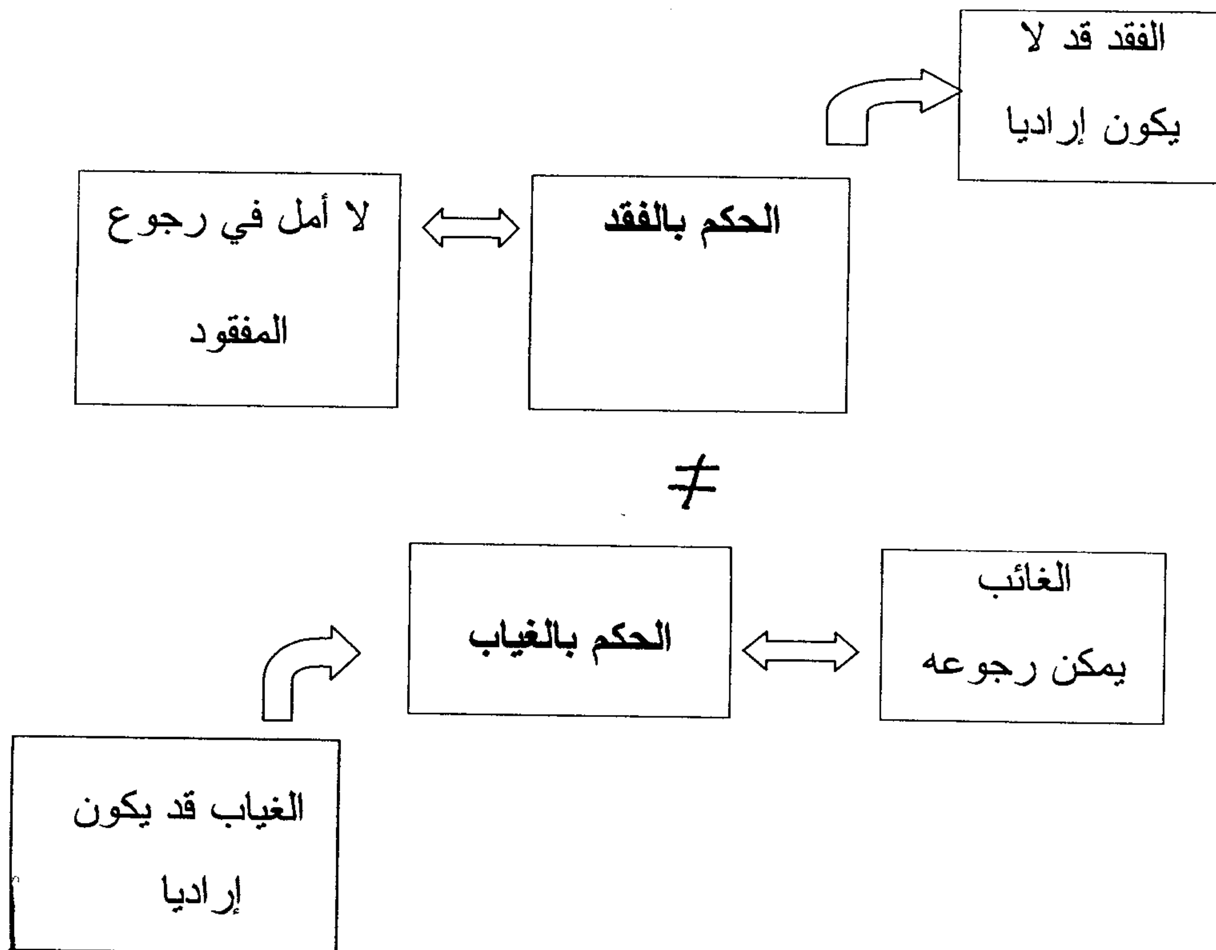
و مقابلة كلمة **| disparition |** بالكلمات : **| اختفاء|**، **| اضمحلال |**، **| زوال |**، **| تـوار |** و **| غياب |** . أما كلمة **u | disparu |**(٢) فقد قوبلت بالكلمتين **| مفـقود |** و **| ميت |**.

و يتبين من خلال هـذا التحديـد أن **| الغيـاب | | l'absence |** يختلف عن **| الفقدان | | la disparition |** ، و لهذا فإن ترجمة **|المفقود |** بـ **| l'absent |** ترجمة غير دقيقة.

و من أجل توضيح الفرق بين **| الـفـقد | | disparition |** و **| الغياب | | Absence |** ، يمكن الاستعانة بالمخطط التالي :

---

(1) و (2) انظر R. Terki et M. Cabbabé, **Lexique Juridique Français/ Arabe** , P 13 et P 95.



نستنتج من كل ما سبق أن المترجم لم يحترم الفرق بين مفـــهومي **الغياب** و **الفقد**؛ فالمفقود غير الغائب، إذ يحكم على الإنسان بـــالفقدان إذا غاب مدة طويلة و لم يعد، و لم تعرف عنه أية أخبار. إذن، فالمفقود هـــو الغائب الذي لا أمل في رجوعه.

2 - ملاحظات حول ترجمة بعض العبارات :

1- العبارة : " طرأت عليه إحدى الحالات المذكورة "

2- العبارة : " لم تكن له أم تتولى أموره "

لــقد وردت في بعض مواد المدونة أخطاء في ترجمة بعض العبارات قد تترتب عنها إجراءات خاطئة، و قد انتقينا عبارتين نتناولهما بالدراسة فـــي مـــا يلي.

1- العبارة **طرأت عليه إحدى الحالات المذكورة**

وردت المادة (101) على النحو التالي :

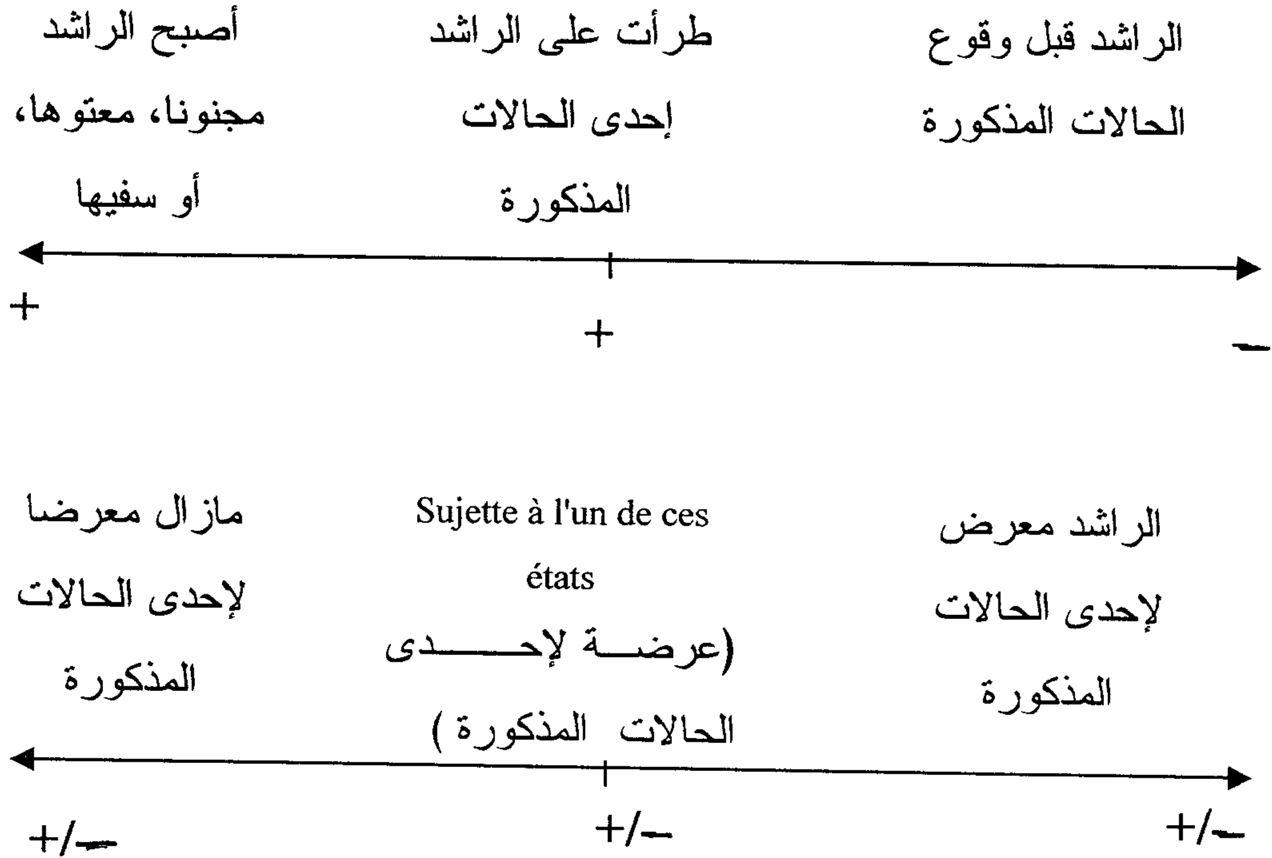
"من بلغ سن الرشد وهو مجنون أو معتوه، أو سفيه، **أو طــرأت عليـــه إحــدى الحالات المذكورة** بعد رشده يحجر عليه". [1]

وجاءت ترجمتها كالتالي :

« Est interdite toute personne majeure atteinte de démence, d'imbécillité ou de prodigalité **ou sujette à l'un de ces états.** »

(1) ص 29.

نلاحظ أن المترجم قد جانب الدقة في ترجمته لعبارة | **طرأت عليه إحدى الحالات المذكورة** | فقد قابلها بعبارة | sujette à l'un de ses états |، فنحن نعلم أن المرض إذا طرأ على الشخص ليس معناه أن هذا الشخص عرضة للمرض فكل الناس عرضة للمرض، و القول بأن شخصا هو **عرضة** | **sujette** | للمرض نطوي على احتمالين : فإما أن يقع المرض، وإما ألا يقع. ويتضح هذا جيدا من المخطط التالي :



ومن ثمة نستنتج أن العبارة | **طرأت عليه إحدى الحالات المذكورة** |

لا تقابل العبارة | est sujette à l'un de ces états | فالعبارتـــان لا تتفقـان فــي المعنى إذ نجد في نص الانطلاق أن الفعل واقع بينما في نص الوصول وقـوع الفعل غير وارد، بل ما هو إلا مجرد احتمال قد يقع وقد لا يقع.

و لـهذا فـقد كان من الأفـضل لو تمت الترجمة على النحو التالي :

| **a été atteint de l'un de ces cas** | .

2 - العبارة **لم تكن له أم تتـولى أموره**

وردت المادة (92) على النحو التالي :

" يجوز للأب أو الجد تعيين وصي للولد القاصر **إذا لم تـكن له أم تتولى أموره** . "[1]

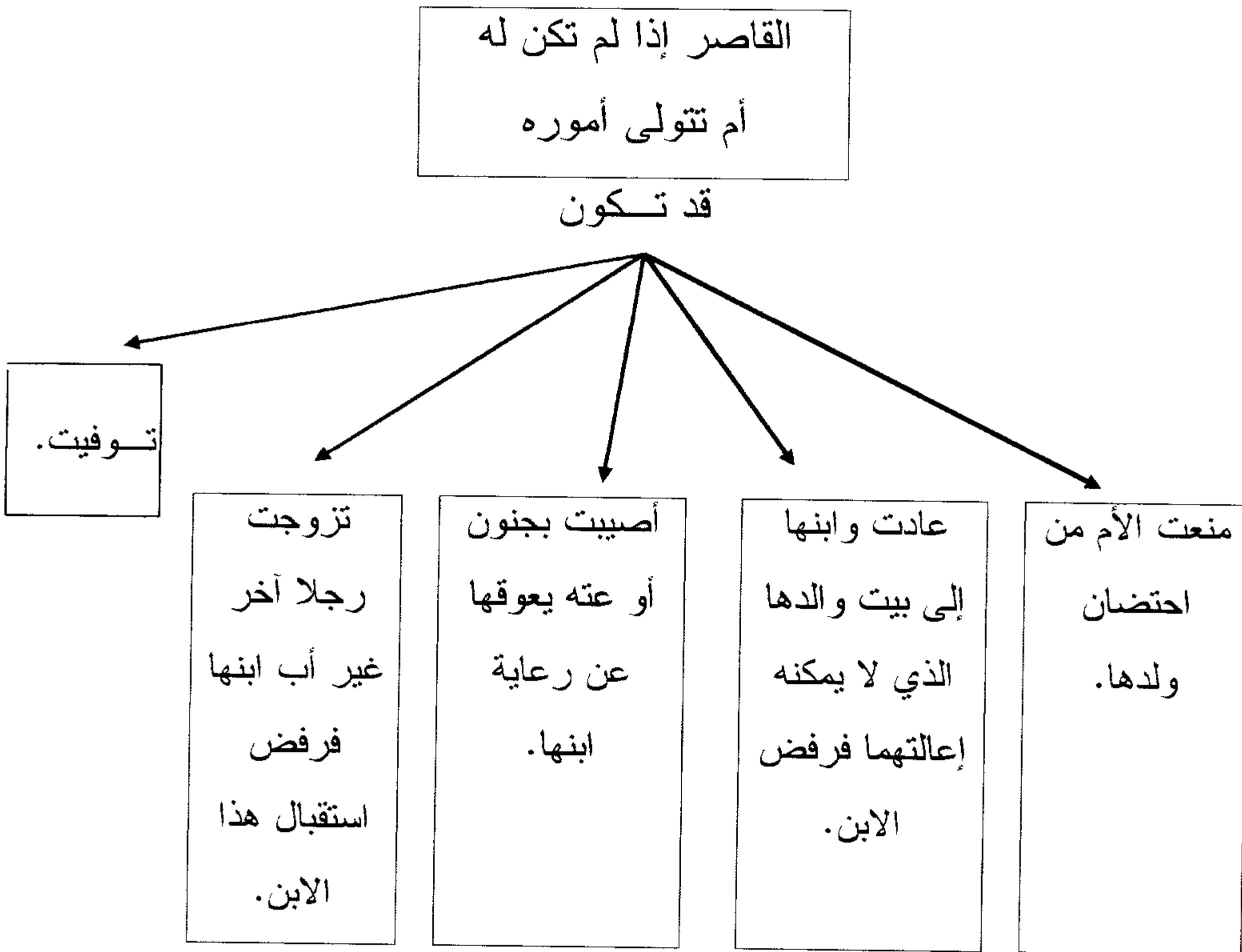
و قد تمت ترجمتها كالتالي :

« L'enfant mineur peut être placé sous l'administration d'un tuteur testamentaire par son père ou son grand père au cas ou **cet enfant est orphelin de mère.** »

---

(1) ص 26.

يلاحظ أن عـــبارة | **لم تـــكن له أم تتولى أموره** | قد ترجمت بالعبارة | **cet enfant est orphelin de mère** | وهي ترجمة خاطئة لأن العبارة العربيـــة تنطوي على عدة احتمالات و منها وفاة الأم، أو زواجها من رجل آخر غير أب القاصر منعها من احتضانه؛ بينما العبارة الفرنسية تنطوي على معنى واحد هو وفاة الأم، فقد افترض المترجم معنى اليتم و لم يف بالمعنى المطلوب في نـــص الانطلاق. و يـــمكن التمثيل للأوضاع المحتملة في النص الأصـــلي بالرســـم البياني التالي :



أما الترجمة فلا تنطوي إلا على احتمال واحد يمكـــن أن يشـــخص كالتالي :

أم القاصر التي لا تتولى أموره

⇓

مـــتوفاة

لذا لا يمكن ترجمة التركيب السابق بعبارة | **orphelin de mère** | أي | **يتيم الأم** |، لأن هذه العبارة ما هي إلا أحد الاحتمالات الخمسة التـــي أشـــرنا إليها أعلاه. و لـــهذا فقد كان على المترجم الوفاء لنص الانطـــلاق و ترجمته ترجمة أقرب ما تكون من الترجمة الحرفية؛ و ذلك مراعاة لدقة النصوص القانونية لأن أي التباس في الترجمة قد يؤثر سلبا على تطبيـــق القانون. و يمكن أن تكون هذه الترجمة الحرفية على النحو التالي :

« L'enfant mineur peut être placé sous l'administration d'un tuteur testamentaire par son père ou son grand-père, **s'il n'a pas de mère pour l'entretenir.** »

و هي كما يلاحظ ترجمة تنطوي على الاحتمالات الخمســـة التـــي ينطوي عليها النص الأصلي.

3 - ملاحظات حول ترجمة بعض العناصر النحوية:

1- فـــاء العطف

2- متى الظــرفية

3- الفعــل " يـــمنع"

تقوم العناصر النحوية بوظائف محددة في إطار التركيب، كما أنها تحمل معاني مختلفة باختلاف السياق الذي ترد فيه. و قد لاحظنا أن المترجم لم يحسن اختيار مقابل بعض العناصر النحوية التي نتناولها بالدراسة فيما يلي.

1 – فاء العطف

تأتي فاء العطف للربط بين عنصرين أو أكثر في جملة ما فتفيد الترتيب و التعقيب[1]، و قد وردت في المادة (11) و نصها :

"يتولى زواج المرأة وليها و هو أبوها **فأحد** أقاربها الأولين، و القاضي ولي من لا ولي له ".[2]

و قد جاءت ترجمة هذه المادة على النحو التالي :

« La conclusion du mariage pour la femme incombe à son tuteur matrimonial **qui est soit son père, soit l'un de ses proches parents.**
Le juge est le tuteur matrimonial de la personne qui n'en a pas. »

---

(1) المنجد، المرجع السابق، ص 568 ، عم 1.

(2) ص 4.

يلاحظ أن المترجم استعمل لفظة | **soit** | بمعنى | **إما** | بقوله :

« qui est **soit** son père, **soit** l'un de ses proches parents. »

و إذا أردنا إعطاء الترجمة العكسية لهذه العبارة، فإننا نحصل على النص التالي :

" و هو **إمـــا** أبوها و **إمـــا** أحد أقاربها الأولين."

و معنى هذا أن النص الفرنسي باستعماله لفظة | **soit** | مقابلا **لفاء العطف** قد ساوى بين الأب و الأقارب الأولين، و لم يعط الأسبقية للأب؛ بينما النص الأصلي فقد استعمل حرف العطف | **فــ** | ليفيد الترتيب مع التعقيب حسب الدرجات : (أبوها، **فــأحد** أقاربها الأولــين)، و أعطى الأسبقية للأب على الأقارب.

و قد جاء في **لسان العرب** " الفاء من حروف العطف، و لها ثلاثة مواضع : يعطف بها و تدل على **الترتيب و التعقيب** مع الاشتراك، على نحو : ضربت زيدا فعمرا، و الموضع الثاني أن يكون ما قبلها علة لما بعدها و يجري على العطف و التعقيب دون الاشتراك كقوله : ضربه فبكى إذا كان الضرب علة البكاء؛ و الموضع الثالث هو الذي يكون للابتداء و ذلك في جواب الشرط كقولك : إن تزرني فأنت محسن"[١].

---

(١) ابن منظور، المرجع السابق، المجلد 9 ص 3.

و قد استعملت في نــص المادة المــذكورة بــالمعنى الثــاني، أي العطف و التعقيب دون الاشتراك، بينما لا يظهر في نص الترجمـــة هــذا الترتيب؛ لأنه يتيح الاختيار بين الأب و الأقارب الأولين في تــولي زواج المرأة، و في ذلك تناف مع ما ينص عليه القانون، و يترتب عليه إجــراء خاطئ؛ و هو أنه يمكن أن يحل محل الأب أحد الأقارب الأولــين، بينمــا النص الأصلي يجعل الأب في المحل الأول، و الأقارب في المحل الثاني.

2- مــتى الظــرفية

جاء في لسان العرب : " متى ظرف غير متمكن، و هو سؤال عــن زمان و يجازى به." (١)

و قد وردت | **متى** | في المادة (8) و نصها :

" يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشيعة الإسلامية **متى وجد المبرر الشرعي** و توفرت شروط و نية العدل و يتم ذلــك بعــد علم كل من الزوجة السابقة و اللاحقة و لكل واحدة الحق في رفع دعــوى

---

(١) ابن منظور، المرجع السابق، المجلد 15 ص 474.

قضائية ضد الزوج في حالة الغش و المطالبة بالتطليق في حالة عدم الرضا." (1)

و قد تمت ترجمتها على النحو التالي :

« Il est permis de contracter mariage avec plus d'une épouse dans les limites de chari'â **si le motif est justifié**, les conditions et l'intention d'équité réunies et après information préalable des précédente et future épouses. L'une et l'autre peuvent intenter une action judiciaire contre le conjoint en cas de dol ou demander le divorce en cas d'absence de consentement. »

يلاحظ أن عبارة | **متى وجد المبرر الشرعي** | قد قوبلت بعبارة:

. « **Si** le motif est justifié »

و جاء في القاموس الموسوعي الكبير للغة الفرنسية :

« Si : conjon. Employée dans un contexte hypothétique ; introduit une condition. »(2)

و قد استعمل المترجم الأداة | s i | التي تفيد الشرط و مقابلها العربي هو : | **إذا** |، و ذلك لترجمة ظرف الزمان | **متى** | فابتعد بذلك عن المعنى الدقيق للعبارة العربية، لأن | **متى** | تعطي النص نوعا من الحرية في الزمن، بينما الأداة | s i | تعني أن الفعل مقتصر على تبرير المبرر، كما

(1) ص 3.

(2) انظر **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique de la langue française, Idem, P 1015.**

يلاحظ اختفاء مقابل الفعل " **وجـــد** " و قد كان من الأرجح ترجمة العبـــارة بأحد التراكيب التالية :

- « dès qu'il existe un motif légal … »
- « dès l'existence d'un motif légal… »
- « dès l'instant où existe un motif légal… »

3 - **يـــمنع**

لقد ورد هذا الفعل في المادة (12) و نصـها :

" ... غير أن للأب أن **يمنع** بنته البكر من الزواج إذا كان في المنـــع مصلحة للبنت."(١)

و جاءت الترجمة على النحو التالي :

« Toutefois, le père peut **s'opposer** au mariage de sa fille " bikr "(jeune fille) si tel est l'intérêt de la fille. »

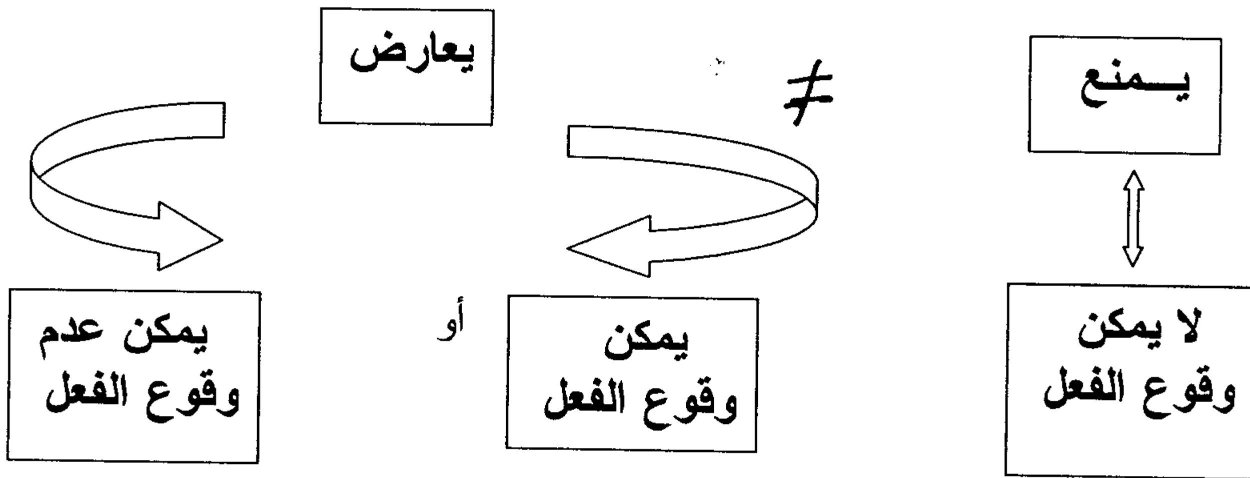
يلاحظ أن المترجم قد قابل الفعل | **يمنع** | بفعل | **s'opposer** | أي **إيـــعارض** |، و المعارضة غير المنع. فالمنع حسب تعريف **ابن منظور**

---

(١) ص 4.

هو : "أن تحول بين الرجل و بين الشيء الذي يريـــــده، و هـــو خـــلاف الإعطاء، و يقال: هو تحجير الشيء."(1)

أما المعارضة فهي تحمل وقوع الفعل و عدم وقوعه، في حيـــن أن المنع لا يمكن حتما وقوع الفعل، كما يتضح من الرسم البياني التالي :



و من هنا يتبين أن الفعل | **يـــمنع** | و يقابله في لغة الوصول الفعـــل | empêcher |، هو غير الفعل | s'opposer | الذي استعمله المترجم، و أنـــه لا بد من مراعاة الدقة المتناهية في اختيار المقابل عند ترجمة النصـــوص القانونية التي تتطلب عناية فائقة و اهتماما بالغا.

---

(1) ابن منظور، المرجع السابق، المجلد 8 ص 343.

الـــفصـــل الثـــاني :

التّـــقنيات التي استعملـــها المترجم

1. الـــحذف و الإغـــفال
2. الزيـــادة
3. الـــحذف و الزيادة معا
4. التـــقديم و التـــأخير
5. التـــرديد
6. التـــرجمة المفرطة
7. النقل الصوتي

تمهـــيد :

على الرغم من أن النصوص القانونية تنتمي إلى النصوص العلميـــة، فقد تصرف المترجم أحيانا في التركيب و الأسلوب ؛ و مـــع أن هـــذا التصرف لم يمس المضمون في أغلب الأحيان[1] إلا أننا فضّـــلنا ذكـــر الأمـــثلة التي تم التصرف فيها لنستخرج الـــــتقنيات التـــي اســـتعملها المترجم و تتمثل فيما يلي :

- الحذف و الإغفال،
- الزيادة،
- الحذف و الزيادة معاً،
- التقديم و التأخير،
- الترديد،
- الترجمة المفرطة،
- النقل الصوتي [2]،

و قد كانت هذه التقنيات مقبولة أحيانا مرفوضة أحيانا أخـرى، لعدم وجود داع إلى ذلك، و هذا ما سنبينه بالتفصيل في الصفحـــات المقبلة.

---

(1) لقد أدى التصرّف في النص أحيانا إلى المس بالجوهر، أنظر مثلا الصفحة **34** و **63** من بحثنا هذا.

(2) النقل الصوتي = **la transcription phonétique**.

1 - الحـــذف و الإغـــفال

1. **الـــحذف**[1] في الترجمة هو عدم ترجمة كلمة أو الإبقاء على أخـــرى لأنها كافية لتبليغ المعنى، أو لأن التركيب قد أدخل عليه تحوير كما هو الأمر بالنسبة لمصطلح " **الشريعة الإسلامية**"[2] حيث تم حـــذف كلمـــة "الإسلامية" و جاءت الترجمة كالتالي :" **la chari'a** ".

2. أما **الإغفال**[3] فهو عدم ترجمة عبارة أو تركيب لعجز المترجم عـــن إيجاد المقابل في لغة الوصول.

و يعرف **الجرجاني** الحذف بأنه : " باب دقيـــق المســـلك، لطيـــف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح مـــن الذكر، و الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، و تجدك أنطق ما تكون إذا لـــم تنطق، و أتم ما تكون بيانا إذا لم تبن. " [4]

و يقع الحذف على الفعل و المبتدأ و المفعول به في الفعل المتعـــدي. و قد لجأ المترجم في بعض الأحيان إلى حذف بعض الوحدات، إلا أن هـــذا الحذف لا ينطبق عليه التعريف المذكور؛ لما أحدثه من خلل فـــي المعنـــى الوارد في نص الانطلاق. و لنتبين ذلك، نورد الأمثلة التالية :

أ. **عـــدم ترجمة كلمة " نـــحلة " :**

فقد جاء في نص المادة (14) ما يلي :

---

(1) الـــحذف = l'ellipse.
(2) انظر المادة 222، ص 66.
(3) الإغفال = l'omission .
(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، 1991 ، ص 149.

" الصداق هو ما يدفع **نحـلة** للزوجة ... " [1]

و تمت ترجمتها كما يلي :

“ La dot est ce qui est versé [Ø] à la future épouse ... ”

يلاحظ أن المترجم استغنى في ترجمته عن لفظة **نحلة** . و قد وردت هذه اللفظة في القرآن و تم تفسيرها كما يلي :

" **نحلة = عطية بطيب نفس.**"[2] ،

كما جاء في **لسان العرب** ما يلي :
" **نـحل المرأة : مهـرها، و الاسم النحلـة، و تقـول أعطيتـها مهرها نحلة بالكسر، إذا لم يـرد منها عوضا**". و في التـنزيل العزيـز: "**و آتوا النساء صدقاتهن نحلة**" و قيل أراد هبة، و قال بعضهم هي نحلة من الله لهن أن جعل على الرجل الصّـداق و لم يجعل على المرأة شـيئا من العزم، فتلك نحلة من الله للنساء . و في التهذيب : و الصداق فـرض لأن أهل الجاهلية كانوا لا يعطون النساء من مهورهن شيئا، فقال تعالى : " و آتوا النساء صدقاتهن نحلة"، هبة من اللـّـه. "[3]

و يلاحظ أن لفظة **نحلة** قد جاءت في النص القانوني العربي زائـدة، بما أن الـصداق أصبح من شروط الـزواج، و سواء قدمه الزوج برضـا أو بغير رضا فهو قائم.

و لهذا فقد أصاب المترجم عندما أغفل ترجمتها.

---

(1) ص 5.
(2) غسان حمدون، **تفسير من نسمات القرآن**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر؛ دار سحنون للنشر و التوزيع، تونس، 1986، ص 59 .
(3) ابن منظور ، المرجع السابق، المجلد 11، ص 649.

ب. **عـــدم ترجمة كلمة " الشرعي"** :

حدث هذا في ترجمة العبارة التالية من المادّة (8) و نصها:

" ... متى **وجد** المبرر **الشرعي**".(1)

فقد جاءت الترجمة على النحو التالي :

«... si le motif est justifié »

يلاحظ حذف كلمة | **الشرعي** | على الرغم من أهميتها، فهي وصف للمبرر الذي يشترط فيه أن يكون شرعيا و ليس أي مبرر كان. كما عوض المترجم الفعل | **وجـــد** | بعبارة | **est justifié** | فأدى بذلك معنى تقريبيـــا غير المعنى الدقيق للنص الأصلي.

ج. **عـــدم ترجمة كلمة " الـــزوجة"** :

لقد تم حذف وحدة أساسية في المادة (9) و نصها :

" يتم عقد الزواج، برضا الزوجين، و بولي **الـــزوجة** ، و شاهدين،

(1) ص 3 من مدونتنا.

و صداق." (1)

و تمت ترجمتهـــا بما يلي :

« Le mariage est contracté par le consentement des futurs conjoints, la présence du **tuteur matrimonial [Ø]** et de deux témoins, ainsi que la constitution d'une dot. »

يلاحظ أن العبارة : | بولي **الـــزوجة** | قد تمت مقابلتـــها فـــي نـــص الوصول بالعبارة | tuteur matrimonial | دون ذكر لفظة | **الزوجة** |، فـــلا يـــمكن لقارئ نص الوصول أن يدرك إن كان المطلوب هو ولي الزوجـــة أو الزوج أو الزوجين معا؛ و الجاهل لتعاليم الشريعة الإسلامية لا يمكنـــه أن يعرف ذلك إلا إذا ذكر صراحة أن عقد الزواج يتـــم بحضـــور **ولـــي الزوجة**، و هذه العبارة تقابلها | le tuteur matrimonial de l'épouse | و هـــو ما لم يذكره المترجم رغم أهميته؛ إذ يمكن أن ينجر عن هذا الحذف تطبيق خاطئ للقانون.

أما فيما يخص **الإغفال** فقد حدث في ترجمة المادة (153) و نصها :

" العصبة بالنفس أربع جهات **يقدم بعضها على بعض عند الاجتمـــاع** حسب الترتيب الآتي :

1. جهة البنوة و تشمل الابن، و ابن الابن مهما نزلت درجته،
2. جهة الأبوة و تشما الأب و **الجد الصحيح** مهما علا مع مراعاة أحوال الجد... " (2)

و جاءت ترجمتها كما يلي :

« Les héritiers aceb par eux mêmes se répartissent en quatre classes **[Ø]** et dans l'ordre suivant :

---

(1) ص 3.
(2) ص 44.

1. les descendants : le fils et ses descendants mâles à quel que degré qu'ils soient,
2. les ascendants : le père et **[Ø]** et ses ascendants mâles à quel que degré qu'ils soient sous réserve de la situation de l'ascendant… »

يلاحظ أن المترجم قد أغفل ترجمة العبارة | **يقدم بعضـــــها علـــى بعض عند الاجتماع** |، كما أغفل ترجمة عبارة | **الجد الصحيح** | و هـــــذا الإغفال يخل بالمعنى الوارد في نص الانطلاق، و قد أعطى ترجمة غـــير دقيقة للمادة المذكورة.

2 - الـــزيادة

يلجأ المترجم في بعض الأحيان إلى **زيادة** وحدات لا مقابل لها فـــي نص الانطلاق، و هذا احتراما لخصوصية اللغة المنقول إليها؛ فإذا جـــاءت الزيادة لتقوية المعنى يمكن قبولها حتى في ترجمات النصـــوص القانونيـــة التي تمتاز بالدقة و الإيجاز في العبارة، و ما عدا ذلك فهو حشو لا فـــائدة منه. و نذكر فيما يلي بعض الوحدات التي قام المترجم بإضافتها في نـــص الترجمة الذي بين أيدينـــا.

أ. إضـــافة كلمة | futurs | :

و قد جاء في نص المادّة (9) ما يلي :

" **يتم عقد الزواج برضا الزوجين** ... "(1)

---

(1) ص 3.

و جاءت ترجمتها كالتالي :

« Le mariage est contracté par le consentement des **futurs** conjoints… »

نلاحظ أن المترجم تصرف في النص حيث ترجم عبارة

" **برضا الزوجين** "

كالتالي :

«…par le consentement des **futurs** conjoints …»

أي أنه أضاف لفظة | **futurs** |، و كان بإمكان المشرع استعمال عبـــارة "**زوجي المستقبل**"، و لكنه لم يفعل و اكتفى بعبارة : **الزوجين** و التي يمكن ترجمتها بـــ : " **les deux conjoints** " دون أن يضر ذلك في شيء.

ب. **إضـــافة كلمة | futur |:**

أضاف المترجم في المادّة (20) نفس اللفظة السابقة و لكـــن فـــي صيغة المفرد المتماشية مع السياق، و لا مقابل لها في نص الانطلاق حيث جاء نص المادة كالتالي :

" يصح أن ينوب عن **الزوج** وكيله ... "[1]

و جاءت الترجمة على النحو التالي :

« Le **futur** conjoint peut se faire valablement représenter par un mandataire … »

---

(1) ص 6.

نلاحظ أن المترجم قد قابل لفظة **الزوج** بعبارة | **le futur conjoint** | و ليست لهذه الزيادة أية فائدة تذكر.

ج. إضـــافة التركيب | **la délivrance** |:

من الإضافات التي لا جدوى منها ما حدث في ترجمة المـادّة (22) و نصها :

" يثبت الزواج بـــمستخرج من سجل الحالة المدنية ... "[1]

و قد جاءت ترجمتها على النحو التالي :

« Le mariage est prouvé par **la délivrance** d'un extrait du registre de l'état civil ... »

نلاحظ أن التركيب | **la délivrance** | لا مقابل له في النص، و هــذه الإضافة غير ضرورية. و كان بإمكان المترجم الاقتصار على الترجمـــة الحرفية للمادة بحيث تكون على النحو التالي :

« **Le mariage est prouvé par un extrait du registre de l'état civil** ... »

و هي ترجمة مؤدية، وفية كل الوفاء للنص الأصلي.

د. إضـــافة التركيب | **au mariage légal** |:

وردت المادة (23) و نصها الآتي :

" يجب أن يكون كل من الزوجين خلوا من الموانع الشرعية المؤبـدة و المؤقتة." [2]

---

(1) ص 6.
(2) ص 7.

و جاءت الترجمة على النحو التالي :

« Les deux conjoints doivent être exempts des empêchements absolus ou temporaires **au mariage légal.** »

نلاحظ أن المترجم قام بإضافة التركيب | **au mariage légal** | الذي لا مقابل له في نص الانطلاق، و كان ممكنا الاستغناء عن هذه الإضافة بما أن المادة المذكورة وردت في فصل موانع الزواج.

هـ. إضافة التركيب :

| et viable au moment de l'ouverture de la succession :|

وردت في نص الترجمة إضافات تحمل معنى لم يرد في النص الأصلي، نذكر من بينها ما ورد في المادة (134) و نصها :

" لا يرث الحمل إلا إذا **ولد حيا**، و يعتبر حيا إذا استهل صارخا أو بدت منه علامة ظاهرة بالحياة. "(1)

و قد وردت الترجمة على النحو التالي :

« L'enfant simplement conçu n'a vocation héréditaire que s'il naît vivant **et viable au moment de l'ouverture de la succession**. Est réputé né vivant tout enfant qui vagit ou donne un signe apparent de vie. »

نلاحظ أن المترجم تكلف إضافة وحدات لا مقابل لها في نص الانطلاق، و يمثلها التركيب :

| et viable au moment de l'ouverture de la succession |

فالشرط الوحيد في النص الأصلي هو أن **يولد الحمل حيا**، بينما ورد في نص الترجمة شرطان هما : | **s'il naît vivant et viable** | أي **أن يولد حيا و مستعدا للحياة** . و قد أتبع هذان الشرطان بالتركيب :

---

(1) ص 36.

| au moment de l'ouverture de la succession |

الذي لم نجد له مقابلا في نص الانطلاق؛ و قد أضافه المـــترجم فـــأعطى للنص معنى إضافيا لم يرد في النص الأصلي. و هـــو و إن لـــم يضـــر الترجمة فإنه لم يفدها.

و. إضـــافة التركيب | de cujus |:

لقد أضيفت هذه اللفظة في ترجمة المادّة (135) و نصها :

" يمنع من الميراث الأشخاص الآتية أوصافهم :

1. قاتل **المورث** عمدًا و عدوانًا سواء كان القاتل فاعلا أصليا أو شريكًا،
2. شاهد الزور الذي أدت شهادته **إلى الحكم بالإعدام و تنفيذه** ،
3. العالم بالقتل أو تدبيره إذا لم يخبر السلطات المعنية. " (1)

و قد جاءت الترجمة على النحو التالي :

« Est exclu de la vocation héréditaire celui qui :
1. se rend coupable ou complice d'homicide volontaire sur la personne du **de cujus**,
2. se rend coupable d'une accusation capitale par faux témoignage entraînant la condamnation à mort et l'exécution **du de cujus**,
3. se rend coupable de non- dénonciation aux autorités compétentes du meurtre **du de cujus** ou de sa préméditation. »

نلاحظ أن المترجم ذكر التركيب | **du de cujus** | أي **المورث** فـــي الحالات الثلاث، بينما لم يرد ذكره في نص الانطلاق إلا في الحالة الأولى، و هي زيادة تفسيرية مقبولة تزيد النص وضوحا.

---

(1) ص 36.

ز . إضـــافة التركيب | par le jugement |:

لقد قام المترجم بإضافات صائبة، بل تعتبر أساسية كما هـو الحـال عند ترجمة المادّة (108) و نصها :

" يمكن رفع الحجر إذا زالت أسبابه بناء على طلب المحجور عليه"[1]

فقد تمت ترجمتها على النحو التالي :

« L'interdiction peut être levée **par le jugement** à la disparition des causes l'ayant motivée et sur demande de l'interdit."

يتبين من هذه الترجمة أن التركيب | **par le jugement** | لم يرد فـي النص الأصلي، و قد تعمد المترجم إضافته لأنه يبيـن خطـوة قانونيـة أساسية و هي استصدار قرار بإزالة الحجر.

و مما سبق، يمكن القول إن المترجم لم يكن متمسكا بنص الانطـلاق في ترجمته[2] ، بل تصرّف فيها تصرفا صائبا أحيانـا و مخطئـا أحيانـا أخرى. و قد أشرنا إلى بعض هذه الزيادات أثناء التحليل و إلى بعضها في هذا القسم الخاص بتقنيات الترجمة التي لجأ إليها المـترجم، و نحوصـل جميع هذه الزيادات في الجدول التالي :

---

(1) ص **30**.
(2) انـظر أيضا المادة **147**، ص **40** و المادة **152**، ص **43**.

إضافة وحدات غير ضرورية

النص الانطلاق	نص الوصول	العناصر المضافة	المادة	صفحة المدونة	صفحة البحث
برضا الزوجين	par le consentement des ***futurs*** conjoints	***futurs***	9	3	101
بصداق	par ***la constitution*** d'une dot	***constitution***	9	3	
الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة	La dot est ce qui est versé à ***la future*** épouse	***future***	14	5	
مباح شرعا	**légalement** licite	***légalement***	14	5	111
يصح أن ينوب عن الزوج	Le ***futur*** conjoint peut se faire valablement représenter …	***futur***	20	6	102
يصح أن ينوب عن الزوج وكيله في إبرام عقد الزواج	**Le futur conjoint peut se faire *valablement* représenter *…pour ce faire …***	***- valablement*** ***- pour ce faire***	20	6	
يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية	Le mariage est prouvé par ***la délivrance*** d'un extrait du registre de l'état civil	***la délivrance***	22	6	103
وفقا لهذا القانون	conformément ***aux dispositions*** de la présente loi	***dispositions***	22	6	

103	**7**	**23**	***au mariage légal***	… exempts des empêchements absolus et temporaires ***au mariage légal***	… خـــلوا من الموانع الشرعية المؤبدة و المؤقتة.
	6	**22**	***cette formalité accomplie***	***Cette formalité accomplie***, il est inscrit à l'état civil	ويتم تسجيله بالحالة المدنية
	13	**48**	**ne peut être… que**	Le divorce **ne peut être** établi **que** par jugement	لا يثبت الطلاق إلا بحكم …
	25	**87**	***l'exercice … de plein droit***	A son décès, ***l'exercice*** de la tutelle revient à la mère ***de plein droit***	و بعد وفاته تحل الأم محله قانونا
106	**30**	**108**	***par le jugement***	L'interdiction peut être levée ***par le jugement***, à la disparition des causes l'ayant motivée	يمكن رفع الحجر إذا زالت أسبابه
109	**35**	**127**	***naturelle***	par la mort ***naturelle*** …	بموت المورث
104	**36**	**134**	***viable au moment de l'ouverture de la succession***	que s'il naît vivant et ***viable au moment de l'ouverture de la succession***	إلا إذا ولد حيا…
105	**36**	**135**	***du de cujus***	…..faux témoignage entraînant la condamnation à mort et l'exécution ***du de cujus,***	… الذي أدت شهادته للحكم بالإعدام وتنفيذه،

3. الزيادة و الحذف في آن واحد

رأينا فيما سبق أن المترجم قد قام بزيادة لفظات و تراكيب لم تـــرد في نص الانطلاق، و حذف لفظات في مواضع أخرى؛ و قد قـــام أحيانـــا **بالحذف و الزيادة في آن واحد** و في المادّة نفسها، و من بين هذه المـــواد نذكر المادة (127) و نصها :

" يستحق الإرث **بموت المورث حقيقـــة** أو باعتبـــاره ميتًـــا بحكـــم القاضي. " (١)

إن المعلومة التي يمكن استخلاصها من هذه المـــادة هـــي أن الإرث يستحق بموت **المورث**، و لفظة | **المورث** | هنا ذات أهمية كبيرة؛ و مـــع ذلك فقد أغفل المترجم ترجمتها ، و قام بإضافة | **naturelle** | التي لم تـــرد في النص الأصلي؛ فجاءت ترجمة المادة على النحو التالي :

« La succession s'ouvre par la mort **naturelle** et réelle ou présumée [Ø], **cette dernière** dûment établie par jugement. »

إن القارئ يجد إبهاما في هذه الترجمة، و من حقـــه أن يتســـاءل : يستحق الإرث بموت من ؟ و لو أنه يفهم ضمنيا أن الأمر يتعلـــق بمـــوت المورث، إلا أنه من الضروري ذكر التركيب | **de cujus** | بما أنـــه ورد صراحة في النص الأصلي.

---

(١) ص 35.

4. التقديم و التأخير

من بين التقنيات التي استعملها المترجم نجد **التقديم و التأخير**، الذي غالبا ما يلجأ إليه احتراما لبنية اللغة المنقول إليها؛ كما يلجأ للتقديم و التأخير للترغيب و جلب الانتباه إلى العنصر المؤخر، أو لإعطاء أهمية للعنصر الذي تم تقديمه. أو لأن أسلوب هذه اللغة المنقول إليها يستسيغه، و لنبين استعمال المترجم لهذه التقنية نورد المادّة (5) و نصها:

" **لا يسترد الخاطب شيئا مما أهداه إن كان العدول منه.**"[1]

و قد تمت ترجمتها على النحو التالي :

« Si la renonciation est du fait du prétendant, il ne peut réclamer la restitution d'aucun bien. »

نلاحظ أن المترجم قد وفق في ترجمته و لم يؤثر لجوءه إلى التقديم و التأخير على المعنى لأنه يتناسب مع الأسلوب الفرنسي.

و قد استعمل المترجم هذه التقنية في عدة مواد من المدونة، نذكر من بينها المادة (74) و نصها :

" **تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه بينة** مع مراعاة أحكام المواد 78، 79 و 80 من هذا القانون."[2]

و جاءت الترجمة على النحو التالي :

---

(1) ص 2.
(2) ص 21.

« Sous réserve des dispositions des articles 78, 79 et 80 de la présente loi, **le mari est tenu de subvenir à l'entretien de son épouse dès la consommation du mariage ou si celle-ci le requiert sur la foi d'une preuve.** »

نلاحظ أن المترجم تكلف استعمال تقنية التقديم و التأخير في هذه المادة إذ كان بإمكانه الإبقاء على نفس التسلسل الذي ورد به نص الانطلاق.[1]

5. الترديد

الترديد هو استعمال اللفظة و مرادفها، إما لتقوية المعنى و إما احتراما لبنية اللغة المنقول إليها، و إما لترسيخها في ذهن القارئ ؛ و قد جاءت في المادّة (14) العبارة التالية :

" **مباح شرعًا** "[2]

و تمت ترجمتها كما يلي :

" **légalement licite** "

---

(1) انظر أيضا المادة **221**، ص **66** حيث استعملت تقنية التقديم و التأخير في نفس السياق، و المادة **101**، ص **29**؛ و كذا المادة **133**، ص **36** من مدونتنا.

(2) ص 5.

و في هذه الترجمة ترديد (redondance) لأن لفظة | **légalement** | تعني **قانونًا** و لفظة | **licite** | تعني مباح **قانونا**.

و الترديد لا يحتمله النص القانوني بصفته نصا علميا ، إذ يمكن الاكتفاء بلفظة | **licite** | التي تؤدي المعنى المراد في نص الانطلاق.

6. الترجمة المفرطة

لجأ المترجم في بعض المواد إلى الترجمة المفرطة رغبة منه في توضيح المعنى الوارد في نص الانطلاق، إلا أن هذه التقنية لم تكن في محلها لأنها لم تزد المعنى وضوحا. و لنتبين ذلك نورد المادة (30) و نصها :

" يحرم من النساء مؤقتا :
المحصنة و المعتدة من طلاق أو وفاة و **المطلقة ثلاثا**، و التي تزيد على العدد المرخص به شرعا."[1]

و جاءت الترجمة على النحو التالي :

« Les femmes prohibées temporairement sont :
- la femme **déjà mariée,**
- la femme en période de retraite légale à la suite d'un divorce ou du décès de son mari,
- **la femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint,**
- la femme qui vient en sus du nombre légalement permis. »

---

(1) ص 8.

يلاحظ استعمال الترجمة المفرطة بالنسبة لمصطلح | **المحصنة** | الذي تمت مقابلته بعبارة | **la femme déjà mariée** |، كما استعملت هذه التقنية في ترجمة عبارة | **المطلقة ثلاثا** | التي قوبلت بالتركيب :

|la femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint. |

و يلاحظ أن هذا الإفراط في الترجمة لم يفد شيئا، و قد لجأ المترجم لهذه التقنية نظرا لانعدام المقابل في لغة الوصول و لأنه لم يستشر أهل الاختصاص كما أشرنا إليه سابقا.[1]

كما ورد استعمال هذه التقنية في المادة (58) و نصها :

" تعتد المطلقة المدخول بها غير الحامل بثلاثة قروء، و **اليائس من المحيض** بثلاثة أشهر من تاريخ التصريح بالطلاق."[2]

و تمت ترجمتها على النحو التالي :

« La femme non enceinte divorcée après la consommation du mariage est tenue d'observer une retraite légale dont la durée est de trois périodes de pureté menstruelle. La retraite légale de la divorcée **ayant désespéré de sa menstrue**[3] est de trois mois à compter de la date de déclaration du divorce. »

نلاحظ أن المترجم قد استعمل الترجمة الحرفية إذ قابل عبارة | **اليائس من المحيض** | بعبارة | **.... Ayant désespéré de sa menstrue** | و هي ترجمة خاطئة لأن المقابل لهذه العبارة في لغة الوصول موجود و هو المصطلح | **ménopausée** |. و نتساءل لماذا لجأ المترجم إلى وضع عبارة خاطئة رغم وجود الترجمة الدقيقة لهذه العبارة.

---

(1) انظر ص 63 من بحثنا.

(2) ص 17.

(3) وردت هذه اللفظة في صيغة المفرد، مع أنها لا تستعمل إلا في صيغة الجمع. انظر :
.Le Grand Dictionnaire Encyclopédique de la langue française, Idem, P 704

7. النقل الصوتي

لقد قام المترجم بالنقل الصوتي لبعض المصطلحات و العبارات التي لم يجد لها مقابلا في اللغة المنقول إليها، أو لتلك التي يوجد لها مقابل لا يحمل تماما نفس الدلالات كلفظة | **صداق** | مثلا. إلا أنه لم يلجأ في ذلك إلى قاعدة علمية إذ يتم العمل عادة بنظام أرابيكا أو الموسوعة الإسلامية في النصوص العلمية و الأدبية، إلا أن هذين النظامين يصعب تطبيقهما على النصوص القانونية و ما يماثلها من النصوص لصعوبة طبعها، و لعدم تمكن أغلبية القراء من فهمها. إلا أنه من الضروري الالتزام بنظام صوتي مبسط يفهمه الجميع بسهولة[1]، لأن عدم التزام مترجم مدونتنا بأي نظام أوقعه في أخطاء عديدة كما حدث في أمثلة كثيرة نقتصر على ذكر بعض منها فيما يلي :

الكفالة

وردت لفظة كفالة في الفصل السابع[2] من المدونة و قد قابلها

(1) باستعمال المقابلات التالية مثلا : المد = ^ فوق الحرف ، ض = ḍ ، العين = c قبل la voyelle التي تقابل فتحة العين أو ضمتها أو كسرتها ، ك = K ، ق = Q، ح = ḥ ، و= w ، و الشدة = مضاعفة الحرف. انظر الصفحات **116** إلى **121** من هذا البحث.

(2) ص 32.

المترجم بعبارة | **recueil légal** | ، ثم قـام بـنقل اللفظـة نقـلا صوتيـا و وضعها بين مزدوجين على النحو التالي :

" kafala" ⟵ **كـفالة**

و هو نقل خاطئ لأننا إذا قمنا بالنقل العكسي للفظة فإننا نحصل على ما يلي :

kafala ⟵ كَـفَـلَ

و هي صيغة الفعل الثلاثي **كَـفـل**، و هذا ما يحدث التباسا في ذهن القارئ لعدم تمثيل جميع الأصوات الموجودة في المصطلح العربي، إذ تـم حذف مد حركة الفـاء.

و لهذا فمن الأفضل أن يتم نقل هذه اللفظة على النحو التالي :

kafâla ⇄ **كـفالة**

فـرض

لقد تم نقل هذا المصطلح على النحو التالي :

- **fard** ⟵ **فـرض**

و هو نقل غير دقيق، لأن النقل العكسي يعطينا كلمة جديدة لها معنى مخالف تماما لمعنى | **فرض** | و هو | **فـــرد** |.

فـــرض ⟵ **fard**

فـــرد ⟵ **fard**

و قد يؤدي هذا النقل غير الدقيق إلى الالتبـــــاس فـــي ذهـــن القارئ، بأن يحيله إلى لفظة أخرى هـــي | **fard** | و تعني **خضابـــا** أو **حمرة** أو **ضوءا لماعا**[1].

و لهذا فالأفضل نقل اللفظة على النحو التالي :

فـــرض ⇄ ***fard̦***

عـــصبة

ورد هذا المصطلح في المادّة (139) و قد أعطى المترجم مقابله في اللغة الفرنسية على النحو التالي :

---

(1) قاموس الكنـــز، المرجع السابق ، الصفحة 353.

.[1]Les héritiers universels (aceb)

يلاحظ أن هذا الـنقل خاطئ لأنه لم يتبع أي منهج متفق عليه، و الكتابة الصوتية الصحيحة تكون على النحو التالي :

ᶜaçab ⇄ عصب

ذوو الأرحام

وردت هذه العبارة في المادة (139) أيضا و قد قوبلت بالعبارة التالية :

Les héritiers par parenté utérine ou cognat

ثم نقلت نقلا صوتيا بوضعها بين قوسين، و ذلك على النحو التالي :

(daoui el arham)

---

(١) ص 37.

و قد ذكر المترجم التركيب متصرفا و هذا خطأ، إذ كان ينبغـــي أن يذكره دون إعراب لعدم وجود الإعراب في اللغة الفرنسية.

و يكون النقل الصوتي للـــتركيب على النحو التالي :

dhawû 'l -arḥâm

العــول

ورد هذا المصطلح في المادّة (166) و تمت مقابلته بالعبارة التالية:

la réduction proportionnelle des réserves successorales(1)

و نقل المصطلح نقلا صوتيا في عنونة الفصل السادس على النحــو التالي (**aoul**) و النقل العكسي يعطينا ما يلي :

aoul ⟵ **عــول**

↓

أوْل

(1) ص 50.

و بالعودة إلى المنهج العلمي يمكننا كتابته على النحو التالي :

عـول ⇄ ᶜawl

الوقـف

ورد مصطلح **الوقـف** في المادّة (213) و ما يليها[1] و تمت مقابلته بالعبارة التالية :

les biens de mainmorte

و تبع الترجمة نقل صوتي جاء على النحو التالي :(**waqf**) ؛ و قـد أصاب المترجم في نقله، إلا أنه كان من الممكن الاستغناء عن هذا النقـل لأن لمصطلح **الوقـف** مقابلا في اللغة المنقول إليها يغنينا عن نقلـه نقـلا صوتيا.

صـداق المـثل

وردت في المادة (33) عـبارة | **صـداق المثل** | و قابلها

(1) ص 64، 65 و 66 من المدونـة.

المترجم بعبارة | dot de parité | ثم نقلها نقلا صوتيا على النحو التالي:

« **sadaq el mithl** »

و يلاحظ أن المترجم أخطأ في النقل الصوتي للعبـــارة لأن الكتابـــة العكسية لهذا النقل الصوتي تعطي ما يلي :

صـــدق المـــثل ← **sadaq el mithl**

و الكتابة الصحيحة تكون على النحو التالي :

صـــداق الـــمثل ← **sadâq 'l - mithl**

و لا بد من الإشارة إلى أن النـــقل الصوتي يكون في بعـــض الحالات ضروريا و لا بديل له، كما هو الحـــال بالنسـبة لبعـــض المسائل الخاصة بالمواريث التي لا بد من إعادة نسخها، و قد وردت على النحو التالي :

مسألة الأكدرية و الغراء :[1]	Le cas dit (alaqdaria et al ghara)
مسألة المشتركة :[2]	Le cas dit (al mouchtaraka)
مسألة الغراوين :[3]	Le cas dit (al gharawayn)
مسألة المباهلة :[4]	Le cas dit (al mubahala)

---

(1) الفصل التاسع، ص 53.
(2) المادة 176 ص 54.
(3) المادة 177 ص 54.
(4) المادة 178 ص 55.

Le cas dit (al minbariya) مسألة المنبرية : [1]

و يلاحظ أن النقل الصوتي لجميع هذه المصطلحات قد جاء خاطئـــا، فقد أغفل المترجم مثلا الشدّة و المدّ، و رمز للـــكاف أحـــيانا برمز القـــلف و هو | Q | كما هو الحال في نقل " الأكدرية " و أحيانا بـــ | K | كمـــا هو الحال في " المشتركة "؛ و هذا الاضطراب ينقص مـــن قيمـــة النـــص اللغوية و يؤدي إلى تشويش ذهن القارئ.

و النقل الصوتي الصحيح لجميع هذه المصطلحات يكون على النحـــو التالي :

مسألة الأكدرية و الغراء :	Le cas dit " al-akdariyya et al-gharrâ' "
مسألة المشتركة :	Le cas dit " al-mushtaraka "
مسألة الغراوين :	Le cas dit " al-gharrâwayn "
مسألة المباهلة :	Le cas dit " al-mubâhala "
مسألة المنبرية :	Le cas dit " al-minbariyya "

(1) المادة 179 ص 55

الخـــلاصة

تجلى من خلال الملاحظات التي توصلنا إليها فـــي هـــذه الدراســـة التطبيقية أن نص الترجمة الذي بين أيدينا يحتـــوي على أخطاء في ترجمة بعض المصطلحات الفقهية و العبارات، و هي أحيانا أخطاء جوهرية تمس بمعنى النص الأصلي؛ و قد يترتب عليها تطبيق خاطئ للمادة القانونيـــــة. كما بينت لنا دراسة التقنيات التي استعملها المترجم في ترجمته أن حـــذف بعض العناصر الضرورية في النص القانوني يؤثر أحيانا علـــى المعنـــى؛ كما أن إضافة عناصر غير ضرورية من الأمور التي تعقد النص القـانوني و لو لم تمس بالجوهر.

و ما يمكن استنتاجه من هذا العمل، هو أن الترجمة عمومـــا هـــي عملية تبليغ ينبغي أن يراعى فيها الشـــكل و المضمـــون؛ و أن ترجمـــة النصوص القانونية ينبغي أن تراعي المضمون بالدرجة الأولى، لأنها تمتاز بنفس خصائص النصوص العلمية من دقة و وضوح و سلاسة الأســـلوب. فإذا أخطأ مترجم النص العلمي في ترجمة تركيبة دواء ما فإن هذا الخطـــأ قد يؤدي إلى إزهاق أرواح بريئة؛ كما تؤدي الترجمـــة الخاطئـــة للنـــص القانوني إلى تطبيق خاطئ للقانون، ينصر فيه الظالم و يهزم المظلوم.

و قد لاحظنا أنه تعذر على المترجم أحيانا إعطـــاء مقـــابل لبعـــض المصطلحات و العبارات، و لم يكلف نفسه عناء البحث عنها في ترجمـــات القرآن الكريم؛ بل عمد إلى وضع مصطلح جديد لا يؤدي أحيانـــا المعنـــى الدقـــيق المقصود في النص الأصلي، و هذا ما يعقد مهمة دارس القـــانون أو الشريعة الإســـلامية باللـــغة الفرنسية. و يـــسهم عدم تـــوفر القواميس و المعاجم القانونية في تصعيب ترجمة النصوص القانونية التي لا يمكـــن التصدي لها بالاعتماد على الـــمعاجم غير المتخصصة، و كثيرا ما يتحدد

معنى المصطلح القانوني بالسياق و قد لا نجد هـــذا المعنـــى حتـــى فـــي القواميس المتخصصة.

و لكي تتكون فكرة واضحة لدى القارئ عن كل ما عرضناه في هذه الدراسة التطبيقية، نحوصل ملاحظاتنا في الجداول التاليـــة، مـــع اقـــتراح بعض الترجمات، و قد تم ترتيبها حسب ورودها في المدونة.

مصطلحات المدونة	الترجمة الفرنسية	المادة	الصفحة	الترجمة المقترحة
الصداق	**la dot**	**9**	**3**	**don nuptial**
وهو أبوهـــا فـــأحد أقاربها الأولين	qui est **soit** son père, **soit** l'un de ses proches parents	**11**	**4**	qui est son père **puis** l'un de ses proches parents.
للأب أن **يمنع** بنتـــه البكر من الزواج	Le père peut **s'opposer** au mariage de sa fille …	**12**	**4**	Le père peut **empêcher** le mariage de sa fille ….. .
[...] بنته **البكر**	sa fille **"bikr" (jeune fille)**	**12**	**4**	[…] **sa fille qui n'a jamais été mariée.**
المحصنة	La femme **déjà** mariée	**30**	**8**	**La femme mariée.**
المعتدة	Femme **en période de retraite légale**	**30**	**8**	Femme observant le **délai de viduité.**

الترجمة المقترحة	الصفحة	المادة	الترجمة الفرنسية	مصطلحات المدونة
La femme divorcée par la triple formule "Talaq bi Thala'th	**8**	**30**	**La femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint**	**المطلقة ثلاثـــا**
Don nuptial moyen (ou de parité).	**9**	**33**	**Dot de parité "Sadaq El Mithl"**	**صداق المثل**
Demander à être exempté, affranchi.	**9**	**34**	**la femme est astreinte à une retraite légale**	**وجوب الاستبراء**
Insubordination Désobéissance	**10**	**37**	**Qu'elle a abandonné le domicile conjugal**	**نـــشوز**
Après consommation du mariage.	**14**	**51**	**Après avoir cohabité**	**بعد البناء**
La **Ménopausée**	**17**	**58**	**La divorcée ayant désespéré de ses menstrues**	**اليائس من المحيض**
s'il n'a pas de mère pour l'entretenir.	**26**	**92**	**S'il est orphelin de mère**	**إذا لم تكـــن لـــه أم تتولى أموره**

مصطلحات المدونة	الترجمة الفرنسية	المادة	الصفحة	الترجمة المقترحة
أو طـــرأت عليـــــه إحـــدى الحــــــالات المذكورة ...	ou **sujette** à l'un de ces états …	**101**	**29**	ou a été **atteint** de l'un de ces cas…
الـــحكم بالفقـــدان	Le jugement d'absence	**114**	**32**	Le jugement de disparition
الكـــفالة	Le recueil légal	**116**	**32**	Parrainage.
دية	Rançon	**137**	**36**	Prix du sang versé.

الخاتمة

لا يسعنا بعد هذه الدراسة إلا أن نـذكر أن نص الترجمة الـوارد في المدونة يشتمل على أخطاء، منها ما مس بالجوهر، و منها ما لم يكـن له أي أثر على الجوهر. و قد قمنا في هذه الدراسة التطبيقية بحصر بعض هذه الأخطاء و تصنيفها، كما حاولنا إعـطاء الترجمة الأقرب للمصطلـح أو العبارة.

و قد تعذر على المترجم إيجاد مقابل لبعض المصطلحات، فاجتـهد في وضع المصطلح الذي غالبا ما كان بعيدا عن المعنى الدقيق للمصطلـح الوارد في نص الانطلاق. و مما زاد من صعوبة مهمـة المـترجم نـدرة القواميس الـقانونية المزدوجة، و هذا ما يشكل عـائقا أمام كل بـاحث في مجال الترجمة القانونية التي لم يتم تناولها بالدراسة حسب علمنا رغـم أهميتها في وقتنا الحالي، حيث أصبح العالم عبارة عن قرية تتعامل بلغـات شتى، و في مجالات شتى. لهذا فإنه من الضروري التفكير في دراسة جادة و معمقة لترجمة النص القانوني الذي يمتاز بالطابع المعياري.

و بما أن المصطلحات القانونية الواردة في مدونتنا مستقاة من القرآن الكريم فقد كان على المترجم الرجوع إلى ترجمات القرآن الكريم المتوفـرة في لغة الوصول و اختيار أنسب الترجمات بدلا من الاجتهاد فـي وضـع تـرجمة خـاطئة لا تحمل المعنى المراد في نـص الانطلاق. كما يبـدو أن المترجم لم يقم باستشارة أهل الاختصاص أثناء وضع ترجمته. و رغـم أن النص القانوني من سماته البساطة و الدقة و الوضوح إلا أننا لم نلمـس هذه الميزات في نص الترجمة، إذ غالبا ما كان نص الوصول مبهما. فقـد عثرنا على أخطاء جوهرية و غموض في ترجمة بعض المواد و لم يحترم المترجم أحيانا البعد الحضاري لبعض المصطلحات فقابلـها بمـا يحمـل معناها و لا يتكافأ معها.

لهذا فإننا نناشد أهل الاختصاص أن يهموا بإنجاز دراسات حول طبيعة النصوص القانونية و خصائص ترجمة هذه النصوص التي لا يتوفر منها إلا أسطر قليلة في بعض الدراسات الخاصة بالترجمة؛ و أن يفكروا في وضع قواميس منقحة تشكل مرجعا أساسيا لطلبة الحقوق و الترجمة على حد سواء. و يا حبذا لو تنشأ لجنة مراجعة متكونة من متخصصين في القانون و الترجمة و العلوم المتصلة بهما لضبط النصوص التشريعية المترجمة.

قاموس بعض المصطلحات القانونية

- أ -

أصحاب الفروض : Héritiers réservataires

هم اللذين لهم نصيب مقدر في كتاب الله.

الأكدرية : (مسألة _) Le cas dit " al-akdariyya"

هي إحدى المسائل الملقبات في **الفرائض وهي زوج وأم وجد، وأخت لأب وأم، أو لأب.**
ولقبت هذه المسألة بالأكدرية نسبة لبني أكدر، حيث ماتت امرأة من قبيلة هؤلاء وخلفت أولئك الورثة المذكورين، فنسبت إليها بعد أن اشتبه على زيد ابن ثابت مذهبه فيها.

- ب -

بناء : Consommation (du mariage)

لغة هو التشييد، ويطلق على بناء الدور ونحوها، ويطلق أيضا على **الدخول بالزوجة، إذ يقال : بنى على أهله** و بنى بأهله، والأول

أفصح. ويكنى بذلك عن الجماع بعد عقد النكاح. والأصل في البناء أن الرجل كان إذا تزوج بنى للعرس خباء جديدا، وعمره بما يحتاج إليه.

- ح -

حجب : Eviction en matière successorale

مصدر حجب أي ستر، وكل شيء منع شيئا فقد حجبه، وأكثر ما يستعمل الحجب في الميراث. وهو اصطلاحا **منع من قام به سبب الإرث بالكلية**، ويسمى حجب حرمان؛ أو من أوفر حظيه ويسمى حجب نقصان.

حجر : Interdiction

لغة هو المنع، فيقال حجر عليه حجرا أي بمعنى منعه من التصرف، فهو محجور عليه. أما اصطلاحا فهو حسب بعض الفقهاء **المنع من التصرفات المالية خاصة**، سواء كان هذا المنع لصالح المحجور عليه كالحجر على المجنون والقاصر والسفيه، أو لمصلحة الغير كالحجر على المفلس أو الراهن، والمريض مرض الموت.

حضانة : Droit de garde

لغة مصدر حضن، وحضنت الأم ابنها أي جعلته في حضنها، وربته. والحضانة شرعا **هي حفظ القاصر وتربيته بما يصلحه.** وثمة عبارات تدخل في نفس المعنى وذات صلة بالحضانة هي الكفالة، الولاية والوصاية.

- خ -

خلع : Divorce initié par l'épouse moyennant réparation

خلع لغة أي نزع، ومن ذلك قوله تعالى : "**إني أنا ربك فاخلع نعليك**"[1] . وعند الفقهاء هو **طلاق أو فسخ**، وفي بعض المذاهب هو **أخذ مال من امرأة مقابل ملك النكاح بلفظ الخلع.**

---

(1) سورة طه، الآية 12.

- د -

دفـــع : Répartition des réserves successorales

هـــو توريث ذوي الأرحام عند الاســتحقاق؛ و أولاهــم بــالميراث أقربهم إلى الهالك درجة، و إن استووا فــولد صاحب الفروض أولى من ولد صاحب الرحم.

ـ ر ـ

رد : Accroissement par restitution

من معانيه لغة الرجوع، وفي الاصطلاح **دفع ما فضــل مــن فروض ذوي الفروض إلى ذوي الفروض النســبية، بقــدر حقوقهم عند عدم استحقاق الغير.**

وعلى ذلك فإن الرد ضد العول . فبالعول تنقص ســهام ذوي الفروض، وتزداد بالرد السهام وتنقض أصل المسألة. وفي العول تفضل السهام على المخرج، وفي الرد يفضل المخرَج على السهام.

_ ط _

طلاق : Divorce

لغة الحل ورفع القيد، وهو اسم مصدره التطليق، ويستعمل استعمال المصدر، و يراد به الإطلاق فيقال : طلقت المرأة أو أطلقت أي سرحت والأصح أن الطلاق للمرأة والإطلاق لغيرها، أو هو كناية عن الطلاق. والطلاق في الاصطلاح **رفـــع قيد النكاح في الحـــال أو في المآل ؛ بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه.**

-ظ-

ظـــهار: D ivorce par l'expression : « je te considère comme le dos de ma mère »

يكني عن عبارة يتلفظ بها الرجل نحو : "أنت علي كظهر أمي" **وهو ضرب من الطلاق.** واصطلاحا تشبيه الرجل زوجته بمحـــرم عليـــه على التأبيد، كحرمة أمه أو أخته ويحرم به الوطء ودواعيـــه حتـــى يكفر المظاهر.

- ع -

Délai de viduité prévu par la loi islamique

عـدة :

لغة مأخوذة من العد والإحصاء وعدة المرأة المطلقة أو الأرملة هـي **ما تعده من أيام إقرائها أو أيام حملها**، وهي أربعة أشهر وعشـر ليال.

Héritiers universels

عصبـة :

لغة هي اسم لأبناء الرجل ، وأقاربه لأبيه ويقول الأزهري : عصبـة الرجل أول أوليائه الذكور الذين يرثونه، وسـموا عصبـة لأنـهم عصبوا بنسبه، فالأب طرف والابن طرف والأخ جانب والعم جانب، ولما أحاطوا به سموا عصبة، وفي الاصطلاح **هم كل من لم يكن له سهم مقدر من المجمع على توريثهم**. فيرث المال إن لم يكن معـه ذي فرض، أو ما فضل بعد الفروض.

Réduction proportionnelle des réserves successorales

عـول :

مصدر عال وهو لغة يعني الارتفاع والزيادة فيقال عالت الفريضـة إذا ارتفع حسابها وزادت سهامها، وفي الاصطلاح هو **أن يزاد على**

المخرج شيء من أجزائه، كسدسه أو ثلثه، وذلك إذا ضاق المخـــوج عن فرض، وهو زيادة سهام الفروض عن أصل المســـــألة بزيـــادة كسورها.

- غ -

الغراوين (مسألة ـــ) : Le cas dit « al gharrâwayn »

وردت في المدونة كلمة | **الأغــر** | في صيغـــــة المثنـــى المؤنـــث |الـــغراوان| و المراد بها اصطلاحا **مسألتان من مسائل المـــيراث، و تحص إحداهما حالة وفاة زوج عن زوجة فأكثر وأبوين وتخص الأخرى حالة وفاة زوجة عن زوج وأبوين**، وتسمى كذلك لشهرتهما ووضوحهما، تشبيها لهما بالكوكب الأغر. وتلقبان بالعمريتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما.

- ك -

كـــــفالة : Recueil légal

هي الضم لغة، وتؤدي معنى **الضمان نحو كفل بالمال أي ضمن به.** والكافل هو العائل أو الضامن حيث قال ابن الإعرابي: كفيل وكافل

وضمين وضامن بمعنى واحد.[1]

- ن -

- نشـــوز Désobéissance- insubordination

هو النفور بين الزوجين ، و عدم الاتفاق و العصيان الذي يصل إلى الهجر.

- و -

وصــــاية : Tutelle testamentaire

لغة هي الأمر، وشرعا **الأمر بالتصرف بعد الموت**، كوصية الإنسان إلى من يغسله أو يصلي عليه. فالوصاية ولاية كغيرها إلا أنها تثبت بتفويض الغير، في حين أن الحضانة ثابتة بالشـــرع. وقـد يكـون الوصي حاضنا إذ لا تلغي إحداهما الأخرى.

(1) الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، المجلد 13، ص 235.

ولايـــــة : Tutelle légale

في الاصطلاح اللغوي هي النصرة، وشـــرعا هـــي القـــدرة علـــى التصرف، وقد يكون مصدرها الشرع كولاية الأب على أبنائه كما قد يكون مصدرها تفويض الغير كالوصاية وغيرهـــا، وهـــي متعـــددة كالولاية في المال والنكاح، وقد تكون للرجال فقط أو للجنسين علـــى السواء وفي الحضانة تقدم النساء على الرجال.

المـــــراجـــع

المراجــع الــعربية

– ابن خــلدون، عبد الرحمن بن محمد الحــضرمي. **المقدمة** ، بــيروت، دار الكتاب اللبناني، **1960**.

- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب** ، بـيروت، دار صــــادر للطباعة و النشر، **1990**.

- استانبولي، أديب، **المرشد في قانون الأحوال الشخصية**، دمشــق، دار الأنوار للطباعة، **1989**، الجزء **1**.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان و التبيين**، تحقيق و شــــرح عبد السلام محمد هارون، مصر، مكتبة الخانجي، **1975**، الجزء **2**.

- جبور، عبد النور، **معجم عبد النور الحديث**، عربي/ فرنسي، بــيروت، دار العلم للملايين، **1998**.

- الجرجاني، أبو بكر بن عبد الرحمن عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحــت إشراف محمد بلقايد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، **1991**.

- جروان السابق، **الكنز**، قاموس فرنســــي/ عربــــي، الطبعــة الثانيــة، باريس، دار السابق، **1997**.

- الخضري بك، محمد ، **تاريخ التشريع الإســــلامي**، مصــر، المكتبــة التجارية الكبرى، **1960**.

- خلوصي، صفاء، **فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة**، بغــــداد، دار المعرفة، 1956.

- الصابوني، عبد الرحمن، **شرح قانون الأحوال الشـــخصية الســوري**، الطلاق و آثاره، دمشق، المطبعة الجديدة، 1986، الجزء 2.

- غسان، حمدون، **تفسير من نسمات القرآن**، الجزائر – تونس، نشــر مشترك، المؤسسة الوطنية للكتاب و دار سحنون للنشــر و التوزيــع، 1986.

- القرام، ابتسام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري** ، قاموس باللغتين العربية و الفرنسية، البليدة، قصر الكتاب، 1998.

- محـــده، محمد، **الــتركات و المــواريث**، الجزائر، شـــركة الشـــهاب، 1990، الكتاب الثاني.

- محمد عوض محمد، **فن الترجمة**، القاهرة، مطبعة المعرفة، 1969.

- المسدي، عبد السلام، **اللسانيات من خلال النصوص**، الطبعة الثانيـــة، تونس، الدار التونسية للنشر،مارس 1986.

- وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية، الكويت، 1999، الجزء 13.

المـراجع الأجنبية

- Agencia Española de Cooperación Internacional, ***La Traducción y la Crítica Literaria,*** Madrid, Instituto de Cooperación Internacional, 1990.
- ***Code de Procédure Civile,*** Paris, Librairie Dalloz, 1959.
- CUCHE Paul, et Vincent Jean, ***Procédure Civile et Commerciale,*** Paris, Dalloz, 1957.
- DELISLE, J. ***L'Analyse du Discours comme méthode de Traduction : Théorie et Pratique,*** Québec, Université d'Ottawa, 1980.
- De SAUSSURE, Ferdinand, ***Cours de Linguistique Générale***, Paris, Payot, 1969.
- DOMAS, J. **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique de la Langue Française,** Paris, Edition de l'Olympique, 1996.
- GUEMAR, Jean Claude, ***La Traduction Juridique et son enseignement,*** Québec, Meta, XV n° 01, 1970.
- HELLAL, Yamina, ***La Théorie de la Traduction : Approche thématique et pluridisciplinaire,*** Alger, O.P.U, 1986.
- IBN ABÎ ZAYD AL- QAYRAWÂNÎ, ***La Risâla,*** Bercher Léon, Alger, Editions Populaires de l'Armée, 1968.
- LAROSE, R . ***Théories Contemporaines de la Traduction,*** Québec, Presse de l'Université de Québéc, 1989.
- ***Le Coran, Traduction et commentaire par*** Boubakeur, Hamza, Alger, ENAG, 1994, Tomes I et V.
- ***Le Coran, Traduction et Préface de*** Kasimirski de Beberstein, Alger, La Maison du Livre, 1985, 2° Trimestre.
- ***Le Saint Coran, Traduction et Commentaire de*** Hamidullah, Muhammad, avec la collaboration de Leturmy , M. Nouvelle Edition corrigée et augmentée, U.S.A, Amana Corporation, 1989.
- MOUNIN, G. ***Les Problèmes Théoriques de la Traduction,*** Paris, Gallimard, 1963.
- MOURLON, Frédéric, ***Répétitions Ecrites sur le Code Civil,*** Paris, Garnier, 1981.
- REDOUANE, J. ***La Traductologie : Sciences et Philosophie de la Traduction,*** Alger, O.P.U, 1985.
- TERKI R. et CABBABÉ M. ***Le Lexique Juridique, Français / Arabe,*** 4° édition, Alger, Entreprise Nationale du Livre, 1986.
- VINAY, J.P et DARBELNET, J. ***Stylistique comparée du Français et de l'Anglais,*** Paris, Didier, 1972.

مـــلحق :

مــدونة الـــبحث

رقم النشر : 1759 . 02 . 4
رقم ر.د.م.ك (I.S.B.N) 3 . 0502 . 0 . 9961
رقم الإيداع القانوني : 2001 / 74

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

قانون الأسرة

2001



ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

Loi n° 84-11 du 09 juin 1984 portant code de la famille

Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 151-2° et 154;

Après adoption par l'assemblée populaire nationale;

Promulgue la loi dont la tenuer suit :

DISPOSITIONS GENERALES

Article 1er : Toutes les relations entre les membres de la famille sont régies par les dispositions de cette loi.

Article 2 : La famille est la cellule de base de la société, elle se sompose de personnes unies par les liens de mariage et par les liens de parenté.

Article 3 : La famille repose, dans son mode de vie, sur l'union, la solidarité, la bonne entente, la saine éducation, la bonne moralité et l'élimination des maux sociaux.

قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون الأسرة

إن رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ولاسيما المادتان 151، 2 و 154 منه .

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني.

- يصدر القانون التالي نصه .

أحكام عامة

المادة الأولى : تخضع جميع العلاقات بين أفراد الأسرة لأحكام هذا القانون ،

المادة 2 : الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة .

المادة 3 : تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية .

LIVRE PREMIER
DU MARIAGE ET DE SA DISSOLUTION

TITRE I
DU MARIAGE

CHAPITRE I
Du mariage et des fiançailles

Article 4 : Le mariage est un contrat passé entre un homme et une femme dans les formes légales. Il a entre autres buts de fonder une famille basée sur l'affection, la mansuétude et l'entraide, de protéger moralement les deux conjoints et de préserver les liens de famille.

Article 5 : Les fiançailles constituent une promesse de mariage; chacune des deux parties peut y renoncer.

S'il résulte de cette renonciation un dommage matériel ou moral pour l'une des deux parties, la repéaration peut être prononcée.

Si la renonciation est du fait du prétendant, il ne peut réclamer la restitution d'aucun présent.

Si la renonciation est du fait de la fiancée, elle doit restituer ce qui n'a pas été consommé.

الكتاب الأول : الزواج وانحلاله

الباب الأول : الزواج

الفصل الأول : الخطبة والزواج

<u>المادة 4</u> : الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه: تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب.

<u>المادة 5</u> : الخطبة وعد بالزواج ولكل من الطرفين العدول عنها .

- إذا ترتب عن العدول ضرر مادي أو معنوي لأحد الطرفين جاز الحكم بالتعويض .

- لا يسترد الخاطب شيئا مما اهداه ان كان العدول منه .

- وإن كان العدول من المخطوبة، فعليها رد مالم يستهلك .

Article 6 : Les fiançailles peuvent être concomitantes à la fatiha ou la précéder d'une durée indéterminée.

Les fiançailles et la fatiha sont régies par les dispositions de l'article 5 ci-dessus.

Article 7 : La capacité de mariage est rêputée valide à vingt et un (21) ans révolus pour l'homme et à dix huit (18) ans révolus pour la femme.

Toutefois, le juge peut accorder une dispense d'âge pour une raison d'intérêt ou dans un cas de nécessité.

Article 8: Il est permis de contracter mariage avec plus d'une épouse dans les limites de la chari'à si le motif est justifé, les conditions et l'intention d'équité réunies et après information préalable des précédente et future épouses. L'une et l'autre peuvent intenter une action judiciaire contre le conjoint en cas de dol ou demander le divorce en cas d'absence de consentement.

DES ELEMENTS CONSTITUTIFS DU MARIAGE

Article. 9 : Le mariage est contracté par le consentement des futurs conjoints, la présence du tuteur matrimonial et de deux témoins ainsi que la constitution d'une dot.

المادة 6 : يمكن أن تقترن الخطبة مع الفاتحة أو تسبقها بمدة غير محددة .

تخضع الخطبة والفاتحة لنفس الأحكام المبينة في المادة 5 أعلاه .

المادة 7 : تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام (21) سنة، والمرأة بتمام (18)سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة .

المادة 8 : يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي وتوفرت شروط ونية العدل ويتم ذلك بعد علم كل من الزوجة السابقة واللاحقة ولكل واحدة الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش والمطالبة بالتطليق في حالة عدم الرضا .

أركان الزواج

المادة 9 : يتم عقد الزواج، برضا الزوجين، وبولي الزوجة، وشاهدين، وصداق .

Article 10 : Le consentement découle de la demande de l'une des deux parties et de l'acceptation de l'autre exprimée en tout terme signifiant le mariage légal.

Sont validés la demande et le consentement de l'handicapé exprimés sous toutes formes écrites ou gestuelles signifiant le mariage dans le langage ou l'usage.

Article 11 : La conclusion du mariage pour la femme incombe à son tuteur matrimonial qui est soit son père, soit l'un de ses proches parents.

Le juge est le tuteur matrimonial de la personne qui n'en a pas.

Article 12 : Le tuteur matrimonial <<wali>> ne peut emêpcher la personne placée sous sa tutelle, de contracter mariage si elle le désire et si celui-ci lui est profitable. En cas d'opposition, le juge peut autoriser le mariage, sous réserve des dispositions de l'article 9 de la présente loi.

Toutefois, le père peut s'opposer au mariage de sa fille <<bikr>> (jeune fille) si tel est l'intérêt de la fille.

المادة 10 : يكون الرضا بإيجاد من أحد الطرفين وقبول من الطرف الآخر بكل لفظ يفيد معنى النكاح شرعا .

ويصح الإيجاب والقبول من العاجز بكل ما يفيد معنى النكاح لغة أو عرفا كالكتابة والإشارة .

المادة 11 : يتولى زواج المرأة وليها وهو أبوها فأحد أقاربها الأولين. والقاضي ولي من لا ولي له .

المادة 12 : لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه وكان أصلح لها. وإذا وقع المنع فللقاضي أن يأذن به مع مراعاة أحكام المادة 9 من هذا القانون .

غير أن للأب أن يمنع بنته البكر من الزواج إذا كان في المنع مصلحة للبنت .

Article 13 : **Il est interdit au wali (tuteur matrimonial) qu'il soit le** père ou autre, de contraindre **au** mariage la personne placée sous **sa** tutelle de même qu'il ne peut la **marier** sans son consentement.

Article 14 : Le dot est ce qui est versé à la future épouse en numéraire ou tout autre bien qui soit légalement licite. Cette dot lui revient en toute propriété et elle en dispose librement.

Article 15: La dot doit être déterminée dans le contrat de mariage que son versement soit immédiat ou à terme.

Article 16 : La consommation du mariage ou le décès du conjoint ouvrent droit à l'épouse à l'intégralité de sa dot.

Elle a droit à la moitié de la dot en cas de divorce avant la consommation

Article 17 : Si avant la consommation du mariage, la dot donne lieu à un litige entre les conjoints ou leurs héritiers et qu'aucun ne fournit une preuve, il est statué, sous serment, en faveur de l'épouse ou de ses héritiers. Si ce litige intervient après consommation il est statué sous serment, en faveur de l'époux ou de ses héritiers.

المادة 13 : لايجوز للولي أبا كان أو غيره أن يجبر من في ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجها بدون موافقتها .

المادة 14 : الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء .

المادة 15 : يجب تحديد الصداق في العقد سواء كان معجلا أو مؤجلا .

المادة 16 : تستحق الزوجة الصداق كاملا بالدخول، أو بوفاة الزوج،وتستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول.

المادة 17 : في حالة النزاع في الصداق بين الزوجين أو ورثتهما وليس لأحدهما بينة وكان قبل الدخول، فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين وإذا كان بعد البناء فالقول للزوج أو ورثته مع اليمين .

عقد الزواج وإثباته

المادة 18 : يتم عقد الزواج أمام الموثق أو أمام موظف مؤهل قانونا مع مراعاة ما ورد في المادة 9 من هذا القانون .

المادة 19 : للزوجين أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يريانها ما لم تتناف مع هذا القانون .

المادة 20 : يصح أن ينوب عن الزوج وكيله في إبرام عقد الزواج بوكالة خاصة .

المادة 21 : تطبق أحكام قانون الحالة المدنية في إجراءات تسجيل عقد الزواج .

المادة 22 : يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية، وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم إذا توافرت أركانه وفقا لهذا القانون ويتم تسجيله بالحالة المدنية .

DE L'ACTE ET DE LA PREUVE DE MARIAGE

Article 18 : L'acte de mariage est conclu devant un notaire ou un fonctionnaire légalement habilité, sous réserve des dispositions de l'article 9 de la présente loi.

Article 19: Les deux conjoints peuvent stipuler dans le contrat du mariage toute clause qu'ils jugent utiles à moins qu'elle ne soit contraire aux dispositions de la présente loi.

Article 20 : Le futur conjoint peut se faire valablement représenter par un mandataire investi d'une procuration pour ce faire, dans la conclusion de l'acte de mariage.

Article 21 : Les dispositions du code de l'état civil sont applicables en matière de procédure d'enregistrement de l'acte de mariage.

Article 22 : Le mariage est prouvé par la délivrance d'un extrait du registre de l'état civil. A défaut d'inscription, il est rendu valide par jugement si, toutefois, les éléments constitutifs du mariage sont réunis conformément aux dispositions de la présente loi. Cette formalité accomplie, il est inscrit à l'état civil.

Article 27 : L'allaitement vaut prohibition par parenté pour toutes les femmes.

Article 28:Le nourrisson,à l'exclusion de ses frères et soeurs,est réputé affilié à sa nourrice et son conjoint et frère de l'ensemble de leurs enfants

La prohibition s'applique à lui ainsi qu'à ses descendants.

Article 29:La prohibition par l'allaitement n'a d'effet que si ce dernier a lieu avant le sevrage ou durant les deux premières années du nourrisson indépendamment de la quantité de lait tété

Article 30 : Les femmes prohibées temporairement sont :

- la femme déjà mariée,
- la femme en période de retraite légale à la suite d'un divorce ou du décès de son mari,
- la femme divorcée par trois fois par le même conjoint pour le même conjoint,
- la femme qui vient en sus du nombre légalement permis.

Il est également interdit d'avoir pour épouse deux soeurs simultanément, ou d'avoir pour épouses en même temps une femme et sa tante paternelle ou maternelle,que les soeurs soient germaines,consanguines,utérines ou soeurs par allaitement.

المادة 27 : يحـرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

المادة 28 : يعد الطفل الرضيع وحده دون إخوته وأخواته ولدا للمرضعة وزوجها وأخا لجميع أولادها، ويسري التحريم عليه وعلى فروعه .

المادة 29 : لايحرم الرضاع إلا ما حصل قبل الفطام أو في الحولين سواء كان اللبن قليلا أو كثيرا.

المادة 30 : يحرم من النساء مؤقتا :

المحصنة والمعتدة من طلاق أو وفاة والمطلقة ثلاثا، والتي تزيد على العدد المرخص به شرعا .

ويحرم الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمتها أو خالتها سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم أو من الرضاع .

Article 31 : La musulmane ne peut épouser un non musulman.

Le mariage des algériens et algériennes avec des étrangers des deux sexes obéit à des dispositions réglementaires.

CHAPITRE III
Mariage vicié et mariage nul

Article 32 : Le mariage est déclaré nul si l'un de ses éléments constitutifs est vicié ou s'il comporte un empêchement, une clause contraire à l'objet du contrat ou si l'apostasie du conjoint est établie.

Article 33 : Contracté sans la présence du tuteur matrimonial, les deux témoins ou la dot, le mariage est déclaré entaché de nullité avant consommation et n'ouvre pas droit à la dot. Après consommation, il est confirmé moyennant la dot de parité << sadaq el mithl >> si l'un des éléments constitutifs est vicié. Il est déclaré nul si plusieurs de ses éléments sont viciés.

Article 34 : Tout mariage contracté avec l'une des femmes prohibées est déclaré nul avant et après sa consommation. Toutefois, la filiation qui en découle est confirmée et la femme est astreinte à une retraite légale.

<u>المادة 31</u> : لايجوز زواج المسلمة بغير المسلم

يخضع زواج الجزائريين والجزائريات بالأجانب من الجنسين إلى إجراءات تنظيمية .

الفصل الثالث
النكاح الفاسد والباطل

<u>المادة 32</u> : يفسخ النكاح، اذا اختل أحد أركانه، أو اشتمل على مانع أو شرط يتنافى ومقتضيات العقد أو ثبتت ردة الزوج .

<u>المادة 33</u> : اذا تم الزواج بدون ولي أو شاهدين أو صداق، يفسخ قبل الدخول ولا صداق فيه ويثبت بعد الدخول بصداق المثل اذا اختل ركن واحد، ويبطل إذا اختل أكثر من ركن واحد .

<u>المادة 34</u> : كل زواج بإحدى المحرمات يفسخ قبل الدخول وبعده ويترتب عليه ثبوت النسب، ووجوب الاستبراء .

Article 35 : Si l'acte de mariage comporte une clause contraire à son objet, celle-ci est déclarer nulle mais l'acte reste valide.

CHAPITRE IV

Des droits et obligations des deux conjoints

Article 36 : Les obligations des deux époux sont les suivantes :

1°) sauvegarder les liens conjugaux et les devoirs de la vie commune,

2°) contribuer conjointement à la sauvegarde des intérêts de la famille, à la protection des enfants et à leur saine éducation,

3°) sauvegarder les liens de parenté et les bonnes relations avec les parents et les proches.

Article 37 : Le mari est tenu de :

1°) subvenir à l'entretien de l'épouse dans la mesure de ses possibilités sauf lorsqu'il est établi qu'elle a abandonné le domicile conjugal,

2°) d'agir en toute équité envers ses épouses s'il en a plus d'une.

المادة 35 : اذا اقترن عقد الزواج بشرط ينافيه كان ذلك الشرط باطلا والعقد صحيحا.

الفصل الرابع

حقوق وواجبات الزوجين

المادة 36 : يجب على الزوجين :

1 - المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة ،

2 - التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم ،

3 - المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والاقربين بالحسنى والمعروف.

المادة 37 : يجب على الزوج نحو زوجته :

1 - النفقة الشرعية حسب وسعه إلا اذا ثبت نشوزها ،

2 - العدل في حالة الزواج بأكثر من واحدة.

Article 54 : L'épouse peut se séparer de son conjoint moyennant réparation (khol'â) après accord sur celle-ci. En cas de désaccord, le juge ordonne le versement d'une somme dont le montant ne saurait dépasser la valeur de la dot de parité à l'époque du jugement.

Article 55 : En cas d'abandon du domicile conjugal par l'un des époux, le juge accorde le divorce et le droit aux dommages et intérêts à la partie qui subit le préjudice.

Article 56 : Si la mésentente s'aggrave entre les deux époux et si le tort n'est pas établi, deux arbitres doivent être désignés pour les reconcilier.

Les deux arbitres, l'un choisi parmi les proches de l'époux et l'autre parmi ceux de l'épouse, sont désignés par le juge, à charge pour lesdits arbitres de présenter un rapport sur leur office dans un délai de deux (02) mois.

Article 57: Les jugements de divorce ne sont pas susceptibles d'appel sauf dans leurs aspects matériels.

المادة 54 : يجوز للزوجة أن تخالع نفسها من زوجها على مال يتم الاتفاق عليه فإن لم يتفقا على شيء يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت الحكم .

المادة 55 : عند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق وبالتعويض للطرف المتضرر .

المادة 56 : اذا اشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوفيق بينهما.

يعين القاضي الحكمين ، حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة ، وعلى هذين الحكمين أن يقدما تقريرا عن مهمتهما في أجل شهرين .

المادة 57 : الأحكام بالطلاق غير قابلة للاستئناف ما عدا في جوانبها المادية .

الفصل الثاني
آثار الطلاق
العدة

المادة 58 : تعتد المطلقة المدخول بها غير الحامل بثلاثة قروء، واليائس من المحيض بثلاثة أشهر من تاريخ التصريح بالطلاق .

المادة 59 : تعتد المتوفى عنها زوجها بمضي أربعة أشهر وعشرة أيام ، وكذا زوجة المفقود من تاريخ صدور الحكم بفقده .

المادة 60 :عدة الحامل وضع حملها، وأقصى مدة الحمل عشرة (10) أشهر من تاريخ الطلاق أو الوفاة.

المادة 61 : لاتخرج الزوجة المطلقة ولا المتوفى عنها زوجها من السكن العائلي ما دامت في عدة طلاقها أو وفاة زوجها إلا في حالة الفاحشة المبينة، ولها الحق في النفقة في عدة الطلاق .

CHAPITRE II : *Des effets du divorce*
De la retraite légale "Idda"

Article 58 : La femme non enceinte divorcée après la consommation du mariage est tenue d'observer une retraite légale dont la durée est de trois périodes de pureté menstruelle. La retraite légale de la divorcée ayant désespéré de sa menstrue est de trois mois à compter de la date de déclaration du divorce.

Article 59 : L'épouse dont le mari décède est tenue d'observer une retraite légale dont la durée est de quatre mois et dix jours. Il en va de même pour l'épouse dont le mari est déclaré disparu, à compter de la date du prononcé du jugement constatant la disparition.

Article 60 : La retraite légale de la femme enceinte dure jusqu'à sa délivrance. La durée maximale de la grossesse est de 10 mois à compter du jour du divorce ou du décès du mari.

Article 61 : La femme divorcée ainsi que celle dont le mari est décédé ne doit quitter le domicile conjugal durant sa période de retraite légale qu'en cas de faute immorale dûment établie. La femme divorcée a droit, en outre, à la pension alimentaire durant sa retraite légale.

DU DROIT DE GARDE Hadana

Article 62 : Le droit de gar hadana consiste en l'entretien, la sc larisation et d'éducation de l'enfa dans la religion de son père ain qu'en la sauvegarde de sa santé physi que et morale.

Le titulaire de ce droit doit être apte à en assurer la charge.

Article 63 : En cas d'abandon de famille par le père ou en cas de disparition de celui-ci, le juge peut, avant le prononcé du jugement, autoriser la mère sur simple requête, à signer tout document administratif à caractère scolaire ou social ayant trait à la situation de l'enfant sur le territoire national.

Article 64 : Le droit de garde est dévolu d'abord à la mère de l'enfant, puis à la mère de celle-ci, puis à la tante maternelle, puis au père, puis à la mère de celui-ci, puis aux personnes parentes au degré le plus rapproché, au mieux de l'intérêt de l'enfant. En prononçant l'ordonnance de dévolution de la garde, le juge doit accorder le droit de visite à l'autre partie.

الحضانـــة

المادة 62 : الحضانة هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا .

ويشترط في الحاضن أن يكون أهلا للقيام بذلك.

المادة 63 : في حالة إهمال العائلة من طرف الأب أو فقدانه يجوز للقاضي قبل أن يصدر حكمه أن يسمح للأم بناء على طلبها بتوقيع كل شهادة إدارية ذات طابع مدرسي أو اجتماعي تتعلق بحالة الطفل داخل التراب الوطني .

المادة 64 : الأم أولى بحضانة ولدها، ثم أمها، ثم الخالة، ثم الأب ثم أم الأب، ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك، وعلى القاضي عندما يحكم بإسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة .

النزاع في متاع البيت

المادة 73 : إذا وقع النزاع بين الزوجين أو ورثتهما في متاع البيت وليس لأحدهما بينة فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين في المعتاد للنساء والقول للزوج أو ورثته مع اليمين في المعتاد للرجال .

والمشتركات بينهما يقتسمانها مع اليمين .

الفصل الثالث

النفقة

المادة 74 : تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها اليه ببينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و 79 و 80 من هذا القانون .

Des litiges relatifs aux effets du foyer conjugal

Article 73 : Si un litige intervient entre les époux ou leurs héritiers relativement aux effets mobiliers du domicile commun sans qu'aucun des conjoints ne fournit de preuve, la déclaration de l'épouse ou ses héritiers fera foi sur son serment quant aux choses à l'usage des femmes seulement, et celle de l'époux ou de ses héritiers fera foi sur son serment quant aux objets à l'usage des hommes seulement.

Les objets communs à l'usage de l'homme et de la femme sont partagés entre les époux sur le serment de chacun.

TITRE III

DE LA PENSION ALIMENTAIRE

Article 74 : Sous réserve des disposition des articles 78, 79 et 80 de la présente loi, le mari est tenu de subvenir à l'entretien de son épouse dès la consommation du mariage ou si celle-ci le requiert sur la foi d'une preuve.

Article 79 : En matière d'évaluation de l'entretien, le juge tient compte de la situation des conjoints et des conditions de vie. Cette évaluation ne peut être remise en cause avant une année après le prononcé du jugement.

Article 80 : L'entretien est dû à compter de la date d'introduction de l'instance.

Il appartient au juge de statuer sur le versement de la pension sur la foi d'une preuve pour une durée n'excèdant pas une (01) année avant l'introduction de l'instance.

LIVRE DEUXIEME
DE LA REPRESENTATION LEGALE

CHAPITRE I
Dispositions générales

Article 81: Toute personne complètement ou partiellement incapable du fait de son jeune âge, de sa démence, de son imbécilité ou de sa prodigalité est légalement représentée par un tuteur légal ou testamentaire ou d'un tuteur datif, conformément aux dispositions de la présente loi.

المادة 79 : يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين وظروف المعاش و لا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم .

المادة 80 : تستحق النفقة من تاريخ رفع الدعوى وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء، على بينة لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى .

الكتاب الثاني
النيابة الشرعية

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة 81 : من كان فاقد الأهلية أو ناقصها لصغر السن، أو جنون، أو عته، أو سفه، ينوب عنه قانونا ولي، أو وصي أو مقدم طبقا لأحكام هذا القانون .

Article 86 :Toute personne majeure non frappée d'interdiction est pleinement capable conformément aux dispositions de l'article 40 du code civil.

CHAPITRE II
De la tutelle

Article 87 : Le père est tuteur de ses enfants mineurs. A son décès, l'exerice de la tutelle revient à la mère de plein droit.

Article 88 : Le tuteur est tenu de gérer les biens de son pupille au mieux de l'intérêt de celui-ci. Il est responsable au regard du droit commun et doit solliciter l'autorisation du juge pour les actes suivants :

1°) vente, partage,hypothèque d'immeuble et transaction;

2°) vente de biens meuble d'importance particulière;

3°) engagement des capitaux du mineur par prêt, emprunt ou action en participation;

4°) location des biens immobiliers du mineur pour une période supérieure à trois années ou dépassant sa majorité d'une année.

<u>المادة 86</u> : من بلغ سن الرشد ولم يحجر عليه يعتبر كامل الأهلية وفقا لاحكام المادة 40 من القانون المدني .

الفصل الثاني
الولاية

<u>المادة 87</u> : يكون الأب وليا على أولاده القصر، وبعد وفاته تحل الأم محله قانونا .

<u>المادة 88</u> : على الولي أن يتصرف في أموال القاصر تصرف الرجل الحريص ويكون مسؤولا طبقا لمقتضيات القانون العام .

وعليه أن يستأذن القاضي في التصرفات التالية

1-بيع العقار،وقسمته،ورهنه،وإجراء المصالحة،

2 - بيع المنقولات ذات الأهمية الخاصة،

3 - استثمار أموال القاصر بالاقراض، أو الاقتراض، أو المساهمة في شركة ،

4 - إيجار عقار القاصر لمدة تزيد على ثلاث سنوات أو تمتد لأكثر من سنة بعد بلوغه سن الرشد.

Article 89 : Le juge accorde l'autorisation, en tenant compte de la nécessité et de l'intérêt du mineur sous réserve que la vente ait lieu aux enchères publiques.

Article 90: En cas de conflit entre les intérêts du tuteur et ceux de son pupille, un administrateur *ad'hoc* est désigné d'office ou à la demande d'une personne y ayant intérêt, par le juge.

Article 91 : L'administration du tuteur cesse :

1°) par son incapacité d'exercer la tutelle,
2°) par son décès,
3°) par son interdiction judiciaire ou légale,
4°) par sa déchéance.

CHAPITRE III
De la tutelle testamentaire

Article 92 : L'enfant mineur peut être placé sous l'administration d'un tuteur testamentaire par son père ou son grand-père au cas où cet enfant est orphelin de mère ou si l'incapacité de cette dernière est établie par tout moyen de droit. En cas de pluralité de tuteurs testamentaires, le juge peut en choisir le plus qualifié sous réserve des dispositions de l'article 86 de la présente loi.

المادة 89 : على القاضي أن يراعي في الإذن : حالة الضرورة والمصلحة ، وأن يتم بيع العقار بالمزاد العلني .

المادة 90 : إذا تعارضت مصالح الولي ومصالح القاصر يعين القاضي متصرفا خاصا تلقائيا أو بناء على طلب من له مصلحة .

المادة 91 : تنتهي وظيفة الولي :

1 - بعجزه ،
2 - بموته ،
3 - بالحجر عليه ،
4 - باسقاط الولاية عنه .

الفصل الثالث
الوصاية

المادة 92 : يجوز للأب أو الجد تعيين وصي للولد القاصر إذا لم تكن له أم تتولى أموره أو تثبت عدم أهليتها لذلك بالطرق القانونية وإذا تعدد الأوصياء ، فللقاضي اختيار الأصلح منهم مع مراعاة أحكام المادة (86) من هذا القانون .

Article 93: Le tuteur testamentaire doit être musulman, sensé pubère, capable, intégre et bon administrateur. S'il ne remplit pas les conditions susvisées, le juge peut procéder à sa révocation.

Article 94 : La tutelle doit être soumise au juge, pour confirmation ou infirmation immédiatement après le décès du père.

Article 95: Le tuteur testamentaire a le même pouvoir d'administration que le tuteur légal conformément aux dispositions des articles 88, 89 et 90 de la présente loi.

Article 96: Le mandat du tuteur testamentaire cesse par :

1°) le décès du pupille, la cessation de la capacité du tuteur ou son décès,

2°) la majorité du mineur à moins qu'il ne soit frappé d'interdiction par jugement,

3°) l'expiration du mandat pour lequel il a été désigné,

4°) l'acceptation de l'excuse invoquée pour son désistement;

5°) la révocation à la demande d'une personne y ayant intérêt lorsqu'il est **prouvé que** sa gestion met en péril les **intérêts du mineur.**

المادة 93 : يشترط في الوصي أن يكون مسلما، عاقلا، بالغا، قادرا، أمينا، حسن التصرف وللقاضي عزله إذا لم تتوفر فيه الشروط المذكورة.

المادة 94 : يجب عرض الوصاية على القاضي بمجرد وفاة الأب لتثبيتها أو رفضها .

المادة 95 : للوصي نفس سلطة الولي في التصرف وفقا لأحكام المواد (88 و89 و 90) من هذا القانون .

المادة 96 : تنتهي مهمة الوصي :

1 - بموت القاصر، أو زوال أهلية الوصي أو موته،

2 - ببلوغ القاصر سن الرشد، مالم يصدر حكم من القضاء بالحجر عليه ،

3- بانتهاء المهام التي أقيم الوصي من أجلها،

4 - بقبول عذره في التخلي عن مهمته ،

5 - بعزله بناء على طلب من له مصلحة إذا ثبت من تصرفات الوصي ما يهدد مصلحة القاصر .

Article 97: La tuteur testamenta dont le mandat vient à expiration restituer les biens qui étaient sous responsabilité et présenter les comp avec les pièces justificatives à successeur, au mineur à son émancipat ou à ses héritiers, dans un délai qui doit pas dépasser deux mois à compte de la date d'expiration du mandat.

Il doit également présenter un copie dudit compte de tutelle à juridiction compétente.

En cas de décès ou de disparition du tuteur testamentaire, il appartient à ses héritiers de restituer les biens du mineur par voie judiciaire à qui de droit.

Article 98: Le tuteur testamentaire est responsable du préjudice causé par sa négligence aux biens de son pupille.

CHAPITRE IV : *De la curatelle*

Article 99 : Le curateur est la personne désignée par le tribunal, à défaut de tuteur légal ou testamentaire pour l'administration d'une personne complètement ou partiellement incapable à la demande de l'un de ses parents, de toute personne y ayant intérêt ou du ministère public.

المادة 97 : على الوصي الذى انتهت مهمته
يسلم الاموال التي في عهدته ويقدم عنها حساب
بالمستندات الى من يخلفه أو الى القاصر الذى رشد
أو الى ورثته في مدة لاتتجاوز شهرين من تاريخ
انتهاء مهمته .

وأن يقدم صورة عن الحساب المذكور الى القضاء.
وفي حالة وفاة الوصي أو فقده فعلى ورثته
تسليم أموال القاصر بواسطة القضاء الى المعني
با لأمر .

المادة 98 : يكـون الوصي مسؤو لا عما يلحق
أموال القاصر من ضرر بسبب تقصيره .

الفصل الرابع

التقديم

المادة 99 : المقدم هو من تعينه المحكمة في
حالة عدم وجود ولي أوصي على من كان فاقد الأهلية
أو ناقصها بناء على طلب أحد أقاربه ، أو ممن له
مصلحة أو من النيابة العامة .

Article 100: Le curatur a les mêmes attributions que le tuteur testamentaire et obéit aux mêmes dispositions.

CHAPITRE V

De l'interdiction

Article 101 : Est interdite toute personne majeure atteinte de démence, d'imbécilité ou de prodigalité ou sujette à l'un de ces états.

Article 102 : L'interdiction est prononcée à la demande de l'un des parents, d'une personne y ayant intérêt ou du ministère public.

Article 103 : L'interdiction doit être prononcée par jugement. Le juge peut faire appel à des experts pour en établir les motifs.

*Article 104 :*Si la personne frappée d'interdiction est dépourvue de tuteur légal ou de tuteur testamentaire, le juge doit désigner,par le même jugement d'interdiction, un curateur qui assurera l'administration de l'interdit et de ses affaires sans préjudice des dispositions de l'article 100 de la présente loi.

المادة 100 : يقوم المقدم مقام الوصي ويخضع لنفس الأحكام .

الفصل الخامس

الحجر

المادة 101 : من بلغ سن الرشد وهو مجنون، أو معتوه، أو سفيه، أو طرأت عليه احدى الحالات المذكورة بعد رشده يحجر عليه .

المادة 102 : يكون الحجر بناء على طلب أحد الأقارب أو ممن له مصلحة، أو من النيابة العامة.

المادة 103 :يجب أن يكون الحجر بحكم وللقاضي أن يستعين بأهل الخبرة في اثبات أسباب الحجر .

المادة 104 : إذا لم يكن للمحجور عليه ولي، أو وصي وجب على القاضي أن يعين في نفس الحكم مقدما لرعاية المحجور عليه والقيام بشؤونه مع مراعاة أحكام المادة 100 من هذا القانون .

Article 105 : La personne ayant fait l'objet d'une demande d'interdiction doit être mise à même d'assurer la défense de ses intérêts. Le tribunal lui désigne un défenseur s'il le juge utile

Article 106: Le jugement d'interdiction est susceptible de toutes voies de recours et doit être rendu public.

Article 107 : Tous les actes de l'interdit postérieurs au jugement l'ayant interdit sont réputés nuls. Ces actes antérieurs à ce jugement le sont également si les causes de l'interdiction sont évidentes et notoires au moment de leur accomplissement.

Article 108 : L'interdiction peut être levée par le jugement à la disparition des causes l'ayant motivée et sur demande de l'interdit.

CHAPITRE VI

Du disparu et de l'absent

Article 109 : Le disparu est la personne absente dont on ignore ou elle se trouve et si elle est en vie ou décédée Il n'est déclaré tel que par jugement.

المادة 105 : يجب أن يمكن الشخص الذي يراد التحجير عليه من الدفاع عن حقوقه وللمحكمة أن تعين له مساعدا إذا رأت في ذلك مصلحة .

المادة 106 : الحكم بالحجر قابل لكل طرق الطعن ويجب نشره للإعلام .

المادة 107 : تعتبر تصرفات المحجور عليه بعد الحكم باطلة ، وقبل الحكم إذا كانت أسباب الحجر ظاهرة وفاشية وقت صدورها .

المادة 108 : يمكن رفع الحجر إذا زالت أسبابه بناء على طلب المحجور عليه .

الفصل السادس

المفقود والغائب

المادة 109 : المفقود هو الشخص الغائب الذي لا يعرف مكانه ولا يعرف حياته أو موته ولا يعتبر مفقودا إلا بحكم .

Article 110 : Est assimilé au disparu, l'absent empêché durant une année par des raisons de force majeure de rentrer à son domicile ou de reprendre la gestion de ses affaires par lui-même ou par l'intermédiaire d'un mandataire et dont l'absence cause des dommages à autrui.

Article 111 : Le juge qui prononce le jugement d'absence ordonne un inventaire des biens de l'absent et désigne un curateur parmi les parents ou autres qui assurera la gestion de ses biens et le recouvrement des parts de succession ou des libéralités lui revenant, sous réserve des dispositions de l'article 99 de la présente loi.

Article 112: L'épouse du disparu ou de l'absent peut solliciter le divorce conformément à l'alinéa 5 de l'article 53.

Article 113 : Un jugement de décès du disparu, en temps de guerre ou en circonstances exceptionnelles, peut être prononcé passé un délai de quatre ans après investigation. En temps de paix, le juge est habilité à fixer la période d'attente à l'expiration des quatre années.

المادة 110 : الغائب الذي منعته ظروف قاهرة من الرجوع الى محل إقامته أو ادارة شؤونه بنفسه أو بواسطة مدة سنة وتسبب غيابه في ضرر الغير يعتبر كالمفقود .

المادة 111 : على القاضي عندما يحكم بالفقد أن يحصر أموال المفقود وأن يعين في حكمه مقدما من الأقارب أو غيرهم لتسيير أموال المفقود ويتسلم ما استحقه من ميراث أو تبرع مع مراعاة أحكام المادة (99) من هذا القانون .

المادة 112 : لزوجة المفقود أو الغائب أن تطلب الطلاق بناء على الفقرة الخامسة من المادة 53 من هذا القانون .

المادة 113 : يجوز الحكم بموت المفقود في الحروب والحالات الاستثنائية بمضي أربع سنوات بعد التحري ، وفي الحالات التي تغلب فيها السلامة يفوض الأمر إلى القاضي في تقدير المدة المناسبة بعد مضي أربع سنوات .

المادة 114 : يصدر الحكم بفقدان أو موت المفقود بناء على طلب أحد الورثة أو من له مصلحة أو النيابة العامة .

المادة 115 : لا يورث المفقود ولا تقسم أمواله الا بعد صدور الحكم بموته ، وفي حالة رجوعه أو ظهوره حيا يسترجع ما بقي عينا من أمواله أو قيمة ما بيع منها .

الفصل السابع
الكفالة

المادة 116 : الكفالة التزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية قيام الأب بابنه وتتم بعقد شرعي .

المادة 117 : يجب أن تكون الكفالة أمام المحكمة أو أمام الموثق وأن تتم برضا من له أبوان

المادة 118 : يشترط أن يكون الكافل مسلما ، عاقلا أهلا للقيام بشؤون المكفول وقادرا على رعايته .

Article 114 : Le jugement d'absence ou de décès du disparu est prononcé à la demande de l'un des héritiers, de toute personne y ayant intérêt ou du ministère public.

Article 115 : La succession de l'absent ne s'ouvre et ses biens ne sont partagés qu'une fois prononcé le jugement déclaratif de décès. Lorsque celui-ci reparaît ou donne signe de vie, il recouvre ce qui subsiste encore de ses biens en nature ou de la valeur de ce qui en a été vendu.

CHAPITRE VII
Du recueil légal <Kafala>

Article 116 : Le recueil légal est l'engagement de prendre bénévolement en charge l'entretien, l'éducation et la protection d'un enfant mineur, au même titre que le ferait un père pour son fils. Il est établi par acte légal.

Article 117 : Le recueil légal est accordé par devant le juge ou le notaire avec le consentement de l'enfant quand celui-ci a un père et une mère.

Article 118: Le titulaire du droit de recueil légal (kâfil) doit être musulman, sensé, intègre, à même d'entretenir l'enfant recueilli (makfoul) et capable de le protéger.

المادة 119 : الولد المكفول إما أن يكون مجهول النسب أو معلوم النسب .

المادة 120 : يجب أن يحتفظ الولد المكفول بنسبه الأصلي إن كان معلوم النسب وإن كان مجهول النسب تطبق عليه المادة 64 من قانون الحالة المدنية .

المادة 121 : تخول الكفالة الكافل الولاية القانونية وجميع المنح العائلية والدراسية التي يتمتع بها الولد الأصلي .

المادة 122 : يدير الكافل أموال الولد المكفول المكتسبة من الإرث ، والوصية ، أو الهبة لصالح الولد المكفول .

المادة 123 : يجوز للكافل أن يوصي أو يتبرع للمكفول بماله في حدود الثلث ، وإن أوصى أو تبرع بأكثر من ذلك، بطل ما زاد على الثلث إلا إذا أجاز الورثة .

Article 119: L'enfant recueilli peut être de filiation connue ou inconnue.

Article 120 : L'enfant recueilli doit garder sa filiation d'origine s'il est de parents connus. Dans le cas contraire, il lui est fait application de l'article 64 du code de l'état civil.

Article 121 : Le recueil légal confère à son bénéficiaire la tutelle légale et lui ouvre droit aux mêmes prestations familiales et scolaires que pour l'enfant légitime.

Article 122: L'attribution du droit de recueil légal assure l'administration des biens de l'enfant recueilli résultant d'une succession, d'un legs ou d'une donation, au mieux de l'intérêt de celui-ci.

Article 123: L'attributaire du droit de recueil légal peut léguer ou faire don dans la limite du tiers de ses biens en faveur de l'enfant recueilli. Au delà de ce tiers, la disposition testamentaire est nulle et de nul effet sauf consentement des héritiers.

Article 124 : Si le père et la mère ou l'un d'eux demande la réintégration sous leur tutelle de l'enfant recueilli il appartient à celui-ci, s'il est en âge de discernement, d'opter pour le retour ou non chez ses parents.

Il ne peut être remis que sur autorisation du juge compte tenu de l'intérêt de l'enfant recueilli si celui-ci n'est pas en âge de discernement.

Article 125 : L'action en abandon du recueil légal doit être introduite devant la juridiction qui l'a attribué, après notification au ministère public. En cas de décès, le droit de recueil légal est transmis aux héritiers s'ils s'engagent à l'assurer. Au cas contraire, le juge attribue la garde de l'enfant à l'institution compétente en matière d'assistance.

LIVRE TROISIEME

DES SUCCESSIONS

CHAPITRE I

Dispositions générales

Article 126 : Les bases de la vocation héréditaire sont la parenté et la qualité de conjoint.

المادة 124 : إذا طلب الأبوان أو أحدهما عودة الولد المكفول الى ولايتهما يخير الولد في الالتحاق بهما إذا بلغ سن التمييز وأن لم يكن مميزا لا يسلم الا بإذن من القاضي مع مراعاة مصلحة المكفول .

المادة 125 : التخلي عن الكفالة يتم أمام الجهة التي أقرت الكفالة ، وأن يكون بعلم النيابة العامة وفي حالة الوفاة تنتقل الكفالة الى الورثة إن التزموا بذلك والا فعلى القاضي أن يسند أمر القاصر الى الجهة المختصة بالرعاية .

الكتاب الثالث

الميراث

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة 126 : أسباب الإرث : القرابة ، والزوجية .

المادة 127 : يستحق الارث بموت المورث حقيقة أو باعتباره ميتا بحكم القاضي .

المادة 128 : يشترط لاستحقاق الارث أن يكون الوارث حيا أو حملا وقت افتتاح التركة، مع ثبوت سبب الارث وعدم وجود مانع من الارث .

المادة 129 : إذا توفي اثنان أو أكثر ولم يعلم أيهم هلك أولا فلا استحقاق لاحدهم في تركة الآخر سواء كان موتهم في حادث واحد أم لا .

المادة 130 : يوجب النكاح التوارث بين الزوجين ولو لم يتم بناء .

المادة 131 : إذا ثبت بطلان النكاح فلا توارث بين الزوجين .

Article 127 : La succession s'ouvre par la mort naturelle réelle ou présumée, cette dernière dûment établie par jugement.

Article 128 : Les qualités requises pour prétendre à la succession sont :

- être vivant ou tout au moins conçu au moment de l'ouverture de la succession,

- être uni au *de cujus* par un lien qui confère la qualité de successible,

- n'être pas atteint d'une incapacité de succéder.

Article 129 : Si deux ou plusieurs personnes meurent sans qu'il soit possible de déterminer l'ordre de leur décès, aucune d'elle n'héritera de l'autre que leur mort survienne dans le même accident ou non.

Article 130 : Le mariage confère aux conjoints une vocation héréditaire réciproque alors même qu'il n'aurait pas été consommé.

Article 131 : La vocation héréditaire cesse dès lors que la nullité du mariage est dûment établie.

Article 132 : Lorsque l'un des conjoints décède avant le prononcé du jugement de divorce ou pendant la période de retraite légale suivant le divorce, le conjoint survivant a vocation héréditaire.

Article 133 : Est réputé vivant, conformément aux dispositions de l'article 113 de la présente loi, l'héritier en état d'absence qui n'est pas déclaré juridiquement décédé.

Article 134 : L'enfant simplement conçu n'a vocation héréditaire que s'il naît vivant et viable au moment de l'ouverture de la succession. Est réputé né vivant tout enfant qui vagit ou donne un signe apparent de vie.

Article 135 : Est exclu de la vocation héréditaire celui qui :

1°) se rend coupable ou complice d'homicide volontaire sur la personne *de cujus*,

2°) se rend coupable d'une accusation capitale par faux témoignage entraînant la condamnation à mort et l'exécution du *de cujus*,

3°) se rend coupable de non dénonciation aux autorités compétentes du meurtre du *de cujus* ou de sa préméditation.

المادة 132 : إذا توفى أحد الزوجين قبل صدور الحكم بالطلاق أو كانت الوفاة في عدة الطلاق، استحق الحي منهما الإرث.

المادة 133 : إذا كان الوارث مفقودا ولم يحكم بموته يعتبر حيا وفقا لأحكام المادة 113 من هذا القانون.

المادة 134 : لا يرث الحمل إلا إذا ولد حيا، ويعتبر حيا إذا استهل صارخا أو بدت منه علامة ظاهرة بالحياة.

المادة 135 : يمنع من الميراث الاشخاص الآتية أوصافهم :

1) قاتل المورث عمدا وعدوانا سواء كان القاتل فاعلا أصليا أو شريكا،

2) شاهد الزور الذي أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه،

3) العالم بالقتل أو تدبيره إذا لم يخبر السلطات المعنية.

Article 136: L'exclusion de la vocation héréditaire d'un héritier, pour l'une des causes susvisées, n'entraine pas celle des autres héritiers.

Article 137: L'héritier, auteur d'un homicide involontaire sur la personne du *de cujus*, conserve sa vocation héréditaire sans pour autant avoir droit à une part de la rançon (diah) et des dommages et intérêts.

Article 138 : Sont exclues de la vocation héréditaire, les personnes frappées d'anathème et les apostats.

CHAPITRE II

Les catégories d'héritiers

Article 139 : Les catégories sont :

1°) les héritiers réservataires (héritiers fard),

2°) les héritiers universels (aceb)

3°) les héritiers par parenté utérine ou cognats (daoui el arham).

Article 140: Les héritiers réservataires (fard) sont ceux dont la part successorale est légalement déterminée.

المادة 136 : الممنوع من الارث للأسباب المذكورة أعلاه لا يحجب غيره .

المادة 137 : يرث القاتل خطأ من المال دون الدية أو التعويض .

المادة 138 : يمنع من الارث اللعان والردة.

الفصل الثاني

أصناف الورثة

المادة 139 : ينقسم الورثة الى :

1) أصحاب فروض ،

2) عصبة ،

3) ذوي الأرحام ،

المادة 140 : ذوو الفروض هم الذين حددت أسهمهم في التركة شرعا .

Article 141: Les héritiers réservataires du sexe masculin sont : le père, l'ascendant paternel quel que soit son degré, le mari, le frère utérin et le frère germain, selon la thèse omarienne.

Article 142 : Les héritieres réservataires sont: la fille, la descendante du fils quel que soit son degré, la mère, l'épouse, l'ascendante paternelle et maternelle quel que soit leur degré, la soeur germaine, la soeur consanguine et la soeur utérine.

Article 143 : Les parts de succession légalement déterminées sont au nombre de six : la moitié, le quart, le huitième, les deux tiers, le tiers et le sixième.

Les héritiers réservataires ayant droit à la moitié

Article 144: Les héritiers réservataires ayant droit à la moitié de la succession sont au nombre de cinq :

1°) le mari à condition que son épouse défunte soit sans descendance,

2°) la fille à condition qu'elle soit l'unique descendante du *de cujus* à l'exclusion de tous autres descendants des deux sexes,

المادة 141 : يرث من الرجال الأب والجد للأب، وإن علا، والزوج، والأخ للأم، والأخ الشقيق، في المسألة العمرية .

المادة 142 : يرث من النساء البنت، وبنت الابن، وإن نزل، والأم والزوجة والجدة من الجهتين وإن علت، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم .

المادة 143 : الفروض المحددة ستة وهي : النصف، والربع، والثمن، والثلثان، والثلث، والسدس ،

أصحاب النصف

المادة 144 : أصحاب النصف خمسة وهم :

1) الزوج ويستحق النصف من تركة زوجته بشرط عدم وجود الفرع الوارث لها ،

2) البنت بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى ،

CHAPITRE III

Les héritiers universels (héritiers aceb)

Article 150 : L'héritier universel (aceb) est celui qui a droit à la totalité de la succession lorsqu'il n'y a pas d'autre héritier ou à ce qui en reste après le prélèvement des parts des héritiers réservataires (fard). Il ne reçoit rien si, au partage, la succession revient en totalité aux héritiers réservataires.

Article 151 : Les héritiers universels (aceb) se répartissent en:

1°) héritier universel aceb par lui-même,

2°) héritier universel (aceb) par un autre,

3°) héritier universel (aceb) avec un autre.

L'héritier universel par lui-même

Article 152 : Est aceb par lui-même tout parent mâle du *de cujus* quel que soit sont degré issu de parents mâles.

الفصل الثالث

العصبة

المادة 150 : العاصب هو من يستحق التركة كلها عند انفراده، أو ما بقي منها بعد أخذ أصحاب الفروض حقوقهم، وإن استغرقت الفروض التركة فلا شيء له .

المادة 151 : العصبة ثلاثة أنواع :

1) عاصب بنفسه ،

2) عاصب بغيره ،

3) عاصب مع غيره ،

العاصب بنفسه

المادة 152 : العاصب بنفسه هو كل ذكر ينتمي إلى الهالك، بواسطة ذكر .

L 'héritier aceb par un autre

Article 155 : Est aceb par un autre toute personne de sexe féminin rendue aceb par la présence d'un parent mâle. Les héritiers aceb sont:

1°) la fille avec son frère,
2°) la fille du fils du *de cujus* avec son frère, son cousin paternel au même degré ou le fils de celui-ci à un degré plus bas à condition qu'elle n'ait pas la qualité d'héritière réservataire fard,
3°) la soeur germaine avec son frère germain,
4°) la soeur consanguine avec son frère consanguin,

dans tous ces cas, il est procédé au partage de sorte que l'héritier reçoive une part double de celle de l'héritiere.

L'héritier aceb avec un autre

Article 156 : Sont aceb avec un autre la ou les soeures germaines ou consanguines du *de cujus* lorsqu'elles viennent à la succession avec une ou plusieurs filles directes ou filles du fils du *de cujus* à condition qu'elles n'aient pas de frere qui soit du meme degré ou de grand pere.

العاصب بغيره

<u>المادة 155</u> : العاصب بغيره هو كل أنثى عصبها ذكر هي :

1) البنت مع أخيها ،

2) بنت الابن مع أخيها أو ابن عمها المساوى لها في الدرجة أو ابن ابن عمها الأسفل درجة بشرط أن لاترث بالفرض ،

3) الأخت الشقيقة مع أخيها الشقيق ،

4) الأخت لأب مع أخيها لأب ،

وفي كل هذه الأحوال، يكون الإرث للذكر مثل حظ الأنثيين .

العاصب مع غيره

<u>المادة 156</u> : العاصب مع غيره : الأخت الشقيقة، أو لأب وأن تعددت عند وجود واحدة فأكثر من بنات الصلب، أو بنات الابن بشرط عدم وجود الأخ المساوي لها في الدرجة، أو الجد ،

Article 157 : La soeur consanguine ne peut être héritière aceb que s'il n'existe pas de soeur germaine.

CHAPITRE IV

Des droits successoraux du grand père

Article 158 : Si le grand-père aceb vient à la succession concurremment avec les frères et soeurs germains du *de cujus*, ses frères et soeurs consanguins ou ses frères et soeurs germains et consanguins, il aura le choix de prélever la réserve du tiers de la succession ou de concourir avec les autres héritiers au partage de la succession.

Lorsqu'il est en concurrence avec des frères ou soeurs du *de cujus* et des héritiers réservataires, il a le choix de prélever la réserve du :

1°) sixième de la totalité de la succession,

2°) tiers restant après le prélèvement des parts revenant aux héritiers réservataires,

3°) partage avec les frères et soeurs du *de cujus*.

<u>المادة 157</u> : لاتكون الأخت لأب عاصبة إلا عند عدم وجود أخت شقيقة .

الفصل الرابع

أحـــوال الجد

<u>المادة 158</u> : إذا اجتمع الجد العاصب مع الأخوة الأشقاء، أو مع الاخوة للأب ذكورا أو إناثا أو مختلطين فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسمة .

وإذا اجتمع مع الأخوة وذوي الفروض فله الأفضل من :

1) سدس جميع المال ،

2) أو ثلث ما بقي بعد ذوي الفروض ،

3) أو مقاسمة الاخوة كذكر منهم .

CHAPITRE V

De l'éviction en matière successorale (hajb)

Article 159 : L'éviction en matière successorale est la privation complète ou partielle de l'héritier du droit à la succession. Elle et de deux espèces:

1°) éviction par réduction,

2°) éviction totale de l'héritage.

L'éviction par réduction

*Article 160:*Les héritiers qui bénéficient d'une double réserve sont au nombre de cinq : le mari, la veuve, la mère, la fille du fils et la soeur consanguine.

1°) le mari reçoit la moitié de la succession à défaut de descendance et le quart s'il y a descendance,

2°) la ou les veuves reçoivent le quart à défaut de descendance du de cujus et le huitième s'il y a descendance.

الفصل الخامس

الحجب

المادة 159 : الحجب هو : منع الوارث من الميراث كلا أو بعضا هو نوعان :

1) حجب نقصان ،

2) حجب إسقاط .

حجب النقصان

المادة 160 : الورثة الذين لهم فرضان خمسة وهم :

الزوج، والزوجة، والأم، وبنت الابن، والأخت لأب .

1) الزوج يرث النصف عند عدم الفرع الوارث، والربع عند وجوده،

2) الزوجة أو الزوجات ترث الربع عند عدم الفرع الوارث، والثمن عند وجوده،

يحجب أبناء الإخوة الأشقاء أولاد الأعمال وبنيهم .

الفصل السادس
العول
والرد
والدفع

<u>المادة 166</u> : العول هو زيادة سهام أصحاب الفروض على أصل المسألة .

فإذا زادت أنصبة الفروض عليها قسمت التركة بينهم بنسبة أنصبائهم في الإرث .

الرد على ذوي الفروض

<u>المادة 167</u> : إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصبة من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم .

Les fils des frères germains ou consanguins l'emportent sur les oncles et leurs descendants.

CHAPITRE VI
De la réduction proportionnelle des réserves successorales (aoul)
L'accroissement par restitution (radd) et la répartition des réserves aux héritiers cognats (daoui el arham)
La réduction proportionnelle des réserves successorales.

Article 166 : La réduction proportionnelle des réserves successorales consiste en l'accroissement d'une ou plusieurs unités du dénominateur des fractions équivalant aux parts des héritiers réservataires.

Si le partage dégage un reliquat de succession, celui-ci est partagé entre les héritiers réservataires au prorata de leurs parts successorales.

L'accroissement par restitution aux héritiers réservataires

Article 167: Si le partage entre les héritiers réservataires dégage un reliquat de succession et à défaut d'héritier universel (aceb), celui-ci est partagé entre les héritiers réservataires au prorata de leurs parts successorales à l'exclusion des conjoints.

Ce reliquat revient au conjoint survivant à défaut d'héritier universel (aceb) ou d'héritier réservataire ou d'un cognat (dhou el arham).

La répartition des réserves aux héritiers cognats

Article 168: Les cognats de première catégorie viennent à la succession dans l'ordre suivant: les enfants des filles du *de cujus* et les enfants des filles du fils à quel que degré qu'ils soient.

L'héritier qui se situe au degré le plus proche du *de cujus* l'emporte sur les autres. A degré égal, l'enfant de l'héritier réservataire l'emporte sur les enfants cognats. A degré égal, à défaut d'enfant d'héritier réservataire et lorsqu'ils descendent tous d'un héritier réservataire, il est procédé au partage de la succession entre les cognats à parts égales.

CHAPITRE VII
De l'héritage par substitution

Article 169 : Si une personne décède en laissant des descendants d'un fils décédé avant ou en même temps qu'elle, ces derniers doivent prendre lieu et place de leur auteur dans la vocation à la succession du *de cujus* selon les conditions ci-après définies.

ويرد باقي التركة الى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبة من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية، أو أحد ذوي الأرحام .

الدفع الى ذوي الأرحام

المادة 168 : يرث ذوو الأرحام عند الاستحقاق على الترتيب الآتي :

أولاد البنات وإن نزلوا، وأولاد بنات الابن وإن نزلوا .

فأولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة، فإن استووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوي الرحم، وإن استووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض، اشتركوا في الإرث .

الفصل السابع : التنزيل

المادة 169 : من توفي وله أحفاد وقد مات مورثهم قبله أو معه وجب تنزيلهم منزلة أصلهم في التركة بالشرائط التالية .

الفصل الثامن

الحمل

المادة 173 : يوقف من التركة للحمل الأكثر من حظ ابن واحد أو بنت واحدة إذا كان الحمل يشارك الورثة أو يحجبهم حجب نقصان، فان كان يحجبهم حجب حرمان يوقف الكل ولا تقسم التركة الى أن تضع الحامل حملها .

المادة 174 : إذا ادعت المرأة الحمل وكذبها الورثة تعرض على أهل المعرفة مع مراعاة أحكام المادة 43 من هذا القانون .

الفصل التاسع

المسائل الخاصة

مسألة الأكدرية والغراء

المادة 175 : لا يفرض للأخت مع الجد في مسألة الا في الاكدرية وهي : زوج، وأم ، وأخت شقيقة أو لأب، وجد،

CHAPITRE VIII

L'enfant conçu

Article 173: Il sera prélevé sur la succession au profit de l'enfant à naître une part supérieure à celle devant revenir à un seul fils ou une seule fille, si celui-ci a vocation avec les héritiers à la succession ou l'emporte sur eux en éviction par réduction Lorsque l'enfant à naître l'emporte sur les héritières par éviction totale de l'héritage, toute la succession doit être réservée et ne sera partagée que lorsque celui-ci vient au monde .

Article 174 : En cas de contestation au sujet de la grossesse, il est fait appel aux hommes de l'art sans préjudice des dispositions de l'article 43 de la présente loi .

CHAPITRE IX

Des questions particulières

Le cas dit (al aqdariya et al ghara)

Article 175 : Il n'y a pas de part obligatoire en faveur de la soeur en présence du grand-père, sauf dans le cas (aqdariya) qui associe à la succession l'époux, la mère, la soeur germaine ou consanguine et le grand-père.

Les parts du grand-père et de la soeur sont combinées et partagées entre eux à raison de deux parts pour l'héritier et d'une part pour l'héritière, la base étant de six unités fractionnelles. Celle-ci est ensuite réduite à neuf si bien que sur un total de vingt sept unités fractionnelles, il est accordé neuf au mari, six à la mère, quatre à la soeur et huit au grand-père.

Le cas dit (al mouchtaraka)

*Article 176:*Le cas (al mouchtaraka) la part du frère est égal à celle de la soeur, associe à la succession le mari, la mère ou la grand-mère, des frères et soeurs utérins et des frères et soeurs germains.

Les frères et soeurs utérins s'associent aux frères et soeurs germains dans le partage du tiers de la succession. Le frère recevant la même part que la soeur, il est procédé au partage par tête, l'ensemble des héritiers étant issu de la même mère.

Le cas dit (al gharawayn)

Article 177 : En cas de présence de l'épouse et des père et mère du *de cujus* l'épouse reçoit le quart de la succession, la mère le tiers du reliquat soit le quart de la masse successorale, le père le reste.

فيضم الجد ما حسب له الى ما حسب لها ويقتسمان للذكر مثل حظ الانثيين، أصلها من ستة، وتعول إلى تسعة، وتصح من سبعة وعشرين، للزوج تسعة وللأم ستة، وللأخت أربعة، وللجد ثمانية .

مسألة المشتركة

المادة 176 : يأخذ الذكر من الإخوة كالانثى في المشتركة وهي، زوج وأم أو جدة وإخوة لأم، وإخوة أشقاء. فيشتركان في الثلث الاخوة للام والاخوة الاشقاء الذكور والإناث في ذلك سواء على عدد رؤوسهم لأن جميعهم من أم واحدة .

مسألة الغراوين

المادة 177 : اذا اجتمعت زوجة، وأبوان، فللزوجة الربع، وللأم ثلث ما بقي، وهو الربع وللأب ما بقي،

En cas de présence du mari et des père et mère de la défunte, le mari reçoit la moitié de la succession, la mère le tiers du reliquat, soit le sixième de la masse successorale et le père le reste.

Le cas dit (al mubahala)

Article 178 : En cas de présence du mari, de la mère et d'une soeur germaine ou consanguine, le mari reçoit la moitié de la succession, la soeur la moitié et la mère le tiers. La base étant de six unités fractionnelles, celle-ci est proportionnellement réduite à huit ce qui assure au mari trois huitième, à la soeur trois huitième et la mère deux huitième.

Le cas dit (al minbariya)

Article 179: En cas de présence de l'épouse, de deux filles et des père et mère du *de cujus*, leur part obligatoire est de vingt quatre unités fractionnelles. Cette base est réduite proportionnellement à vingt sept, ce qui assure aux deux filles deux tiers de la succession, soit le seize vingt septième, aux père et mère un tiers, soit le huit vingt septième et à l'épouse un huitième soit trois vingt septième qui équivaut au neuvième de la masse successorale.

فإذا اجتمع زوج وأبوان فللزوج النصف وللأم ثلث ما بقي وهو السدس، وما بقي للأب .

مسألة المباهلة

<u>المادة 178</u> : إذا اجتمع زوج، وأم، وأخت شقيقة أو لأب كان للزوج النصف ، وللأخت النصف وللأم الثلث أصلها من ستة وتعول إلى ثمانية للزوج ثلاثة، وللأخت ثلاثة وللأم اثنان .

مسألة المنبرية

<u>المادة 179</u> : إذا اجتمعت زوجة وبنتان وأبوان صحت فريضتهم من أربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين، للبنتين الثلثان - ستة عشر - وللأبوين الثلث- ثمانية- وللزوجة الثمن- ثلاثة - ويصير ثمنها تسعا .

CHAPITRE X

De la liquidation des successions

Article 180 : Sont prélevés de la succession :

1°) les frais des funérailles et d'inhumation dans les limites admises,

2°) le paiement des dettes dûment établies, à la charge du *de cujus*,

3°) les biens objets d'un legs valable.

A défaut d'héritiers reservataires ou universels, la succession revient aux héritiers cognats (daoui al arham). A défaut de ces derniers, la succession échoit au trésor public.

Article 181 : En cas de liquidation d'une succession, il est fait application des articles 109 et 173 de la présente loi et des dispositions du code civil relatives à la propriété indivise

En cas de présence d'un mineur parmi les héritiers, il ne peut être procédé au partage que par voie judiciaire.

الفصل العاشر

قسمة التركات

المادة 180 : يؤخذ من التركة حسب الترتيب الآتي :

1) مصاريف التجهيز، والدفن بالقدر المشروع،

2) الديون الثابتة في ذمة المتوفي ،

3) الوصيـــــة .

فإذا لم يوجد ذوو فروض أو عصبية آلت التركة إلى ذوي الأرحام، فإن لم يوجدوا، آلت إلى الخزينة العامة .

المادة 181 : يراعي في قسمة التركات أحكام المادتين (109 و 173) من هذا القانون وما ورد في القانون المدني فيما يتعلق بالملكية الشائعة.

وفي حالة وجود قاصر بين الورثة يجب أن تكون القسمة عن طريق القضاء .

Article 182 : Si l'héritier mineur n'a pas de tuteur légal ou testamentaire, toute personne y ayant intérêt ou le ministère public ont la faculté de demander au tribunal la liquidation de la succession et la désignation d'un curateur.

Il appartient au président du tribunal de décider l'apposition de scellés et le dépôt des espèces et des objets de valeur et statuer sur la demande.

Article 183 : Il doit être fait application de procédure du référé en matière de liquidation des successions notamment pour les délais et la diligence du prononcé du jugement statuant au fond, de l'examen des voies de recours.

LIVRE QUATRIEME

DISPOSITIONS TESTAMENTAIRES LEGS - DONATION - WAQF

CHAPITRE I
Du testament

Article 184 : Le testament est l'acte par lequel une personne transfert un bien à titre gratuit pour le temps où elle n'existera plus.

المادة 182 : في حالة عدم وجود ولي أو وصي يجوز لمن له مصلحة أو للنيابة العامة أن يتقدم إلى المحكمة بطلب تصفية التركة وبتعيين مقدم، ولرئيس المحكمة أن يقرر وضع الاختام، وإيداع النقود والأشياء ذات القيمة، وأن يفصل في الطلب

المادة 183 : يجب أن تتبع الإجراءات المستعجلة في قسمة التركات فيما يتعلق بالمواعيد وسرعة الفصل في موضوعها، وطرق الطعن في أحكامها.

الكتاب الرابع

التبرعات

الوصية - الهبة - الوقف

الفصل الأول

الوصيـــــة

المادة 184 : الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع.

المادة 185 :تكون الوصية في حدود ثلث التركة، وما زاد على الثلث تتوقف على اجازة الورثة .

المؤصي والموصى له

المادة 186 : يشترط في الموصي أن يكون سليم العقل ، بالغا من العمر تسع عشرة (19) سنة على الاقـــل .

المادة 187 : تصح الوصية للحمل بشرط أن يولد حيا ، وإذا ولد توائم يستحقونها بالتساوي ولو اختلف الجنس .

المادة 188 : لا يستحق الوصية من قتل الموصي عمـــدا .

المادة 189 : لا وصية لوارث الا اذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي .

Article 185: Les dispositions testamentaires ne peuvent excéder la limite du tiers du patrimoine.

L'excédent du tiers du patrimoine du disposant ne s'exécute que si les héritiers y consentent.

Du testateur et du légataire

Article 186: Le testateur doit être en pleine possession de ses facultés mentales et âgé de dix neuf (19) ans au moins.

Article 187 : Le testament fait au profit d'un enfant conçu est valable et ne produit effet que si l'enfant naît vivant et viable. En cas de naissance de jumeaux, le legs est partagé à part égale que lque soit le sexe.

Article 188 : Le légataire qui se rend coupable d'un homicide volontaire sur , la personne du testateur est privé du legs.

Article 189 : Le testament fait au profit d'un héritier ne produit effet que si les cohéritiers y consentent après le décès du testateur.

الموصى بـه

المادة 190 : للموصى أن يوصي بالأموال التي يملكها والتي تدخل في ملكه قبل موته عينا أو منفعة .

اثبات الوصية

المادة 191 : تثبت الوصية :

1) بتصريح الموصي أمام الموثق وتحرير عقد بذلك .

2) وفي حالة وجود مانع قاهر تثبت الوصية بحكم ، ويؤشر به على هامش أصل الملكية .

أحكام الوصية

المادة 192 : يجوز الرجوع في الوصية صراحة أو ضمنا ، فالرجوع الصريح يكون بوسائل إثباتها والضمني يكون بكل تصرف يستخلص منه الرجوع فيها .

Des biens susceptibles d'être légués

Article 190: Le testateur peut léguer tout bien dont il est propriétaire ou qu'il est appelé à posséder avant son décès en toute propriété ou en usufruit.

De la validation du testament

Article 191: Le testament est rendu valide par :

1°) une déclaration du testateur par devant notaire qui en établit un acte authentique,

2°) un jugement visé en marge de l'acte original de propriété en cas de force majeure.

Des effets du testament

Article 192: Le testament est expressement ou tacitement révocable.

La révocation expresse du testament résulte d'une déclaration faite dans les mêmes formes prévues pour sa validation.

La révocation du testament résulte de toute démarche permettant de déduire l'intention de le révoquer.

1) اذا كانت الهبة من أجل زواج الموهوب له،

2) اذا كانت الهبة لضمان قرض أو قضاء دين ،

3) اذا تصرف الموهوب له في الشئ الموهوب ببيع، أو تبرع أو ضاع منه أو أدخل عليه ما غير طبيعته .

<u>المادة 212</u> : الهبة بقصد المنفعة العامة لا رجـــوع فيهـــا .

الفصل الثـالـث

الـــوقـــف

<u>المادة 213</u> : الوقف حبس المـال عن التملك لاي شخص على وجه التأبيد والتصدق .

<u>المادة 214</u> : يجوز للواقف أن يحتفظ بمنفعة الشيء المحبس مدة حياته ، على أن يكون مآل الوقف بعد ذلك الى الجهة المعنية .

1°) si elle a été faite en vue du mariage du donataire;

2°) si elle a été faite au donataire pour lui permettre de garantir une ouverture de crédit ou de payer une dette;

3°) ,si le donataire a disposé du bien donné par voie de vente,de libéralité, ou si le bien a péri entre ses mains, ou s'il lui a fait subir des transformatiôns qui ont modifié sa nature.

Article 212 : La donation faite dans un but d'utilité publique est irré vocable.

CHAPITRE III

Des biens de mainmorte (waqf)

Article 213 : La constitution d'un bien de mainmorte (waqf) est le gel de propriété, d'un bien au profit de toute personne à perpetuité et sa donation.

Article 214 : Le constituant d'un bien de mainmorte (waqf) peut s'en réserver l'usufruit à titre viager avant sa dévolution definitive à l'oeuvre bénéficiaire.

Article 215 : Le constituant d'un bien de mainmorte (waqf) et le dévolutaire obéissent aux mêmes règles que celles applicables au donateur et au donataire conformément aux articles 204 et 205 de la présente loi.

Article 216 : Pour constituer valablement un bien de mainmorte (waqf) le bien doit être propriété du constituant déterminé et incontesté combien même serait-il indivis.

Article 217 : La validation de la constitution d'un bien de mainmorte (waqf) s'effectue dans les mêmes formes que celles requises à l'article 191 de la présente loi pour le testament.

Article 218 : Les stipulations faites par le constituant d'un bien de mainmorte sont exécutoires à l'exclusion de celles de caractère incompatible avec la vocation légale du waqf.

Ces dernières sont réputées de nul effet et le (waqf) subsiste.

Article 219 : Les constructions ou plantations effectuées sur le bien constitué de mainmorte (waqf) par l'usufruitier sont réputées comprises dans la constitution de ce bien.

المادة 215 : يشترط في الوقف والموقوف ما يشترط في الواهب والموهوب طبقا للمادتين 204 و 205 من هذا القانون .

المادة 216 : يجب أن يكون المال المحبس مملوكا للواقف، معينا ، خاليا من النزاع ، ولو كان مشاعا .

المادة 217 : يثبت الوقف بما تثبت به الوصية طبقا للمادة 191 من هذا القانون .

المادة 218 : ينفذ شرط الواقف ما لم يتناف ومقتضيات الوقف شرعا ، وإلا بطل الشرط وبقي الوقف .

المادة 219 : كل ما أحدثه المحبس عليه من بناء أو غرس في المحبس يعتبر من المحبس .

الصفحة

TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES Pages

TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES

TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES — Pages

الصفحة

TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES

الصفحة

TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES — Pages